بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

أثـــر المساعدات الأمريكية للأردن على صناعـة القرار السياســي الخارجي الأردني : ١٩٩٩ـ ٢٠١٥م

The Impact of American Aid on the Jordan's Foreign Policy Decision Making (1999-2015)

إعداد

مي سلمان طلــب أبـــو عليم

إشراف

الدكتور أمـين علي العــزام

قدمـــت هذه الرسالـــة استكمـــالاً لمتطلبات الحصـــول على درجـــة الماجستير في العلوم السياسية / عمادة الدراسات العليا /جامعة ال البيت

الفصل الدراسي الثاني

٢٠١٦/٢٠١٧م

قرار لجنة المناقشة

أثــر المساعدات الأمريكية للأردن على صناعـة القرار السياســي الخارجي الأردني : ١٩٩٩ـ ٢٠١٥م

The Impact of American Aid on the Jordan's Foreign Policy Decision Making (1999-2015)

إعداد

مي سلمان طلــب أبـــو عليم

إشراف

الدكتور أمـين علي العــزام

اعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
١- د. أمين علي العـــــزام	مشرفاً ورئيساً	....
٢- أ. د. محمد عوض الهزايمة	عضواً	....
٣- د. صايل فلاح الســرحان	عضواً	....
٤- د. خالد عيسى العــدوان	عضواً	....

قدمـــت هذه الرسالـــة استكمـــالاً لمتطلبات الحصـــول على درجـــة الماجستير في العلوم السياسية وأجيزت بتاريخ ١/٥/٢٠١٧م.

الاستهلال

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

صدق الله العظيم

[سورة التوبة: ١٠٥]

تفـــويـض

أنا مي سلمان طلب أبو عليم أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع : ....

التاريخ : / /٢٠١٧م.

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالبة : مي سلمان طلب أبوعليم **الرقم الجامعــــي: (١٤٢٠٦٠٠١٣) .**

التخصص : العلــوم السياسيــة. **الكليـــــة : معهد بيت الحكمة .**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت و أنظمتها وتعليماتها وقراراتها سارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان: "**أثر المساعدات الأمريكية للأردن على صناعة القرار السياسي الخارجي الأردني:١٩٩٩-٢٠١٥م**"؛ وذلك بما ينسجم مع الأمانة التعليمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل الاطاريح العلمية .

كما إنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو اطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية ،وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالبة: .... **التاريخ:** / /٢٠١٧م.

الإهـــــــداء

أُهـدي هذا العمل المتواضع :

إلى معلمنا السياسي الأول رسولنا الأعظم محمد صل الله عليه وسلم

إلى روح جدي العطرة التي يفوح عطرها أرجاء المكان.

إلى العطاء الذي لا ينضب الذي استمد قوتي منه صاحب الرؤية الحكيمة أبي الحبيب.

إلى النقاء الذي استمد عزيمتي منهم أصحاب الكلمة الواثقة عمي محمد و سليمان الأحبة.

إلى التي تعجز الكلمات عن إعطاءها حقها صاحبة القلب الكبير أمي الحنون.

إلى من أضاء طريقي لاستمر أصحاب القلب الصادق إخواني وأخواتي الأحبة.

إلى قضيتنا العربية التي ندعو الله عز وجل بأن يمن علينا بوحدة الشعب العربي.

مي سلمان طلب ابو عليم

الشكـــــــــر

الحمد والشكر لله رب العالمين مليء السموات والأرض وما بينهما ومليء ما شاء من بعد الذي خلق اللوح والقلم وخلق الخلق من عدم وجعل الليل بالنجوم في الظُلَمْ ودبر الأرزاق وقدر لنا العلم ورزقني إتمام هذا البحث المتواضع في الوقت المناسب والذي يعد قطرة في بحر العلوم .

مي سلمان طلب ابو عليم

فهـــرس المحتويـات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

أثر المساعدات الأمريكية للأردن
على صناعة القرار السياسي الخارجي الأردني: ١٩٩٩-٢٠١٥م

إعـداد
مي سلمان طلب أبو عليم

إشـراف
الدكتور أمين علي العزام

الملخص

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر المساعدات الأمريكية للأردن بنوعها وحجمها في صناعة القرار السياسي الخارجي الأردني وبيان انعكاس ذلك على الداخل والخارج العربي وعلى الاستقرار الإقليمي في المنطقة، كما هدفت الدراسة إلى بيان دور المتغيرات الإقليمية على المساعدات الأمريكية للأردن.

مشكلة الدراسة: تدور مشكلة الدراسة حول سؤال محوري مفاده: ما أثر المساعدات الأمريكية للأردن على القرار السياسي الخارجي الأردني؟

فرضية الدراسة: تتمحور الفرضية الرئيسة في هذه الدراسة حول وجود علاقة إقتران طردية بين نوع وحجم المساعدات الأمريكية للأردن وتوجهات صانع القرار السياسي الخارجي الأردني لتتوافق مع أهداف السياسة الخارجية الأمريكية

منهجية الدراسة: وللإجابة على اسئلة الدراسة واختبار فرضياتها رأى الباحث بأن منهج صنع القرار ومنهج تحليل النظم هي الانسب لهذه الدراسة.

نتائج الدراسة وتوصياتها: توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها أن هناك علاقة إقتران طردية بين نوع وحجم المساعدات الأمريكية للأردن وتوجهات صانع القرار السياسي الخارجي الأردني لتتوافق مع أهداف السياسة الخارجية الأمريكية. كما وأوصت الدراسة بتخفيف العبء على الاقتصاد الأردني من خلال إعادة النظر في سياسات الاقتراض الخارجي التي تحمل شروط تجارية معقده ووضع خطط تنموية فعالة واستثمار المصادر الطبيعية الأردنية لتُساند الأردن في النهوض لتقليص حجم المساعدات الخارجية، والعمل على جذب الاستثمار الأجنبي وإنعاش الاستثمار المحلي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة الى المحافظة على قوة العلاقات الدبلوماسية بين الدول وذلك من أجل دعم الاستقرار السياسي.

الفصل الأول:

الإطـــــار الـعـــام للـــدراســــة

المقـدمــة:

تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دوراً مهماً في الهيمنة على العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م، لذا للمساعدات الخارجية الأمريكية بمختلف أشكالها دور مهم وفعال في تحقيق أهدافها السياسية الخارجية في أي دولة من دول العالم والسيطرة عليها واستغلال مواردها وموقعها الاستراتيجي للحفاظ على مصالحها الخارجية وخاصة دول العالم الثالث محدودة الإمكانيات و التي تعاني من اقتصاد محدود التأثير في الاقتصاد العالمي.

تُعَدّ سياسة المساعدات الخارجية ركيزة اقتصادية أساسية من ركائز السياسة الخارجية الأمريكية وأداة حيوية من أدوات تنفيذ السياسية الخارجية التي تهدف لتعزيز علاقتها الدولية والدبلوماسية، فهي قوة مؤثرة تعمل على توطيد العلاقات الدولية وإيجاد مناخ سياسي متمثل بالتعاون والتقارب بينها وبين الدول المتلقية لتلك المساعدات وبما يخدم الولايات المتحدة بالأساس.

كما تقوم الدول المانحة بتوظيف المساعدات الاقتصادية لخدمة أهدافها السياسية الخارجية، لتكون أداة ضغط للدول المتلقية من أجل تغيير سياستها وانتهاج نهج سياسي معين حيال قضية معينة بما يتوافق مع سياستها الخارجية، وذلك من خلال الوعود والضمانات بتقديم المساعدات المالية أو منح وقروض أو تسهيلات اقتصادية، مما يؤدي بالدول المتلقية لتلك الوعود والضمانات باتخاذ سياسات ومواقف توافق وتطابق سياسة الدولة المانحة، وهذا ما يُجسّد المشروطية السياسية ويبرهن على هيمنة الاقتصاد السياسي على الفضاء الدولي العام خاصة في ظل العولمة.

لقد شهد النظام الدولي وبالأخص الشرق الأوسط تغيير واضح عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، التي كانت أشبه بولادة عالم جديد يتصف بالتوتر والصراع من خلال تأجج الأحداث وتتاليها بداية بإعلان الحرب على الإرهاب ضد تنظيم القاعدة، وحرب أفغانستان وحرب العراق وإسقاط أربعة أنظمة عربية من خلال ثورات الربيع العربي الأشبه بالحروب الأهلية، والحرب الدموية القائمة في سوريا مع ظهور " تنظيم داعش"

في العراق وسوريا وإعلان الحرب ضده، كذلك باقي دول المنطقة ليست أقل توتراً من هذه المناطق، فقد شهدت احتجاجات سلمية مطالبة بالقضاء على الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطن، والأردن كغيره من دول الشرق الأوسط وجد نفسه وسط الأحداث، لكنه تجاوز مضاعفات الاحتجاجات السياسية الإقليمية والمحلية بقدر أقل من الخسائر فقد حافظ على توازنه بالرغم من موقعه الجغرافي المحاط بدول مشتعلة التوتر وعمل ويعمل على تخطي الأزمات والخروج منها والسعي من خلال تفعيل القرار السياسي وتنشيط السياسة الخارجية للمساعدة في حل الأزمة الراهنة ذات الآثار الاقتصادية الصعبة وبالرغم من تلك الجهود تأخر ظهور نتائج تلك المساعي ونجاحها على الساحة الدولية بما يتناسب مع حجم الأزمة.

يُعَدّ الأردن من دول العالم الثالث ذا اقتصاد محدود التأثير في الاقتصاد العالمي ومحدود الإمكانيات لكنه يملك موقع جيوسياسي ساعده على مدى أربعة عقود الحفاظ على متانة العلاقات بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية والتي تسعى سياستها لتعزيز التزام الأردن بالسلام والاستقرار والاعتدال في المنطقة من خلال دعمه بتقديم المساعدات الثنائية التي تبرم عادة بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة الأردن وتشمل: مساعدات اقتصادية عسكرية وإنسانية، حيث تعد المساعدات الأمريكية أداة من أدوات السياسة الخارجية التي تسعى للوصول لهدفها السياسي الأسمى من خلال تلك المساعدات وهو تحقيق مصالح الإدارة الأمريكية بتوطيد نفوذها ودعم الاستقرار في هذه المنطقة الإستراتيجية الهامة.

أولا: أهـمـيـــة الـدراســـة:

تأتي أهمية هذه الدراسة مما تقدمه من فائدة نظرية وعملية لكل المعنيين والمهتمين بالشؤون الأكاديمية بشأن دراسة السياسة الخارجية عموماً والسياسة الخارجية الأردنية وأثر المساعدات الأمريكية للأردن على صنع القرار السياسي الخارجي الأردني، حيث إن المساعدات الخارجية تُعَدّ الملجأ الذي لجأ إليه الأردن لتحقيق التوازن والاستقرار السياسي والاقتصادي لما يتوافق مع تحقيق الطموحات المرجو تحقيقها، وبالتالي تبرز أهميتها من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية:

أولاً: الأهمية العلمية(النظرية):

١. محاولة إيجاد تصور نظري لفهم وتبسيط و إدراك التحولات الدراسية للعلاقات الدولية في اللحظة الراهنة التي تشهد جدلاً دراسياً مكثفاً حول الأطر النظرية المفسرة للعلاقات الدولية.
٢. إثارة المشكلات والقضايا التي تحتاج لكشف الغموض عن بعض القضايا ذات الحساسية البحثية كتلك المرتبطة بغموض البيانات وآثارها السياسية على الدولة المتلقية للمساعدات.
٣. يأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة محفزاً لجهود الباحثين.

ثانياً: الأهمية العملية(التطبيقية):

١. تسهيل فهم أجندة السياسة الأمريكية في اللحظة الراهنة وإلى أي مدى تؤثر المساومات المرتبطة بها على تحفيز/ تقييد القرار السياسي الخارجي الأردني.
٢. توفير قاعدة بيانات ذات مؤشرات معبرة لفهم تلك العلاقات ذات المحتوى الاقتصادي السياسي.

ثانيا: أهـداف الـدراسـة:

هناك العديد من الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها وأبرز تلك الأهداف:

١. توضيح الدور الذي تلعبه المساعدات الأمريكية للأردن في صناعة القرار السياسي الخارجي الأردني وأثر ذلك على الداخل الأردني والخارج العربي.
٢. بيان حجم المساعدات الأمريكية للأردن وأثرها على صناعة القرار السياسي الخارجي الأردني.
٣. بيان أثر المتغيرات الإقليمية على المساعدات الأمريكية للأردن.

ثالثا: مشكلة الدراسة:

تعد المساعدات الخارجية الأمريكية للأردن ركيزة اقتصادية أساسية وأداة حيوية وقوية في العلاقات بين البلدين، ولها دور مهم وواضح في صناعة القرار السياسي الخارجي لكلا الطرفين، إذ تعد أداة ضغط على صانع القرار السياسي الخارجي الأردني، باعتبارها عاملاً فعّالاً في تحقيق أهدافها وذلك بتعزيز نفوذها أي الولايات المتحدة الأمريكية، والحفاظ على مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية في الشرق الأوسط.

تكمن مشكلة الدراسة في بيان العلاقة بين المساعدات الأمريكية للأردن وتأثيرها على صناعة القرار السياسي الخارجي الأردني وطبيعته باعتبار المساعدات الخارجية تمثل أداة ضغط على صانع القرار الأردني.

ويمكن طرح السؤال الرئيسي التالي بشكل يُجسّد المشكلة البحثية بوضوح:

ما أثر المساعدات الأمريكية للأردن على القرار السياسي الخارجي الأردني؟

ويتفرع من هذا السؤال عدد من الأسئلة البحثية:

١. ما مدى تأثير المساعدات الأمريكية للأردن على صناعة القرار السياسي الأردني؟.
٢. هل أثرت المتغيرات الإقليمية في المنطقة على حجم المساعدات الأمريكية للأردن؟.
٣. هل تأثر حجم المساعدات الأمريكية للأردن ببعض القرارات الأردنية؟.
٤. هل بإمكان الأردن أن يتخذ قراره بمعزل عن تأثيرات المساعدات الأمريكية؟

رابعا: فروض الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية الآتية:

"هناك علاقة اقتران طردية بين نوع وحجم المساعدات الأمريكية للأردن وتوجهات صانع القرار السياسي الخارجي الأردني لتتوافق مع أهداف السياسة الخارجية الأمريكية".

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

١. هناك علاقة اقتران طردية بين المساعدات الأمريكية للأردن وعملية صنع القرار السياسي الخارجي للأردن .
٢. هناك علاقة طردية بين تقارب التوجهات الخارجية لكلا الطرفين الأردني والأمريكي و زيادة حجم المساعدات الأمريكية للأردن.

خامسا: متغيرات الدراسة:

يبرز في هذه الدراسة المتغيران الرئيسيان التاليان:

١. **المتغير المستقل:** وقد تمثل في المساعدات الأمريكية للأردن.

٢. **المتغير التابع:** وقد تمثل في صناعة القرار السياسي الخارجي الأردني.

تستدعي المنهجية العلمية للبحث التعريف بالمفاهيم الأساسية له وفي هذا المجال يبرز مفهومان رئيسيان هم:

١. المساعدات الأمريكية:

التعريف الاسمي (الاصطلاحي):

المساعدات: هي الانتقال الرسمي لرؤوس الأموال والبضائع والخدمات إلى الدول (النامية) التي لا تستطيع الحصول عليها بالوسائل التجارية العادية (والتز، ١٩٧٤، ص١٧٣). وتعرف بأنها جميع التدفقات المالية الرأسمالية أو رؤوس الأموال والخدمات الحقيقية التي تقدمها الجهات المانحة في البلدان الغنية إلى الجهات المستقبلة أو المتلقية في البلدان الأقل نمواً في العالم الثالث.

ويعرف وزير الخارجية الأمريكية الأسبق جورج شولتر المساعدات بأنها أداة أساسية من أدوات سياسة أمريكا الخارجية، وإنها ترتبط ارتباطا مباشراً بأمن أمريكا القومي وازدهارها الاقتصادي (العمرو،٢٠٠٤، ص٢٥).

وتعرف المساعدات الاقتصادية بأنها: "تحويل المصادر من الحكومات أو المؤسسات الرسمية إلى حكومات ومؤسسات الدول النامية لتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي وتمويل مشاريع محددة" (العجمي، ٢٠١١، ص١٥).

كما عرف كل من اكنوميديس و ويلسون المساعدات الاقتصادية بأنها تحول المصادر من الوكالات الحكومية والخاصة لدولة أو مجموعة من الدول إلى وكالات حكومية أو خاصة لدول أخرى وذلك لأي مقصد غير مقصد الوفاء بالالتزامات المتبادلة بين الدول (العجمي، ٢٠١١، ص١٥).

كما تعرف المساعدات الاقتصادية بأنها: الانتقال العام للبضائع والخدمات من دولة إلى أخرى لمساعدة الدولة المتلقية للمساعدات في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية في بلدها (Kil, 2001, p81).

كذلك تعرف بأنها: عملية نقل رؤوس الأموال والخبرات من بلد إلى آخر والتي تتم وفق شروط ميسرة (Mittal, 1979, p5).

كما يرى كارول لانشيستر أن مصطلح المساعدات الاقتصادية الخارجية يستخدم للدلالة على المعونات المتبادلة بين الدول والحكومات المستقلة، فهي حسب ما يرى لا تتضمن المعونات أو انتقال المصادر بين الدول والأراضي المستعمرة أو التي تستعمرها، كما أن هذه المساعدات يجب ألاّ تتضمن أي نوع من أنواع المساعدات ذات الاستخدام العسكري، ويرى أن هذه المساعدات يجب أن تمنح للحكومة البلد المتلقي لها أو للقطاع الحكومي فيها وأن لا تمنح للقطاع الخاص في الدولة المتلقية لتلك المساعدات (العجمي، ٢٠١١، ص١٥).

وبناءً على التعـريفات السابقـة أمكن الباحث من تعـريـف المساعدات الاقتصادية الخارجية بـأنها: هي أداة من أدوات السياسة الخارجية التي تستخدمها الدول ذات الفائض المالي لمساعدة الدول ذات الاقتصاد المحدود والتي تملك موقع جيوسياسي على تنمية اقتصادها وتطوير مشاريعها التنموية والاجتماعية بالإضافة إلى تحقيق مصلحة وأهداف الدولة المانحة للمساعدات.

التعريف الإجرائي:

أمكن تحديد المؤشرات التالية لمفهوم المساعدات:

١. حجم وطبيعة المساعدات الاقتصادية.
٢. حجم وطبيعة المساعدات العسكرية.

٢- صناعة القرار السياسي:

التعريف الاسمي (الاصطلاحي):

القرار هو اختيار واعٍ بين عدة بدائل، وهو في الغالب الأعم أداة السلطة التنفيذية لتنفيذ السياسة العامة.

والقرار لغة يعني ما قرّ عليه الرأي في الحكم في مسألة فيقال صار الأمر الآن قرار أي انتهى وثبت القرار المستقر في الأرض (السامرائي، ٢٠٠٨، ص٥٧).

ويعرف كل من بيرتراند بادي وجاك جيرسنلي القرار بأنه اختيار واعي اتخذه الفاعل فرداً أو مجموعة من بين مجموعة من الاختيارات التي تعرض أمامه وبشكل علني وبهدف حل مشكلة ظهرت أثناء المناقشة.

ويرى هربرت سيمون بأن القرار ما هو إلا تعبير عن مساومة بين معطيات الاختيار والمحيط (الخزرجي، ٢٠٠٤، ص١٩٣).

كما يرى هوراس القرار بأنه: نوعية صياغة الخطط والعمل بموجبها (الخزرجي، ٢٠٠٤، ص١٩٣).

ويعنى **بالقرار** أيضاً: مسار فعل يختاره المقرر باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لانجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها لحل المشكلة التي تشغله (مهنا، ط٣، ١٩٩٨، ص٥٩).

صنع القــرار: هو اختيار بديل من عدة بدائل يحقق أكبر المكاسب أو أقل الخسائر، فهو مجموعة الآليات التي يتحدد من خلالها اتخاذ القرار السياسي (مشاقبة، ٢٠١٥).

عملية صنع القرار: هو مسار ما يختاره متخذ القرار باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لانجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها (عليوة، ١٩٨٧، ص٣٨٣).

وبناءً على التعريفات السابقة أمكن الباحث من تعريف عملية صنع القرار بأنها: نتاج فكر سياسي جماعي منظم ومدروس بشكل دقيق ذو رؤية واضحة للأوضاع السياسية الجارية داخل أي نظام سياسي والذي يصب في مصلحة النظام السياسي ويحقق أهدافه المرجوة .

التعــريف الإجـــــرائي:

أمكن تحديد المؤشرات التالية لمفهوم القرار:

١. السعي لتحقيق الأهداف.
٢. جمع كل المعلومات المطلوبة.
٣. حصر جميع البدائل.
٤. اختيار البديل الأمثل.
٥. استقلال القرار السياسي.

تعريف عملية صنع القرار إجرائيا: هي المراحل التي تمر بها عملية صنع القرار السياسي للوصول إلى صيغته النهائية مع دراسة العوامل المؤثرة في القرار السياسي.

سادسا: حـدود الدراســـة:

١. الحــدود الزمــانيـــة:

تغطي الفترة الزمنية الواقعة مابين عامي ١٩٩٩م إلى ٢٠١٥م، ومبررات اختيار (١٩٩٩م) كبداية للفترة الزمنية للدراسة كونها شهدت أحداث وتغيرات على الساحة الدولية خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي وصفت بالتوتر والصراع من خلال تأجج الأحداث وتتاليها، ففي عام ١٩٩٩م كانت مرحلة انتقالية بالنسبة للأردن حيث تولى الملك

عبد الله الثاني مقاليد الحكم وسلطاته الدستورية، وظهرت على الساحة الدولية مسائل الحرب على الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر ضد تنظيم القاعدة والثورات العربية وما ارتبط بها من تساقط لبعض النظم ذات الارتباط بالولايات المتحدة وما أعقب ذلك من تحولات دولية تشهدها صراعات المنطقة وإعلان الحرب على "داعش" وما رافق ذلك من توتر وصراع داخلي في مختلف مناطق الشرق الأوسط وارتباط ذلك بالاستقطاب بين القوى الكبرى الإقليمية في المنطقة.

٢. الحـــــدود المكـــانيـــة:

الأردن: لموقعه الجيوسياسي في قلب العالم وموقعه الاستراتيجي الذي يلعب دوراً بارزاً كنقطة ارتكاز للأمن الوطني فيحده من الشمال سوريا والعراق شرقاً وفلسطين غرباً والسعودية جنوباً ولهذا قيمة أمنية وسياسية نوعية، كـــونه عنصراً حيوياً لأمن المنطقة ويعد بوابة عبور نحو الشرق ومفتاح أساسي للتواصل مع الغرب الأوروبي والأمريكي الذي لا تخرج "إسرائيل" عن دائرة اهتمامه ومـــركـــزاً للنقل بين الـــدول ودور الأردن المُتميز في مسيرة السلام بالمنطقة مما ساعد على تكوين بيئة آمنة لجـــذب الاستثمار ورجال المال والأعمال من مختلف دول العالم وهذا منح الأردن مكانة سياسية بين دول العالم وبالأخص الولايات الأمريكية.

٣. الحـــــدود الحقلية:

تجد الدراسة نفسها في حقل دراسات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية بشكل خاص وإنها ليست بعيدة عن الاقتراب من دراسات النظم السياسية كونها ذات انشغال بالبيئة السياسية لكلا الطرفين الأمريكي والأردني.

مراجع جـمـع المعلـومـات:

تم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر التالية:

١. المراجع التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة والتي تم جمعها من الكتب والدوريات المتعلقة بالموضوع والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية والشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

٢. المراجع المتعلقة بالبيانات فقد تم الحصول عليها من دائرة الإحصاءات العامة والبنك المركزي الأردني والتقارير السنوية للكونجرس الأمريكي والبنك الدولي تمويل التنمية العالمية.

سابعاً: منهجية الدراسة:

استناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية التي يسعى للإجابة على تساؤلاتها والأهداف التي يتوخى تحقيقها والفروض التي سيتم اختبارها فقد رأى الباحث إنه من الأنسب استخدام المناهج التالية: منهج تحليل النظم، المنهج التحليلي، ومنهج صنع القرار وفيما يلي عرض موجز لتلك المناهج:

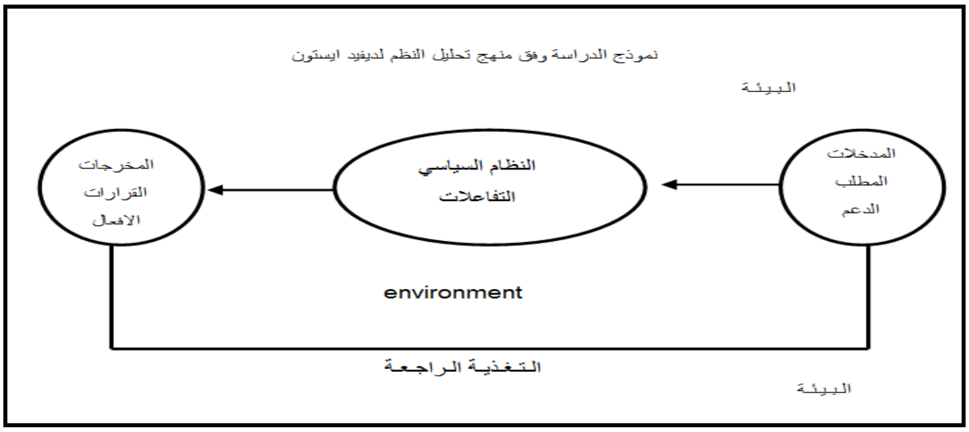
١. منهج تحليل النظم:

أصحاب المنهج (رواده) ومفهومه:

لقد استخدم العديد من علماء السياسة في دراساتهم السياسية منهج تحليل النظم من أمثال: استون، المون، ميتشيل، أبتر، باي، وكولمان ويرجع الفضل الأول في تطوير وإدخال اقتراب التحليل النظمي إلى حقل العلوم السياسية إلى عالم السياسية دافيد استون. يرى استون وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة والنظر إليها تحليليا على أساس آلي منطقي على أنها: مجموعة من التفاعلات تتم في إطار النظام السياسي من ناحية وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى.

مقولات المنهج وركائزه:

سيتم عرض نموذج تمثيلي يوضح مقولات المنهج وركائزه



الشكل رقم (١) مقولات المنهج وركائزه وفق منهج ديفيد ايستون

المصدر: إعداد الباحث

حيث سيتم عَدّ المساعدات الأمريكية بمثابة المُدخلات التي تدخل على النظام السياسي الذي سيتم فيه عملية التفاعلات كالضغوطات التي من الممكن أن يتعرض لها النظام السياسي وبعدها عملية التحويل التي سيتم فيها احتواء المطالب داخل بيئة النظام ومدى انسجامها معه حيث ستحول المُدخلات (المساعدات) إلى مخرجات لتخرج على

شكل صناعة القرار السياسي الخارجي الأردني "المخرجات" وهذه المخرجات تعود وتؤثر على المُدخلات من خلال التغذية الراجعة المرتبطة بطبيعة القرارات والتفاعلات الداخلية لمكونات النظام السياسي لكل دولة لتستمر العلاقة بين المتغير التابع والمستقل.

كيفية توظيف المنهج:

نظراً لمشكلة البحث وأسئلته فإن هذا المنهج يعتبر من أكثر الاقترابات استخداماً في دراسة النشاط السياسي الداخلي والخارجي حيث استخدمه العديد من علماء السياسة في دراساتهم السياسية وسيتم من خلاله الكشف عن العلاقة بين متغيري الدراسة وكيفية تأثير المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي الخارجي الأردني وسيُبين مدى تأثير المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي الخارجي الأردني خلال فترة الدراسة.

٢. المنهج التحليلي:

أصحاب المنهج (رواده) ومفهومه:

ساد المنهج التحليلي في أعقاب الثورة الفرنسة حيث لجأ العديد من علماء السياسة لاستخدامه في دراستهم لما يميزه عن غيره من المناهج كونه يستطيع تقديم مقترحات تتضمن ما ينبغي أن يكون عليه السلوك السياسي الخارجي من أمثال: أرسطو الذي أشار إليه في دراسته للمنطق، ايمانويل، هوسيرل.

ويعرف المنهج التحليلي بأنه: "عملية تعريف وتقويم للأجزاء التي يتكون منها الكل، وبتعبير آخر هو تعريف وتقويم للأجزاء المكونة للموضوع قيد البحث كوسيلة للحصول على معرفة غنية وجديدة" (ربيع، ١٩٧٨م، ص٢٤٠).

كيفية توظيف المنهج:

هذا المنهج يمكن توظيفه نظراً لمناسبة مقولاته وركائزه ومزاياه لأنه يساعدنا على الفهم الصحيح لتطورات السياسة الخارجية الأردنية والتعرف على غاية الأردن من الحصول على المساعدات الأمريكية وأهدافها وتطور مصالحها وتحليل الظواهر المتكررة كما يبين حجم وقيمة مبالغ المساعدات التي حصلت عليها الأردن خلال فترة الدراسة ١٩٩٩م إلى ٢٠١٥م من الولايات المتحدة الأمريكية وأثر ذلك على القرار الخارجي الأردني، حيث يتيح هذا المنهج وضع مؤشرات إحصائية كمية مفسرة لمضمون الدراسة.

٣. منهج صنع القـرار:

أصحاب المنهج (رواده) ومفهـومه:

أن منهج صنع القرار يقوم على فكرة مفادها أن القرار ينتج ضمن آلية معينة ونسق خاص حسب طبيعة كل نظام ،والذي يقوم على مبدأ مفاده أن الناس صناع عقلانيين لقراراتهم. منهج صنع القرار مثله مثل النظريات الأخرى ظهر في ظروف معينة لتكريس سياسة ما حيث كانت الحرب الباردة مُشتدة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية الذي أدى إلى ظهور أزمات خانقة بين الدول وحالات توتر في مناطق مختلفة غير المركزية مما حفز منظري العلاقات الدولية لإيجاد نظرية تساير الواقع الذي يعيشونه في تلك الفترة.

ففي الخمسينات جراء الظروف السائدة آنذاك ظهر منهج صناعة القرار بمبادرة من ريتشارد سنايدر وزميله غراهام آليسون.

ويعرف منهج صنع القرار بأنه: هو المنهج الذي يركز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية ويساعد على تحديد كيفية عمل الدولة وصناع القرار حيال موقف دولي معين وبحث الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره (مقلد، ١٩٨٧، ص١٨١).

مقـولات المنهج الأسـاسيـة (الخالدي،٢٠١٤، ص٨):

البيئة الداخلية: وهي البيئة التي تشتمل على المجتمع المادي والإنساني وقواعد السلوك الخاصة فيه والسكان ومعتقداتهم وعاداتهم، وثقافتهم السائدة، ومشاعرهم واتجاهاتهم، مدى تجانس السكان والهوية الوطنية أيضاً حجم الدولة ومصادرها الطبيعية والنظام السياسي والاقتصادي لها وجماعة المصالح والأحزاب السياسية وموقعها الجيوسياسي فإذا كانت الدولة ذات اقتصاد قوي ومؤثر وتملك قاعدة ضخمة من الموارد الطبيعية أو من الطاقات والقدرات الإنتاجية المحلية تكون أكثر قدرة وقوة في دعم أهدافها الإستراتيجية وبذلك يكون صانع القرار أكثر انفتاحاً أمام دائرة أوسع وأشمل من البدائل والخيارات على عكس الدولة شحيحة الموارد ذات الاقتصاد المحدود التأثير، فإنها دائماً تكون موضع خوف وقلق جراء مضاعفات المواقف الخارجية وتداعياتها عليها مما يؤدي إلى تقليص دورها ويجبرها على قبول قرارات أحياناً تكون غير منسجمة مع مصالحها

وربما تكون ضارة لها لكن ضعف قدراتها وقلة البدائل أمامها يجعل قبولها للقرارات أمراً حتمياً.

البيئة الخارجية: وهي البيئة التي تتكون من عدة أبعاد وتصورات وضغوط ومؤثرات التي بدورها تهيئ إمكانية التحرك والعمل بالمقابل ربما تضع قيود على بعض إمكانيات التصرف الأخرى البديلة بمعنى آخر كلما زاد الضغط على البيئة الخارجية انخفضت فرصة إمكانية التصرف وتناقصت فرص الاختيار أمام صانع القرار والأجهزة المسؤولة عن صنع القرارات واتخاذها.

البيئة الاجتماعية: تعبر عن توجهات وتحركات ودور الطبقات الاجتماعية في المجتمع وتطورها كذلك تكوين الرأي العام، ربما التركيب الطبقي للفئة المسيطرة على الدولة وعلى صنع القرار فيها يؤثر في معتقداتها وفي كيفية تميزها لأطراف المواقف المختلفة التي تتعامل معهم من خلال هذه القرارات بمعنى آخر كلما تجانست تصورات التركيب الطبقي بين النخبة المسيطرة وبين الأطراف الأخرى كلما كان هذا دافعاً لإيجاد نوع من التعاطف والتجانس والتجاوب والمشاركة فيما بينهم على عكس ذلك إذا ما لم يكن هناك تجانس قد ينتج عن ذلك حالات عدائية وربما قد تكون ردة الفعل عسكرية واستجابات غير مرضية للجميع

عملية صنع القرار: إذ يتم فيها جمع المعلومات الواضحة والدقيقة المتعلقة بالقضية لصانع القرار من خلال حصر كافة البدائل التي يمكن تصورها لحل المشكلة ومن ثم اختيار البديل الأكثر ملائمة لتحقيق المصلحة والأهداف الاستراتيجية.

كيفية توظيف المنهج:

يمكن توظيف منهج صنع القرار كونه يساعد في توضيح كيفية تأثر وتأثير صانع القرار السياسي بالمحيط الخارجي والداخلي إذ إنه يقدم تفسيرات للمتغيرات والتطورات السياسية الخارجية، كذلك يساعد في البحث بكيفية صياغة القرار السياسي الأردني وتحديد موقف صانع القرار من خلال البحث في البيئة الداخلية والخارجية باعتبار أن التأثيرات الإقليمية والدولية أداة ضغط على صانع القرار ودور المشاركين في صناعة القرار السياسي الخارجي الأردني.

ثامناً: الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

أمكن الاطلاع على عدد من الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بالموضوع وفيما يلي عرض لأهم تلك الدراسات:

- دراسة **الأشقر (١٩٩٤)** الموسومة بعنوان: "**المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية ١٩٧٥-١٩٩٩م**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على المساعدات الخارجية من حيث تعريفها وتطورها والأشكال التي تقدم من خلالها والأطراف المختلفة التي تقدمها، والتعرف على مقدرة الأردن في الاستغناء عن المساعدات الخارجية وإمكانية التعويض الداخلي عن هذه المساعدات مع تحليل المعطيات المختلفة للتنبؤ بمستقبل المساعدات الأمريكية للأردن.

كما خلصت الدراسة إلى أن اهتمام الولايات المتحدة ودعمها للأردن جاء من الاهتمام الأمريكي العام ببلدان الشرق الأوسط إذ كان الشرق الأوسط يشكل جبهة متقدمة للغرب في مواجهة محتملة مع الكتلة الشرقية كما يحتوي على احتياطات هائلة من المواد الخام التي يحتاجها الغرب وأهمها النفط ويعتبر في نفس الوقت سوقاً للمنتجات الغربية المصنعة ولذلك فإن التصور الأمريكي تمحور حول المقولة التي تؤكد على أن من يسيطر على الجزيرة العربية والشرق الأوسط يسيطر على القارة الأوروبية وعلى ذلك فإن مفتاح تفسير سياسة الولايات المتحدة في الأردن كان نابعاً من معارضته للتهديد السوفياتي وما ارتبط به من عوامل عقائدية وبسبب موقعه الجغرافي وكذلك بسبب اهتماماته بإحلال السلام في المنطقة.

- دراسة **العمرو (١٩٩٥)** الموسومة بعنوان: "**المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن: ١٩٨٥-١٩٩٥م**".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير المساعدات الأمريكية على مستوى التحول الديمقراطي في الأردن في ظل الظروف الدولية التي جعلت من الولايات المتحدة الأمريكية قوة مهيمنة عالمية. كما وخلصت الدراسة بإظهار نتيجة للدراسة مفادها: خطأ الفرضية القائلة بأن للمساعدات الأمريكية دور مؤثر في عملية التحول الديمقراطي التي شهدها الأردن وبذلك فإن شعار دعم التحول الديمقراطي الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية ضمن سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط لم يكن مؤثراً على عملية التحول التي شهدها الأردن.

- دراسة **مهيدات** (٢٠٠٥)، الموسومة بعنوان: "**أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط دراسة حالة (مصر، الأردن، والمغرب)١٩٨٩-٢٠٠٥م**".

هدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة ومدى تأثير المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الدول السابقة حيث توضح أهداف تلك المساعدات والاساليب والأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة في تقديم المساعدات بما يضمن تحقيق أهدافها الاستراتيجية ذات الأولوية في منطقة الشرق الأوسط بما يؤثر على تغيير توجهات هذه الدول وفقاً لرغبة الولايات المتحدة.

كما وخلصت الدراسة إلى أن المساعدات الأمريكية ذات تأثير واضح على صناعة القرار السياسي في الدول التي تحتاج إلى المساعدات حيث تتجاوب مع أولويات السياسات والتوجهات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط لأن الولايات المتحدة تربط تقديم المساعدات لهذه الدول بالشروط الاقتصادية والعسكرية وحتى شروط المساعدات الإنسانية.

- دراسة **الخضري**(٢٠٠٥)، الموسومة بعنوان: **الرأي العام و صنع القرار السياسي في الأردن ١٩٩٩-٢٠٠٥م.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة التي تربط الرأي العام بصانع القرار في الدول النامية ومنها الأردن بشقيها الداخلي والخارجي ومعرفة الظروف التي تدفع صانع القرار السياسي للاستجابة للرأي العام وإيجاد علاقة بين الديمقراطية والرأي العام.

كما وخلصت الدراسة إلى إنه كلما ازداد الانفتاح السياسي في الدولة وازدادت حرية الرأي والتعبير كلما ازداد تأثير الرأي العام على صنع القرار السياسي ويختلف باختلاف الطريقة التي يعبر بها الشعب عنه فالاستجابة في حالة التعبير عن الرأي العام بعنف يختلف عن التعبير بدون عنف وازدياد أهمية الرأي العام مع إنشاء البرلمانات والمجالس المنتخبة حيث يزداد تأثير الرأي العام على الشؤون الداخلية أكثر من الشؤون الخارجية.

- دراسة **الضروس** (٢٠٠٦)، الموسومة بعنوان: "**العلاقات الأردنية الأمــريكية ١٩٩٩-٢٠٠٥م**".

هدفت الدراسة إلى تقديم رؤية حول التطور التاريخي للعلاقات الأردنية-الأمريكية وتحليل مجمل القضايا المتداخلة في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية. كما

وخلصت الدراسة إلى تحليل مجمل القضايا المتداخلة في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية حيث جاء في هذه الدراسة في إطار ربط تطور العلاقات الثنائية بين البلدين بأمن واستقرار المنطقة بعد أن شهدت عدد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتم توضيح الدور الأردني ومركزيته وأهميته في المنطقة وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والبحث في كيفية تطوير وتعزيز العلاقات الثنائية وتجاوز مراحل الأزمات التي مرت بها المنطقة والتي عبر الأردن فيها عن مواقفه ومصالحه الوطنية والقومية.

- دراسة **فريسان** (٢٠٠٦)، الموسومة بعنوان: "**أثر البيئة الدولية على صنع القرار السياسي الخارجي الأردني اتجاه الأزمات الدولية ١٩٩٩-٢٠٠٤م**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على سلوك السياسة الخارجية الأردنية في ضوء الأحداث التي تغص بها البيئة الدولية خاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وقدرة الأردن على التعامل مع الأزمات الدولية في ظل بعده العقائدي والعربي وتحقيق مصالحه العليا. كما وخلصت الدراسة إلى بيان التغير الواضح في الإستراتيجية الأمريكية بعد١١ أيلول والتي على رأسها مكافحة الإرهاب ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية الأردنية في ظل الخطاب الأمريكي العالمي الموجه من تساءل رئيسي مفاده ما مدى تأثير البيئة الدولية العقائدي والعربي الأردني وكذلك تأثير المساعدات الخارجية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية وفرضيه رئيسية مفادها أن هنالك علاقة ارتباطيه بين سلوك السياسة الخارجية الأردنية والبيئة الدولية.

- دراسة **مبيضين** (٢٠٠٧)، الموسومة بعنوان: "**أثر المساعدات الأمريكية على صنع القرار السياسي في الأردن ١٩٩٩-٢٠٠٥م**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين المساعدات الخارجية وأثرها على صنع القرار في الأردن من خلال التعرف على حجم المساعدات وأثرها على القرار السياسي الأردني نحو الخارج.

خلصت الدراسة بإثبات صحة الفرضية الرئيسية القائلة: إن هناك علاقة ارتباطيه بين المساعدات الأمريكية وصنع القرار السياسي في الأردن وكذلك صحة الفرضية الفرعية القائلة: أن هناك علاقة عكسية بين حجم المساعدات الاقتصادية العربية للأردن ومدى تأثير المساعدات الخارجية الأمريكية، بحيث أن المساعدات العربية لم تكن بالمستوى المطلوب فقد كانت في تناقص مقارنة مع زيادة حجم المساعدات الأمريكية وأن

سبب طلب الأردن المساعدات الأمريكية وازديادها يعود لعدم وجود بديل عربي ثابت وقائم على أسس ثابتة.

- دراسة **نعيرات (٢٠١١)** الموسومة **بعنوان: "تأثير المساعدات الخارجية الأمريكية للأردن وعملية السلام ١٩٥٧-١٩٩٤م".**

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر المساعدات الأمريكية على التوجه نحو السلام مع "إسرائيل" .كما و خلصت الدراسة إلى توضيح مدى تأثر المساعدات الخارجية الأمريكية للأردن وعملية السلام من زيادةٍ أو نقصٍ حسب المواقف السياسية الأردنية وحسب ظروف أخرى متعددة وكانت البداياتُ مع المساعدات البريطانية وما تعرض له الأردن من ضغوطات عديدة وهو لا يزال دولة ناشئةً مفتقرة إلى كثير من الإمكانيات ووسط عالم عربي لا يزال أيضاً في أوائل عهود الاستقلال ووسط محاولات أجنبية عديدة ترمي إلى تثبيت الكيان الصهيوني ونيل الاعتراف العربي بمشروعيته، ثم تطرق البحث بعد ذلك إلى دخول أمريكا معترك الشرق الأوسط سياسياً واقتصادياً وكان الأردن بموقعه الجغرافي يحتل قائمة الاهتمام كما أملت الظروف وجود مصالح متبادلة بينها وبين الولايات المتحدة وظلت المساعدات مستمرة ما بين مد وجزر حسب ما فرضته الظروف السياسية ومدى استجابة الأردن أو عدم استجابته أيضا لمواقف الدعم التي كانت الولايات المتحدة تطلبها لإسرائيل.

- دراسة **الفايز(٢٠١١)**، الموسومة بعنوان: "**المساعدات الخارجية وأثرها على عملية الإصلاح السياسي في الأردن ٢٠٠٠-٢٠١٠م".**

هدفت الدراسة إلى التعرف النظري بالمساعدات الخارجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية وأساليبها وأدواتها والتعرف النظري بعملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية. كما وخلصت الدراسة إلى أن عملية الإصلاح السياسي في الأردن تواجه مجموعة من المعوقات والتحديات التي ترتبط بطبيعة النشاط الحزبي للأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني ودورها في عملية الإصلاح السياسي حيث إن مؤسسات المجتمع المدني وقدراتها لها دور رئيسي في المشاركة في تقديم مساعدات لهذه المنظمات لكي تقوم بدور فاعل في عملية التنمية السياسية بما يخدم الإصلاح السياسي في الأردن.

- دراسة **عبد الرحمن (٢٠١٢)**، الموسومة بعنوان: "**صناعة القرار السياسي في الأردن(١٩٩٩-٢٠١٠م)".**

هدفت الدراسة إلى تحليل طبيعة القرار السياسي في الأردن في الفترة الواقعة من عام ١٩٩٩-٢٠١٠م والتعرف على مدى تأثير العوامل الداخلية (الجغرافيا، السكان، الاقتصاد، الجيش، الدستور) والعوامل الخارجية (الإقليمية والدولية) على صانع القرار السياسي الأردني. كما وخلصت الدراسة إلى أن الأردن بشكل عام أسير لاقتصاده الضعيف الذي يعتمد على المساعدات الخارجية وكذلك أسير لموقعه الجغرافي الذي يفرض عليه أن يلعب أدواراً مهمة وفعّالة في المنطقة تتقاطع مع السياسة الأمريكية في المنطقة التي بموجبها تسعى لإحلال الأمن والاستقرار، مما يدعوه لامتلاك قوة عسكرية تستطيع حماية حدوده، وأزمة الهوية التي يعيشها العديد من المواطنين التي من الممكن أن تهدد الوحدة الوطنية من الحين للآخر، وكذلك وجدت الدراسة أن مواقف الملك اقرب استجابة إلى الضغوطات الخارجية وأقل استجابة للضغوطات الداخلية والإقليمية.

- دراسة **الفاعوري**، (٢٠١٣)، الموسومة بعنوان: "**عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه المفاوضات العربية الإسرائيلية ١٩٩١-٢٠١٢**م".

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل تطور مسيرة السلام والمفاوضات العربية "الإسرائيلية" منذ مؤتمر مدريد وحتى الآن ودراسة المحددات المؤثرة على عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط . كما وخلصت الدراسة إلى الإشارة إلى مستوى تأثير عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط في المفاوضات العربية "الإسرائيلية" خلال ١٩٩١-٢٠١٢م، وبيان تأثير المحددات السياسية الداخلية والخارجية على عملية اتخاذ القرار في السياسة الأردنية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط .

- دراسة **الفايز**، (٢٠١٣)، الموسومة بعنوان: "**العلاقات الأردنية – الأمريكية وآفاقها المستقبلية**".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الجوانب الرئيسية التي تقوم عليها العلاقات الأردنية-الأمريكية وآفاقها المستقبلية. كما وخلصت الدراسة إلى إبراز العديد من التوصيات ومن أهمها إعادة رسم سياسة خارجية تساعد الأردن على التحرك وأداء دور أكبر على الساحة الدولية وبفعالية أكبر والعمل على تغيير الوسائل والأدوات التي تخدم هذه السياسة من خلال التجاوب مع الهيكلية الدولية الجديدة وأنظمتها وأوضاعها وزيادة التعاون الدولي والإقليمي فيما يتعلق بالتحالفات الاقتصادية المؤثرة في السياسة الدولية.

- دراسة **النجادا، (٢٠١٣)**، الموسومة بعنوان: "**أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر على ٢٠٠١م على العلاقات الأردنية الأمريكية**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الارهاب وأحداث الحادي عشر من أيلول وتحليل آثارها على العلاقات الأردنية – الأمريكية. كما وخلصت الدراسة بنتيجة مفادها بأنه لم يطرأ أي تغيير مضموني أو موضوعي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأردن والدول العربية عموماً بعد الأحداث مقارنة بما قبلها، كما توصلت الدراسة إلى أن الأحداث دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدم الاعتماد على سياسة إدارة الأزمات واحتوائها معربين بدلاً من ذلك عزمهم على القفز فوقها عبر إعادة صياغة المنطقة.

- دراسة **السعيد** (٢٠١٤)، الموسومة بعنوان: "**صناعة القرار السياسي في الدولة الإسلامية الأولى (دراسة تحليلية)**".

هدفت الدراسة إلى تحليل ودراسة تركيب الدولة الإسلامية و آلية صنع القرار السياسي. كما وخلصت الدراسة إلى بيان الهدف منها وهو تحليل صناعة القرار السياسي في الدولة الإسلامية الأولى ومعرفة العوامل المؤثرة على القرارات السياسية فيها حيث توصلت الدراسة إلى بعض الاستنتاجات منها أن هناك عدة عوامل داخلية وخارجية أثرت على صناعة القرار السياسي في الدولة الإسلامية الأولى وكان للشورى دوراً مهماً وأساسيا في الدولة الإسلامية الأولى كذلك مرونة القرارات المتخذة ومواكبتها للظروف الزمنية والمكانية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

- **دراسة ريان (*Rayan, 2004*)، الموسومة بعنوان:**

"Jordan First": Jordan's Inter-Arab Relations And Foreign Policy Under King Abdullah II .

خلصت الدراسة إلى بيان أهمية الدور الفعّال والمثمر الذي لعبه و يلعبه الأردن في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط بما يتوافق مع المصالح الأمريكية في المنطقة وإظهار دوره الحيوي الإقليمي في إحياء عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والأردن له دور كبير ومهم في حالة الحرب والسلم في المنطقة وعلاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية تمنح صانع القرار الأردني قوة.

- **دراسة شقير(*Choucair, 2006*)، الموسومة بعنوان:**

." Illusive Reform : Jordan's Stubborn Stability" "

هدفت الدراسة إلى معاينة التهديدات الداخلية والخارجية التي واجهها ويواجهها النظام السياسي الأردني باعتبارها عوامل رئيسية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة القرارات السياسية الأردنية بما يضمن لها الاستمرار والاستقرار في منطقة تجوبها الصراعات. كما وخلصت الدراسة إلى أن التهديدات الخارجية والداخلية التي يواجهها النظام السياسي الأردني تعد عوامل مؤثرة على طبيعة القرار السياسي الأردني ومدى بقاءها أو انتهائها في وسط منطقة مليئة بالصراعات، وأن الأردن ومنذ نشأته يسعى دائما إلى الدعم الخارجي لإيجاد قاعدة دعم داخلية وباعتماد الأردن على المساعدات الأمريكية المقدمة له يحافظ على الدور الحيوي له في المنطقة ودوره الفعال في الحفاظ على الأمن.

- دراسة تيريل *(Terrill, 2008)*، الموسومة بعنوان:

"Jordanian National Security And The Future Of Middle East Stability".

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الأردن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كحليف لها والحد من المشاكل التي يتعرض لها الأردن والولايات المتحدة كالاستقرار في العراق والتصدي للإرهاب والتطرف في المنطقة. كما وخلصت الدراسة إلى بيان الأهمية الإستراتيجية لموقع الأردن في قلب الشرق الأوسط وتأثيره على صانع القرار السياسي الأردني ومدى أهميته للولايات المتحدة الأمريكية حيث تتجلى العلاقات الأردنية الأمريكية في المنطقة بتعاونهما المشترك والحيوي لمكافحة الإرهاب والتصدي للعنف والتطرف القائم في المنطقة والحفاظ على استقرار الأردن وإيجاد حلول لاستقرار الدول المجاورة وذلك باستمرار التعاون العسكري الأمريكي الأردني والاهتمام بعملية السلام في الشرق الأوسط من خلال دعم الحكومات العربية التي تتميز بقيادات معتدلة لإيجاد حلول وبدائل سلمية لحل القضية الفلسطينية و الصراع العربي "الإسرائيلي".

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الرسالة عن الرسائل الأخرى بأنها واكبت تطور الأحداث والمتغيرات الإقليمية التي يشهدها العالم بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص وما تزال قائمة وسط تداعيات الإرهاب وارتباط ذلك بالمساعدات الأمريكية للأردن وأمن واستقرار المنطقة، كما تميزت الرسالة بحداثة التناول والطرح ١٩٩٩-٢٠١٥م وهي فترة لم يتم تناولها من قبل.

وهي "بإذن الله" استكمالٌ لمشوار علمي بحثي يتابع مجريات الأحداث والمتغيرات الإقليمية القائمة في المنطقة.

الفصل الثاني

الإطـــــار الـــنـظـــري

السياسة الخارجية وعملية صنع القرار السياسي الخارجي الأردني

المبحث الأول:

مفهوم وماهية السياسة الخارجية:

مفهوم السياسة الخارجية:

من المتعارف عليه في العلوم الاجتماعية أنه لا يوجد تعريف محدد لمفهوم معين بالرغم من اشتراك التعاريف بالخصائص الجوهرية للمفهوم وتختلف باختلاف المفكرين ومرجعياتهم ومدارسهم الفكرية المتعددة ونظرة كل مدرسة تجاه المفهوم الواحد كما هو الحال بالنسبة لمفهوم السياسة الخارجية حيث لم يتفق علماء علم السياسة بشكل عام وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص على تعريف محدد للسياسة الخارجية فقد تعددت المفاهيم وتنوعت للطبيعة التي تكتنف السياسة الخارجية ومدى قوة الدولة وتأثرها وتأثيرها خارجياً وتحقيق مصالحها، حتى إن بعضها ازداد تعقيداً لكنها احتفظت بالخصائص الجوهرية لمفهوم السياسة الخارجية. وللخروج من التعقيد الذي اكتنف بعض مفاهيم السياسة الخارجية سنحاول عرض بعض التعاريف للسياسة الخارجية.

ماهـيــة السياسة الخارجية:

يرى حامد ربيع أن السياسة الخارجية تعني: "جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه اسم السياسة الخارجية" (سليم، ط٢، ١٩٩٨، ص١١).

ويعرف جيمس روزنو السياسية الخارجية بأنها: "السياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب الغير مرغوب فيها" (Rosenau,1974, p60) .

ويعرف مازن الرمضاني السياسة الخارجية على أنها: "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار" (سليم، ط٢، ١٩٩٨، ص١٤).

وتعرف السياسة الخارجية بأنها مجموعة القرارات والإجراءات المتعلقة بها التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها القومية كما إنها محاولة الدولة لتحقق على المستوى العملي قيماً و أفكاراً تؤمن بأنها فاضلة، فالعلاقات الدولية تحدث في مناخ تسوده الاختلافات وعدم الاتفاق إذ أن الدولة تصطدم مع الدول الأخرى التي تسعى في الوقت ذاته إلى إنجاز مهمة مماثلة ولهذا فإن نجاح دولة في سياستها الخارجية يكون عادة على حساب فشل سياسة دولة أخرى (العجمي،٢٠١١).

ويرى كل من ريتشارد سنايدر و فيرنس بأن السياسة الخارجية هي: منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلاً أو تحدثت حالياً أو يتوقع حدوثها في المستقبل.

حيث يشدد هذا التعريف على صانع القرار ويسند له أهمية كبيرة في تحليل السياسة الخارجية لأي دولة حيث يرى سنايدر في هذا المجال أن الدولة تُحدد بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين وكذلك سلوك الدولة هو سلوك الأشخاص الذين يعملون باسمها وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات تم اتخاذها من قبل أشخاص يشغلون المناصب الرسمية في الدولة (النعيمي،٢٠١١، ص٢٦).

ويعرفها تشارلز هيرمان بأنها : تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من خلال من يمثلونهم التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية (النعيمي،٢٠١١، ص٢٦).

حيث يرى تشارلز في هذا التعريف أن السياسة الخارجية نظيرة لسلوكيات السياسة الخارجية والتي يمارسها صانعو القرار الرسميون.

ويرى الباحث بأن السياسة الخارجية هي عبارة عن: انعكاس لتصرفات وسلوكات صانعي القرار السياسي وكل ما يتعلق بعلاقات الدولة الدبلوماسية الخارجية مع دول العالم وغالبا ما تكون نتاج لقرارات تم اتخاذها من قبل أشخاص يعتلون مناصب رسمية في أجهزة القرار الرئيسية وفق القرار الدستوري للدولة وذلك لتحقيق أهدافها السياسية في المجتمع الدولي.

المطلب الأول:

أدوات السياسة الخارجية:

لا بد من توافر بعض الأدوات الدبلوماسية لتساند صانع القرار ولتكون كفيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية المرجو تحقيقها لأي دولة، إذ تُعَدّ عامل مهم ومؤثر في صياغة السياسة الخارجية في مختلف مسارات الدولة التي توظفها في صياغة وتنفيذ سياستها الخارجية وأهمها توظيف الأدوات العسكرية.

إذ يقسم هيرمان أدوات السياسة الخارجية إلى ثمان أدوات محددة (سليم، ط٢، ١٩٩٨، ص٩١):

١. الأدوات الدبلوماسية:

تعتبر أداة اتصال بين الحكومات والدول الخارجية إذ تقوم كل دولة بتوظيف مجموعة من الموارد الخاصة بها في الدول الأخرى مثل السفارات والقنصليات والمفوضيات وغيرها من أدوات الاتصال الدولي المختلفة بالإضافة لتعيين مجموعة من الخبراء والمتخصصين في الشؤون الخارجية ليمثلوا دولتهم في نقل رأيها إزاء القضايا الدولية المطروحة على الساحة الدولية ويهتمون بخدمة رعاياهم والمحافظة على ممتلكات دولتهم في تلك الدولة وإقامة المؤتمرات الدولية المشتركة لمناقشة قضايا الأمة ووضع حلول جذرية للمشاكل التي تواجه الأمة والوصول إلى اتفاقيات هامة مثل لقاء زعماء الدول.

٢. الأدوات الاقتصادية:

حظيت الأدوات الاقتصادية بمكانة مهمة في العلاقات الدولية المعاصرة فالسياسة الاقتصادية في أي دولة وكيفية توزيع الثروات الاقتصادية وسهولة الاعتماد المتبادل وزيادته بين الدول والتعريفات الجمركية فهي تدعم الميزانية العامة للدولة ونوعية الاقتصاد التجاري السائد وقدرتها على الاستيراد والتصدير وكمية الإنتاج والاستهلاك والمساعدات الخارجية فأول من استخدمها هي الدول الغنية والقوية في المجتمع الدولي بهدف بسط النفوذ أو تحقيق أهداف خارجية متنوعة والمفاوضات في المعاملات التجارية المختلفة فهذه مجموعة أنشطة وأدوات اقتصادية مهمة للسياسة الخارجية لأي دولة لتُبين مكانتها على الساحة الدولية.

٣. الأدوات العسكرية:

إحدى الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية و أهم المقومات الأساسية لدى أي دولة فهي بمثابة الاستقرار ودعم الثقة والقوة لها لمواجهة أي تهديد أو ضغوطات من الممكن أن تتعرض لها وبالتالي تحافظ على مصالحها الحيوية في الخارج وتساندها بقدرتها على مقاومة أي تهديد أو ضغط من الممكن أن تواجهه إذ إنها تحظى باهتمام واضح من قبل حكومات المجتمع الدولي.

وتهيئة القوات المسلحة وإنشائها بالشكل الصحيح الذي يدعم دولتها وتسلحيها وتدريبها وتوزيعها بشكل منتظم بحراً وجواً وبراً يوفر الحماية للدولة وإيجاد الأسلحة المتطورة وتهيئة القوات المسلحة لاستخدامها لخدمتها وتحقيق أهدافها .

إذا لم تَخُض القوات المسلحة في أي دولة أي نوع من الحروب هذا لا يعني أن إمكانياتها الدفاعية قد توقفت بالعكس فإن استخدام القوات المسلحة أدواتها في السلم للضغط والردع أفضل بكثير من استخدامها أثناء الحرب فإنها لن تكلف الدولة والمواطن عبء إضافي في حين أن الحرب ستكبد الدولة والمواطن خسائر تُقدر بفترة الحرب ونوعية الأسلحة المستخدمة.

٤. أدوات السياسة الداخلية:

إذ تُعَدّ من أهم الأدوات التي من الممكن أن تستفيد أي دولة منها من خلال توظيفها في عملية السياسة الخارجية ويُعنى بها تلك المهارات والأدوات التي تملكها الدولة وتستعملها لكسب القوى السياسية الداخلية للدولة ومدى تأثيرها عليها بشأن التعامل مع القضايا السياسية الخارجية.

٥. الأدوات الاستخبارية:

تُعَدّ هذه الأداة مهارة تتميز بها أي دولة ومدى قدرتها على جميع المعلومات وتفسيرها ومعرفة نوايا الدول الأخرى بالنسبة لها وما هي الخطط المرسومة لها من قِبَلْ تلك الدول وذلك ضمن قدرة وإمكانية الدولة من توفير أدوات الاستطلاع وتجسس وفك رموز وحلها .

٦. الأدوات الرمزية:

هي عبارة عن مجموعة من الأدوات الدعائية و الإيديولوجية والثقافية التي تحاول الدولة من خلالها التأثير على فكر وعاطفة الآخر وإقناع الآخرين بفكر الدولة التي تريد

وتكون موجهة إلى الشعوب بشكل مباشر وليس إلى حكوماته وتلعب دوراً مهماً وفعالاً في تشكيل الرأي العام بما يخدم مصالح المُرسل .

٧. الأدوات العلمية والتكنولوجية:

التطور العلمي والتكنولوجي المستمر لأي دولة مهم جدا إذ يخدم السياسة في المرتبة الأولى فأعطى للتكنولوجيا دور السلطة والقوة من خلال التطور المستمر في آليات الدفاع والكفاءة الدفاعية والطائرات الحديثة ذات التقنيات الالكترونية المتطورة بشكل مستمر أسرع وأفضل من الطائرات الأخرى و الأسلحة العسكرية الذكية التي تعتمد على تقنية المعلومات و الاهتمام في مخرجات التعليم ومراعاة مواكبة متطلبات التقدم في أي العصر، ومن خلال المتابعة تحرص الدول ذات التطور التكنولوجي على الاتصال الخارجي مع الدول الأخرى عن طريق الأقمار الصناعية لخدمة مصالحها وتبادل التقنيات العلمية والتكنولوجية.

٨. الأدوات الطبيعية:

طبيعة الدولة وتنوع مناخها وموقعها ومساحتها يلعب دوراً مهماً في الأهمية الإستراتيجية لها، فكلما اتسعت مساحة المنطقة كانت إمكانيات القوة متوفرة أكثر لديها والدولة القائمة على المسطحات المائية أفضل بكثير من الدول المنغلقة، والتنوع المناخي والمصادر والمعادن الطبيعية قد تكون أداة من أدوات السياسة الخارجية للدولة.

المطلب الثاني:

أهـــداف السياســـة الخارجيـــة:

يمكن إيجاز أهداف السياسة الخارجية بما يلي (سليم، ط٢، ١٩٩٨، ص٤٧):

١. أهداف مركزية:

وهي التي تتعلق بكيان الدولة والواجب الاهتمام بها بشكل دائم مهما كانت الظروف والتكاليف والتي يعبر عنها عادة بمبادئ السياسة الخارجية، والتي من خلالها يتم حماية السلامة الإقليمية للدولة أو ضمان سيطرة الدولة على مواردها سواء كانت بشرية أو طبيعية تعتبر أساسية لاقتصادها أو حماية أمن حليف أساسي.

٢. أهداف وسيطة:

تتميز باهتمامها بالوحدة الدولية وتتضمن تحديد مطالب محددة تجاه وحدات دولية أخرى، كما إنه يشمل مجالات التعامل التجاري والاقتصادي والاتصال مع العالم الخارجي مثل الحصول على معونات خارجية وفتح أسواق جديدة ومد خطوط مواصلات وأيضاً حماية الاستثمارات الخارجية، والمجالات المتعلقة بالتوسع الإقليمي الخارجي أو تنفيذ أهداف إيديولوجية مثل تحقيق الوحدة العربية .

٣. أهداف هامشية:

تتميز بتحديدها النسق العالمي بأسره ،إذ يُعَدّ تحديد موقع الهدف من أولويات أهداف السياسة الخارجية التي ترتبط بمفهوم صانع السياسة الخارجية لهذا الموقع،فمركزية الهدف أو هامشيته ليست مسألة مطلقة حيث إنها تختلف باختلاف الدول والسياق العام لسياستها الخارجية.

المطلب الثالث:

عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأردني:

أولاً: ماهية عملية صنع القرار السياسي

تُعَدّ عملية صنع القرار السياسي الخارجي من أهم وأخطر المهام التي يقوم بها أي نظام سياسي، فهي ليست عملية سهلة أو اعتيادية أو إنها تأتي بشكل مفاجئ وطارئ أو عبثي، فهي عملية منظمة ومدروسة لأنها بحاجة إلى تراكم خبرات ودراية ورؤى واضحة ودراسة معمقة لأوضاع معينة تدفع الجهة المعنية لاتخاذ القرار نحو ما تصبو إليه الحاجة ويخدم المصلحة السياسية، وإن كانت تختلف من دولة إلى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي لكل دولة، فإن هناك أصولاً مشتركة في صنع القرار السياسي الخارجي، والقرار السياسي ما هو إلا تطبيق لفلسفة الدولة بما يتناسب مع سياستها الداخلية والخارجية ويحقق لها أهدافها التي تسعى لها.

على الرغم من معاناة الباحثين في العلوم السياسية وعلم العلاقات الدولية من إيجاد معنى محدد وثابت للقرار السياسي إلا أن الجميع قد اتفق في تعريفه على الإطار العام الجوهري للتعريف والعناصر التي تتكون منها كل التعريفات حيث يعرف القرار السياسي بأنه : عبارة عن عملية سياسية تعبر عن توزيع القوة والموارد السلطوية وتمثيل المصالح بحيث تحقق أفضل النتائج الممكنة في ظل الموارد المتاحة (ناصوري، ٢٠٠٥، ص٢٧٥).

ويرى جيمس روبنسون و ريتشارد شنايدر القرار السياسي بأنه : الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متاحة وكل القرارات ترمي إلى تحقيق نتائج غير مرغوب فيها .(snyder,1962 ,p:50).

إذاً عملية صنع القرار السياسي: هي صيغة عمل معدة لم تترجم إلى صيغة عمل مقدرة، ويتم فيها تحديد التوجهات التي يتم بعد ذلك وضعها موضع التنفيذ من خلال تبني سياسات معينة فهي تعتبر بمثابة العنصر الإجرائي والموضوعي في عملية وضع السياسات المختلفة داخل الأجهزة الرسمية للدولة أو خارجها، حيث يقصد بها دور السلطتين التشريعية والقضائية وكذلك الدور الذي تلعبه جماعات الضغط الأخرى على اعتبارات أن القرار يصنع في الغالب من قبل السلطة التنفيذية وتعد من أهم الوظائف التي يقوم بها أي نظام سياسي باعتبارها محصلة تفاعلات أركان النظام السياسي في الدولة .

ثانياً: مراحل وسمات عملية صنع القرار السياسي :

مراحل عملية صنع القرار السياسي (السامرائي، ٢٠٠٨، ص٥٨):

لقد اختلف الباحثون في علم السياسة في عدد مراحل صنع القرار السياسي وكيفية ترتيبها، بالرغم من اختلاف الجميع في هذا الموضوع إلا إنهم اتفقوا بأن هناك عدة مراحل تمر بها عملية صنع القرار السياسي ويمكن عرض الخطوات الأساسية لعملية صنع القرار السياسي كالتالي :

١. **مرحلة التعريف بالموقف أو تشخيص المشكلة:** عندما تحدث أي مشكلة على المستوى السياسي داخل الدولة جراء اضطرابات أو وجود صعوبات اقتصادية يعاني منها الشعب أو اختلاف بعض الأحزاب السياسية مع السلطة الحاكمة أو مع جماعات الضغط كالنقابات أو وجود مشكلة خارج حدود الدولة وذلك بسبب تناقض مصالح وأهداف الدولة مع أهداف ومصالح الدولة الأخرى مما يؤدي إلى إيجاد مشكلة يصطدم معها صانع القرار داخل الدولة حيث يتطلب ذلك مواجهة المشكلة والتصدي لها بهدف حلها من خلال فهم أبعاد المشكلة وإخضاع الموقف للتحليل والاختبار والتقييم مع مراعاة المتغيرات الداخلية والخارجية على أن لا يرتكز صانع القرار في بحثه وتحليله وجمع المعلومات عندما تواجهه مشكلة معينة على قاعدة أو منهاج واحد لأن نوعية المعلومات قد تؤثر في تشخيص المشكلة حيث يبنى القرار السياسي على أسس غير سليمة، لذلك فإن القرار السياسي الناجح مرتبط بالمعلومات الواضحة والدقيقة عن المشكلة ليتجنب صانع القرار القرارات التي تعتمد على تصوراته الخاصة والتي قد تمتثل للعواطف التي تؤدي إلى اتخاذ قرار مبني على ردة فعل سلبية لا تحتوي كافة أبعاد المشكلة، حيث يمكن لصانع القرار الحصول على المعلومات الواضحة من مختلف الجهات مثل: التقارير المفصلة التي يتم إرسالها للجهات المعنية داخل النظام السياسي وذلك حسب الهيكل التنظيمي وأيضاً يمكن لصانع القرار الاستعانة بمختلف وسائل الإعلام سواء كانت المرئية أو المسموعة أو المقروءة منها وهناك دور هام وفعال تلعبه البعثات الدبلوماسية وأجهزة المخابرات.
٢. **مرحلة تحديد البدائل:** حيث تلجأ الدولة في هذه المرحلة إلى التقصي والبحث عن مواقف واتجاهات سياسية سواء أكانت على الصعيد الداخلي أو الخارجي

لتحقق أهدافها المرجوة بأقل الخسائر التي من الممكن أن تحدث والتي تعتبر أفضل البدائل المنظورة لصانع القرار السياسي في ضوء مصلحة دولته الوطنية.

٣. **مرحلة اتخاذ القرار**: حيث يتم في هذه المرحلة اختيار البديل الأنسب من بين عدة بدائل متاحة باعتباره البديل الأكثر قدرة على حل المشكلة القائمة كونه يحتوي على مزايا تتوافق مع الإمكانيات المتوفرة والأهداف المرجوة ويعد أكثر انسجاماً مع توجهات النظام السياسي ،حيث يتم اتخاذ القرار بوجود إطار تنظيمي الذي بموجبه تتفاعل فيه أفكار صانعو القرار وبالتأكيد يحدد النظام السياسي الحاكم الهيكل المؤسساتي المعني بعملية صنع القرار فتختلف من حيث الشكل والمضمون والسعة وحدود المناقشة المسموح بها في النظم المفتوحة عنها في النظم المغلقة، فالنظم الديمقراطية تكون العلاقة ما بين الهيكل الرسمي المكلف بصناعة القرار والنظام السياسي الحاكم علاقة تفاعل وانسجام بالمقابل النظم التي لا تتمتع بالديمقراطية تكون فيها العلاقة علاقة خضوع تامة للنظام السياسي الحاكم فيها، عندما يتم توزيع المسؤولية على جميع الأشخاص المشتركين في عملية صنع القرار فإن ذلك يخفف العبء عند اتخاذ القرار وإن الهياكل الرسمية أو غير الرسمية المسئولة عن صناعة القرار عادةً لا تشترك بنفس المستوى وبصورة مستمرة في اتخاذ القرارات فإنها تختلف باختلاف المشاكل الجارية على سبيل المثال المشاكل السياسية ضعيفة الحدة يتم تحليلها واتخاذ القرارات بشأنها في الدرجات الدُنيا من هيكل صناعة القرارات السياسية أي في أحد أقسام وزارة الخارجية بالمقابل هناك مشاكل قوية الحدة عالمية الخطورة مثل الأزمات السياسية التي تستهدف الأمن القومي للدولة فمثل هذه المشاكل يتم اتخاذ القرارات السياسية بشأنها في الدرجات العليا من هيكل صناعة القرارات السياسية الرسمية المكلفة بصناعة القرارات مثل القرارات الإستراتيجية كقرارات إعلان الحرب أو إعلان حالة الطوارئ.

٤. **التقييم والمتابعة**: حيث يتم في هذا المرحلة تقييم القرارات التي تم اتخاذها من أجل تعديل الاعوجاج الحاصل وأيضاً يتم متابعة تنفيذ القرارات بشكل صحيح في ضوء الأهداف المرجوة.

سمات عملية صنع القرار السياسي:

أن عملية صنع القرار تتميز بعدة سمات يمكن ذكرها كالتالي (زهران،٢٠٠٧، ص٣):

١. عملية صنع القرار عملية جماعية متكاملة يشترك فيها مجموعة من الأشخاص حتى تصل لمتخذ القرار حيث تتميز يتنوع مهارات الأشخاص المعنيين بصناعة القرار والخبرات التي يمتلكونها ومقدرتهم الكبيرة على تصويب الأخطاء ومدى قبولهم القرار المتخذ ومن رواد القرار الجماعي هم اليابانيون فصدور قرار بشكل جماعي يمنحه سمة الأكثر فاعلية ويعده قابلاً للتنفيذ أكثر من القرارات التي تتخذ بشكل فردي وهي تختلف من نظام لآخر ومن موقف لآخر فيما يتعلق بعدد الأفراد المشتركين في صناعة القرار.

٢. المجهود الرئيسي في عملية صنع القرار هو تجميع الحقائق وتحليلها ومناقشتها وتقييمها وربط عناصرها مع بعض لتكوين تصور عام يعبر عن دقة رواية متخذ القرار وهو يستند إلى عمليات معقدة ومتعددة في التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة.

٣. الاستقرار على قرار لا يمكن أن يكون عشوائياً وهذا بالأخذ بعين الاعتبار الإجراءات والمعلومات والتصنيف والمفاضلة التي يمر بها أي قرار.

٤. إنها عملية صعبة ومعقدة بالنسبة لصانعوا القرار ولكنها تختلف من حالة إلى أخرى ومن موقف إلى موقف ومن نظام إلى نظام حسب الواقع العملي ،و بالرغم من الصعوبة يتعذر تحديد نسبة معينة من الأهمية لكل متغير أو هدف مرجو تحقيقه وذلك بسبب تعدد أنواع الأهداف فمنها الأهداف الإستراتيجية والتكتيكية وأخرى انتقالية وسيطة .

٥. صعوبة التنبؤ بالنتائج المترتبة على عملية صناعة القرار وذلك لعدة أسباب منها:

- عادة في المواقف التي تتناولها القرارات يتواجد عدد كبير من الأطراف مما يؤدي إلى صعوبة التعرف على ردود الأفعال وأنماط السلوك المتنوعة.
- اختلاف أطراف المواقف الداخلية والخارجية من حيث طبيعتها وقواها النسبية وأهدافها واحتياجاتها وكذلك تباين في النوايا والدوافع بين الأطراف يجعل عملية التنبؤ صعبة جداً.

- معدل التغيير في عناصر الموقف مرتفع وعادة في مثل هذه المواقف غير المستقرة بطبيعتها عملية غير واضحة أو غير ممكنة.
- افتقار المعلومات والحقائق الكافية للتنبؤات والتوقعات أحياناً مما يزيد من احتمالية التخمين الخاطئ ويؤثر سلباً على إمكانية التنفيذ اللاحق للقرار.
- يتأثر جهاز صنع القرار بضغوط عاطفية وعادة ما يكون ذلك في حالة الأزمات أو التهديد الخارجي مما يقف حاجز لبعض البدائل وقد تؤثر في تقييمه للبدائل بطريقة أو بأخرى قد تدفعه للنظر في تجاه واحد بغض النظر عن التداعيات والعواقب التي قد تحدث.

ثالثا: عناصر صناعة القرار السياسي (السعيد، ٢٠١٤، ص٢٦) (أبو صليب، ٢٠١٥):

١. **البيئة الخارجية للقرار:** فالضغوط والمؤثرات والأبعاد التي تحتويها البيئة الخارجية للقرار بإمكانها أن تشكل قيود لمتخذي القرار السياسي من حيث البيئة النفسية التي ترتبط بالتصورات الخاصة بصانع القرار والبيئة الواقعية التي ترتبط بالبيئة الفعلية للحدث حيث تتفاعل فيما بينها وتشكل تفسير متخذ القرار للبيئة الواقعية وكيفية رؤيته لها وإستراتيجيته للتعامل معه.

٢. **البيئة الداخلية:** وغالباً ما تتشكل في الأوضاع الاجتماعية السائدة والنظام الاقتصادي والسياسي للدولة والمنظمات غير الحكومية وجماعات الضغط والمصالح والأحزاب وغيرها.

٣. **ضغوط الحاجة إلى اتخاذ القرار:** وهي الضغوط التي تنتج من حدث معين مقيد في وقت معين وأحياناً يكون الضغط مرتبط بتوقعات الرأي العام وإصرار البيئة الداخلية عليه، وبنسبة تأثر أجهزة صنع القرار بهذا الضغط تتأثر الرغبة في صنع القرار إما بالزيادة أو النقصان.

٤. **الهيكل التنظيمي الرسمي لعملية صنع القرار:** تبين أن مشكلة التعقيد والتشعب في عملية صنع القرار حيث أنه كلما كانت عملية صنع القرار بسيطة في هيكل تنظيمي بسيط كان اتخاذ القرار سلس وخفيف الضغط ويتضح هنا دور الأنظمة السلطوية والأنظمة الديمقراطية ولكل منهما مميزات وعيوب.

رابعاً: العوامل المؤثرة في صناعة القرار السياسي الخارجي و على اتخاذ القرار السياسي:

العوامل المؤثرة في صناعة القرار السياسي: ثمة العديد من العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدولة حيث صنفها (Holsti) كما أوردها فيصل أبو صليب في بحثه تحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية إلى عوامل خارجية تشتمل على طبيعة وتركيبة النظام السياسي والاقتصادي العالمي وأهداف وسلوك أطراف النظام السياسي الدولي وطبيعة المشكلات الدولية والإقليمية والقانون الدولي والرأي العام العالمي وعوامل داخلية تضم الظروف الجغرافية والصفات العامة للدولة مثل حجمها الجغرافي وعدد سكانها ودرجة نموها وتطورها الاقتصادي بالإضافة إلى طبيعة تركيب نظامها السياسي وأيدلوجيتها وفلسفتها السياسية والرأي العام المحلي والأحزاب السياسية وجماعات المصالح ومؤسسات صنع القرار فيها (أبو صليب، ٢٠١٥) ويرجح بعض الباحثون في علم السياسة أن بعض هذه العوامل تتمثل بالاعتبارات الأخلاقية والشخصية التي تؤثر في عملية صنع القرار مثل التصورات والقيم والمواقف والمعتقدات والمبادئ السائدة والأيدلوجيات ويمكن إيجاز العوامل كالتالي (الخضري، ٢٠٠٥):

١. دور صانع القرار في الهيكل التنظيمي الذي يصنع من خلاله القرار السياسي.
٢. ميول صانع القرار ومعتقداته.
٣. إدراك صانع القرار لمصالح دولته.
٤. مدى تأثير القرار على شعبية صانع القرار.
٥. مدى تقييم متخذ القرار للنتائج البديلة والتي قد تحدث على عكس المتوقع.
٦. ظروف البيئة الداخلية للدولة.
٧. ضغوط المعاهدات السابقة مع الدول الأخرى والتي ستتأثر حتماً بالقرار.
٨. التقاليد والأعراف السائدة لدى الشعب.
٩. توقعات صانع القرار عن ردة فعل الدول أو الأطراف الأخرى.
١٠. الاتجاه العام للشعب حين اتخاذ القرار السياسي مع أخذ بعين الاعتبار الإمكانيات التكنولوجية والاقتصادية.

المبحث الثاني:

المساعـــدات الخارجيـــة:

تُعَدّ المساعدات الخارجية أداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية وركيزة أساسية في العلاقات الدولية إذ تعمد الدول ذات الإمكانيات والقدرات الاقتصادية الكبيرة على توظيف المساعدات الخارجية لخدمة أهداف السياسة الخارجية وذلك عن طريق تطبيق سياسة الضغط على الدول المتلقية للمساعدات لتغيير توجهاتها السياسية المختلفة أو إرغامها على تبني سياسة معينة أو اتخاذ قرارات حيال قضايا معينة، وكل ذلك يتم من خلال إعطاء ضمانات بتقديم المساعدات المالية أو تقديم المنح والقروض أو تسهيلات اقتصادية مما يؤدي بالدول المتلقية لتلك الوعود والضمانات للخضوع لأمر الدولة المُقدِمة لها المساعدات وانتهاج مواقف وسياسات تتواءم مع سياسات ومواقف الدول المانحة للمساعدات التي تعتبر المساعدات الخارجية سلاح سياسي يُهيئ لها السيطرة والنفوذ في تلك الدول (الفايز،٢٠١١).

المطلب الأول: أهــداف المساعدات الخارجية :

الولايات المتحدة الأمريكية مثلها مثل أي دولة تسعى لتحقيق أهداف متعددة من وراء تقديم المساعدات الخارجية للدول الأخرى ومن أهم تلك الأهداف (زعزوع، ٢٠١٢، ص٤٩):

- **الأهــداف السياسية:**

هناك العديد من الأهداف السياسية التي تطمح الولايات المتحدة لتحقيقها من خلال المساعدات الخارجية التي تقدمها للدول الأخرى وتتمثل في مساندة أمن أمريكا القومي وتعزيز دورها الدولي من خلال تثبيت مكانتها كقوة عظمى والحفاظ على الدور القيادي الذي تلعبه في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد أزمة الخليج العربي.

وأيضاً مساعدة "إسرائيل" للحفاظ على تفوقها وتميزها العسكري ضمن المنطقة العربية والسعي نحو تحقيق سلام شامل في المنطقة وإقامة علاقات سلمية بين العرب "إسرائيل".

للمساعدات الخارجية الأمريكية دور فعّال ومهم في تعزيز عملية السلام في المنطقة ودفعها نحو الأمام من خلال متابعتها المستمرة، فمن خلال التجربة الأردنية نرى أن المساعدات الخارجية الأمريكية جاءت مشروطة بتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط.

كما تسعى الولايات المتحدة من خلال تقديم المساعدات لضمان حقوق الإنسان المدنية والسياسية ومساندة عملية التحول الديمقراطي في الدول المتلقية للمساعدات حين أكدت الحكومة الأمريكية التزامها بالجوانب السياسية ومساندة الدول المتلقية للمساعدات وتحقيق أهدافها التي منها احترام حقوق الإنسان ودعم المنظمات غير الحكومية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية وحماية البيئة.

- **الأهـداف الاقتصادية:**

المساعدات الاقتصادية هي إحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية لمنع الظروف الاقتصادية من التدهور في الدول التي يكون الحفاظ على الحكومة القائمة فيها أمر ضروري وذات قيمة للولايات المتحدة الأمريكية.

فمن الأهداف الاقتصادية التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها من خلال تقديم المساعدات الخارجية: تعزيز طموحها في الوصول إلى أسواق العالم الرئيسية ومصادر الطاقة المختلفة والمعادن الإستراتيجية المتوافرة في المنطقة، كما إنها تسعى إلى فتح أسواق دولية جديدة وتطويرها لخدمة البضائع الأمريكية وتشجيع الاستثمار الخارجي مما يساند اقتصاد الدولة المتلقية للمساعدات وينعشه ويُبقيه في حالة نمو وتوسع مستمر ليمكنها من شراء المنتجات الزراعية والصناعية من الدولة المانحة، وبهذا تضمن الولايات المتحدة الأمريكية سوقاً لصادراتها وصدور تشريعات وقوانين تؤمن الاستثمارات الأجنبية وتخدمها.

وتسعى المساعدات الاقتصادية إلى دعم القطاع الخاص المحلي في الدولة المتلقية للمساعدات حيث إنها تؤثر في هياكل الإنتاج والمؤسسية في اقتصاد الدولة المتلقية، وتساهم في إحداث تغيرات واضحة تساعد على بناء قوة اقتصادية اجتماعية مستقرة في إطار من التبعية للنظام الرأسمالي الدولي مما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال من مختلف دول العالم يتمثل بتبعية الاقتصاد الرأسمالي من خلال الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

- **الأهـداف الإنسانية:**

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية على الاهتمام بتقديم المساعدات الخارجية بعد الحرب الباردة حيث سعت لتحقيق الأهداف الإنسانية المتمثلة بحقوق الإنسان ودعمها إذ تسعى أمريكا من خلال الأهداف الإنسانية إلى إيجاد مراكز لحقوق الإنسان وإقامة

المؤسسات الديمقراطية والهياكل الأساسية والوطنية والإقليمية وتعززها بالدعم لحماية حقوق الإنسان في ظل القانون وحماية حقوق الأقليات في الدول النامية.

بينما كان هناك توجه كبير من قبل دول كثيرة نحو الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على التركيز والاهتمام بالمساعدات الإنسانية الفاعلة وتنميتها من خلال مشاركتها ببرامج الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية والمساعدة على تخفيفها من خلال الانضمام إلى برامج الأمم المتحدة ضمن وكالة الإنماء الدولية .

كما عمدت السياسة الخارجية الأمريكية على تنمية الطموح الديمقراطي الذي يساهم في تطوير القيم والمؤسسات الاقتصادية والتركيز على تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والإنسانية وجعلها محور سياستها .

مساعد وزير الخارجية الأمريكية روبرت بول بيرر أوجز أهداف المساعدات الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط كما يلي (العمرو، ٢٠٠٥):

١. دعم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط كونها منطقة إستراتيجية مهمة.
٢. حماية أمن "إسرائيل" وتأمين رفاهيتها.
٣. مساعدة الدول الصديقة على توفير الأمن لها.
٤. دعم الجهود الرامية إلى حل الصراعات بالطرق السلمية وبخاصة الصراع العربي_"الإسرائيلي".

المطلب الثاني:

الشروط المترتبة على تقديم المساعدات الخارجية:

أن تقديم المساعدات الخارجية مُلزم في شروط تتحكم في استمرارية تقديم المساعدات التي تخدم مصالح الحكومات المقدمة للمساعدات وتحقيق أهدافها وخدمة مصالحها الاقتصادية أو العسكرية أو الإنسانية سواء كانت الشروط المترتبة بشكل مباشر أو غير مباشر ومن هذه الشروط :

الشروط المترتبة على تقديم المساعدات الاقتصادية:

١. استخدام هذه المساعدات في شراء بضائع و خدمات الدول المانحة فقد أكدت تجارب الدول المتلقية للمساعدات أن فرض الشروط على استخدام هذه المساعدات يؤدي إلى شراء البضائع والخدمات بأسعار مرتفعة بنسبة تتراوح من (٤٠-٦٠%) زيادة عن أسعار السوق العالمية (الاشقر،١٩٩٤، ص٢٨).

٢. عند شراء هذه البضائع والخدمات فإنه يجب شحنها بالوسائل الملاحية التابعة للدول المانحة للمساعدات وهذا يشكل ما نسبته ٥٠%من السلع والبضائع والخدمات يضاف إلى ذلك عدم تقديم المساعدات للدول التي تؤمم المصالح التي يمتلكها مواطنوها، إذ لم تتخذ الإجراءات اللازمة للتصحيح خلال فترة زمنية وهذه سياسة البنك الدولي أيضاً الذي لا يقدم المساعدة للبلدان التي تؤمم المصالح المملوكة للأجانب بدون تعويض أو البلدان التي لا تدفع ديونها (مهيدات، ٢٠٠٥، ص١٨).

٣. يجب أن تكون السياسة الداخلية وانتماءات السياسة الخارجية ومعاملة الاستثمار الأجنبي والسياسة التصديرية للدول المتلقية للمساعدات مرغوبا بها (مهيدات، ٢٠٠٥، ص١٩). ويتضح من ذلك أن الدول المانحة للمساعدات الاقتصادية لها الأحقية بالتدخل في رسم السياسة الاقتصادية للدولة المتلقية للمساعدات الاقتصادية، وإدارتها بما يتوافق مع تحقيق مصلحتها في المنطقة، كما تعمد الدول المانحة على منح القطاع الخاص الأولوية بتقديم المساعدات له على حساب القطاع العام، مما يؤدي إلى تشجيع النفوذ الرأسمالي في الدولة وغالباً ما يتم تخصيص المساعدات الخارجية للبنية التحتية أكثر مما تخصصه للمشاريع الإنتاجية، ويتم إنشاء مجموعات استثمارية تضم الدول المانحة بغية الإشراف على السياسات الاقتصادية للدولة المتلقية للمساعدات، كما يتوجب

على البنوك التجارية في الدولة المتلقية للمساعدات التعاون مع الدولة المانحة لتسهيل تقديم المساعدات والدعم المالي.

٤. يجب على الدولة المتلقية للمساعدات الاقتصادية المتعلقة بالمشاريع تقديم كشف يبين مدى أهمية ومنفعة المشروع وضرورته لدعم التنمية العامة، بالمقابل على الدولة المستلمة أن تثبت الإمكانية الاقتصادية للمشروع، بالإضافة إلى تقديم كشف دوري يبين المصاريف التي تصرف من أموال المساعدات في إنشاء المشروع، أيضاً تكييف طبيعة علاقات الدولة المتلقية للمساعدات مع توجه سياسات الدولة المانحة، حيث ارتبط منح المساعدات بقدرة الدولة المتلقية في التقرب من استراتيجياتها مما أدى إلى ربط الإصلاحات الاقتصادية للدولة المتلقية للمساعدات ببرنامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (خطاب الملك حسين للأمة، ١٩٩٧، ص٤)، وأيضاً ربط العديد من المساعدات المقدمة بالعديد من الاشتراكات بالبرامج والإصلاحات التي يطلبها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من الدولة المتلقية للمساعدات الاقتصادية.

٥. شرط التوجه نحو الديمقراطية والعدالة لحماية حقوق الإنسان والسعي لتحقيقها وذلك بتخصيص جزء أساسي من المساعدات لدعم الديمقراطية في الدولة المتلقية للمساعدات وربط المساعدات الاقتصادية بمستوى التقدم في عملية التحول الديمقراطي للأنظمة (مهيدات،٢٠٠٥، ص٢٠).

الشـــروط المترتبـــة على تقديـــم المساعـــدات الإنسانيـــة:

١. على الدولة المتلقية للمساعدات أن تلتزم بشحن المساعدات الغذائية ما نسبته (٧٥%) بواسطة وسائل النقل التابعة للدولة المانحة.

٢. يجب على الدولة المانحة نهج سياسة التخفيضات على معداتها الزراعية في الدولة المتلقية للمساعدات الإنسانية أو تقديم الإعفاء الجمركي على استيراد معداتها الزراعية.

٣. تفرض الدولة المانحة على الدولة المتلقية للمساعدات الإنسانية العمل على توسيع مشاريع حرة في اقتصادياتها الزراعية وهذا يشترط على الدولة المتلقية للمساعدات استيراد متطلبات المشاريع من الدولة المانحة دون غيرها.

٤. عند تقديم قروض السلع الزراعية تشترط الدولة المانحة للمساعدات الإنسانية أن تكون مدة سداد القرض مدة طويلة تتراوح ثلاثين عاماً على أن تكون قابلة

للتجديد لمدة سبع سنوات أخرى، لما في ذلك من فائدة على العوائد الاقتصادية من خلال هذه القروض خاصة إذا تم سدادها بالعملة المحلية للدولة المتلقية المساعدات .

٥. تُلزم الدولة المانحة للمساعدات الإنسانية الدولة المتلقية بعدم تصدير المنتجات الزراعية إذ لم تتوافر طرق تخزين كافية وتشترط عليها توفير حماية للسلع الاستهلاكية الغذائية لكي لا يتم دمج هذه السلع مع الناتج المحلي أو تسويقها في الدولة المتلقية (مهيدات، ٢٠٠٥، ص٢٢).

الشــروط المترتبة على تقديـــــــم المساعدات العسكرية:

١. تلزم الدولة المانحة للمساعدات العسكرية عدم استخدامها إلا في حالة الدفاع وحماية مصالحها في الدولة المتلقية للمساعدات وهذا يعني إقامة التحالفات بين الجهات المانحة للمساعدات العسكرية والجهات المتلقية لها.

٢. شرط عدم تسليم المساعدات العسكرية دفعة واحدة إذ يتم تسليمها على فترات زمنية متباعدة وذلك لمراعاة الدولة المانحة للمساعدات قدرة الدولة المتلقية للمساعدات على السداد خاصة إذا كانت قروض واجب الوفاء بها خلال فترة زمنية محددة لأن قدرة الاقتصاد الوطني قد لا يساعدها على تسديد ثمن المعدات العسكرية.

٣. ضرورة التنسيق العسكري والاشتراك في الترتيبات الأمنية بين الدولة المانحة للمساعدات العسكرية والدولة المتلقية، إذ أن هذا الشرط قائم منذ بداية تقديم المساعدات العسكرية للدول وتطور عبر مراحل ليصل إلى مرحلة بناء قواعد عسكرية في الدولة المتلقية للمساعدات العسكرية.

٤. تلزم الدولة المانحة الدولة المتلقية بصيانة المعدات العسكرية من قبل خبراء تابعون للدولة المانحة لضمان التبعية العسكرية لها وأيضاً لا يوجد خبرات وكفاءات تستطيع تطوير الأسلحة المستوردة من الدولة المانحة (مهيدات، ٢٠٠٥، ص٢١).

٥. إلزام الدول المتلقية للمساعدات العسكرية وخاصة دول الشرق الأوسط عدم استخدام هذه الأسلحة ضد "إسرائيل" وذلك للحفاظ على أمن واستقرار وتفوق "إسرائيل".

٦. شرط إقامة مناورات عسكرية مشتركة بين الدولة المانحة للمساعدات العسكرية والمتلقية لها وذلك لكشف حجم ونوع الذخيرة والأسلحة المتوفرة لدى الدولة المتلقية للمساعدات العسكرية.

المطلب الثالث:

الآثــار الإيجابيــة والسلبية للمساعــدات الخارجية:

بغض النظر عن سلبيات وايجابيات المساعدات الخارجية المقدمة لمختلف دول العالم من قبل الدول الغنية، فإن دول العالم الثالث بحاجة لتلك المساعدات دون غيرها سواء أكانت بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ تعتبر الملجأ الوحيد الذي تلجأ إليه دول العالم الثالث بالرغم من أن سلبيات المساعدات الخارجية أكثر من ايجابياتها في واقع هذه الدول التي تعتبر المساعدات بالنسبة لها تنمية الشعور الحقيقي الذي يعتمد اعتماد أساسي على الدول الأخرى .

وبغض النظر عن النوايا المستقبلية للمساعدات الخارجية ومدى حاجة دول العالم الثالث لها، فإن هناك العديد من الايجابيات التي تتمتع بها المساعدات الخارجية يمكن إيجازها بما يلي:

١. تحفيز النمو الاقتصادي لتنمية مصادر التمويل المحلية مما يؤدي إلى زيادة مستوى الادخار وحجم الاستثمار ورأس المال *(*futureofworking.com, 2014*)* .

الدور الرئيسي للمساعدات الخارجية لدول العالم الثالث هو تحفيز النمو الاقتصادي والتمويل المحلي فعن طريق تمويل المشاريع التنموية المحلية فقد استفادت شعوب دول العالم الثالث وذلك من بناء المدارس والمستشفيات وبناء الطرق وغير ذلك من المشاريع الممولة عن طريق المساعدات الخارجية .

٢. أداة ضرورية وأساسية في تحسين علاقة الدولة المتلقية مع الدول الأخرى وتحسين علاقاتها الخارجية وضبط شؤونها الداخلية (*greengarageblog.org, 2015*) .

إذ تعتبر المساعدات الخارجية وسيلة مثالية لإيجاد علاقة متينة بين الدول المانحة والمتلقية للمساعدات وكسب قوة سياسة بينهم في زمن الحرب والاضطرابات في العالم والحد من الإرهاب والتصدي له بشكل جماعي وتطوير العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

٣. نقل تكنولوجيا ومهارات جديدة للبلاد.

ومن الممكن أن تكون الاستفادة من تكنولوجيا ومهارات البلاد المانحة للمساعدات على شكل تمويل من مؤسسات التدريب مثل: الحوسبة ومهارات التسويق الالكتروني والتجارة الالكترونية وكابل الألياف البصرية الذي يعمل على جذب المستثمرين الأجانب.

٤. تقديم تسهيلات لتحسين مناخ الاستثمار ورأس المال البشري.

كما يوجد ايجابيات للمساعدات الخارجية للدولة المتلقية لها يوجد سلبيات كذلك ويمكن إيجاز سلبيات المساعدات الخارجية بما يلي:

١. شجعت المساعدات الخارجية حكومات بعض دول العالم الثالث على الاعتماد الكلي عليها بدلاً من الاعتماد على ذاتهم واستثمار مواردهم المحلية (shareyouressays.com, 2016).

تنشغل حكومات بعض دول العالم الثالث التي تكون موازنتها من المساعدات الخارجية بجمع الأموال بدلاً من تنمية المشاريع ووضع هيكلة خطط تنموية فعالة، وما دامت المساعدات الخارجية مستمرة فإن موظفي الحكومات سينشغلون بالرفاهية المستمرة باستمرار تدفق المساعدات ولا نية جادة في الإصلاحات لمساعدة بلادهم.

٢. المساعدات الخارجية أصبحت مخدر لبعض دول العالم الثالث الذي سيبقيهم في دوامة الفقر اللانهاية لها (shareyouressays.com, 2016) .

فبدلاً من الارتقاء والنهوض بالدولة وشعبها والقضاء على الفقر وتحسين ظروف الناس الذين لا يملكون وظائف وسبل العيش المناسبة لهم إبقائهم في دوامة الفقر اللانهاية له وبقاء الدولة تحت مضلة التبعية للدولة المانحة وتصبح مثقلة بالديون التي لا تستطيع سدادها سواء في القطاع العام أو الخاص.

٣. دعم القادة المسئولين الفاسدين في الدول المتلقية للمساعدات واستمرارهم **(العجمي، ٢٠١١، ص٢٨)**.

بحيث أن المساعدات الخارجية التي تتلقاها الدولة لا تصل إلى مستحقيها الحقيقيين بل تذهب إلى المسئولين السياسيين الفاسدين وبالتالي يبقى الفاسدين محافظين على مراكزهم السياسية.

٤. تحكم الدول المانحة في اقتصاديات وسياسات الدول المتلقية (futureofworking.com, 2014).

حيث أن الدولة المانحة تجعل الدولة المتلقية للمساعدات تحت الضغط السياسي بما يتناسب مع حماية مصالحها الخاصة وتحقيق أهدافها وذلك عن طريق فرض شروط صارمة على الدولة المتلقية للمساعدات، واستخدام الدولة المانحة للمساعدات القوة الاقتصادية من أجل فرض شروط اقتصادية غير ملائمة للسياسات الدولة المتلقية.

٥. من الممكن أن تكون المساعدات الخارجية بالنسبة للدولة المتلقية مشكلة (en.wikipedia.org,2005) .

بحيث تعمد بعض الدول التي تقدم المساعدات على استخدام هذه المساعدات كأداة ضغط للسيطرة على البلد المتلقي للمساعدات وإقامة القواعد العسكرية فوق أرضه بحيث تضع الدول التي بحاجة أمام الأمر الواقع دون إيجاد خيار آخر.

٦. المساعدات الاقتصادية الخارجية لا تذهب إلى الشعب بسبب الفساد (greengarageblog.org, 2015).

غالباً المساعدات الاقتصادية الخارجية لا تصل إلى المواطنين الذين هم بحاجة إليها وذلك بسبب وجود مسئولين فاسدين في معظم بلدان العالم الثالث ،حيث يتم استخدام صندوق المعونات لمصلحتهم الشخصية، ولا يقدمون سوى القليل من تلك المساعدات لإنشاء مشاريع تنموية تساعد الفقراء في تحسين ظروفهم المعيشية أو لا يقدمون منها شيئاً، وهذا يثير الفساد في البلدان ويعمل على تشجيعه.

الفصل الثالث:

العلاقــات الأردنيـــة الأمـــريكيــة

العلاقات الأردنية الأمريكية علاقات تبادلية مبنية على المصالح المشتركة بين البلدين الصديقين كون الأردن يتمتع بموقع استراتيجي مهم وفعال في قلب منطقة الشرق الأوسط فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحرص كل الحرص على ترتيب أوراق الشرق الأوسط بما يخدم مصلحتها وتحقيق أهدافها وأمن "إسرائيل".

فمن بعد تولي الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية زادت العلاقات الأردنية الأمريكية تطوراً و رسوخاً واستقراراً لما فيه مصلحة الشعبين الأردني والأمريكي والسعي لنشر السلام والاستقرار بين الشعوب في المجتمعات دون تمييز (صحيفة الرأي الأردنية، ٢٠١٣).

وقد تعهدت الولايات المتحدة بدعم الأردن وتقديم المساعدات له ليتجنب أي توترات أو مشاكل من الممكن أن تحدث وتمس استقراره السياسي أو الاقتصادي أو الأمني وعمدت على إقناع دائني الأردن بإعادة جدولة ديونهم، كما قدمت الولايات المتحدة التسهيلات من خلال صندوق النقد الدولي مستثمرة بذلك موقعها ومكانتها المهمة والفعالة في صندوق النقد الدولي كونها من أكبر الممولين له.

فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز الشراكة الإستراتيجية بينها وبين الأردن والتزامها الثابت باستقرار الأردن وكان ذلك واضحاً حين زار الملك عبدالله الثاني واشنطن في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٤م، عندما أعلن الرئيس أوباما أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تجدد مذكرة التفاهم المتعلقة بتقديم المساعدات إلى المملكة الأردنية الهاشمية مع زيادة مستويات الدعم وتم توقيع المذكرة بين البلدين،إذ تُبين هذه المذكرة النية بزيادة المساعدات الأميركية للحكومة الأردنية من (٦٦٠) مليون دولار إلى بليون دولار سنويًا للسنوات ٢٠١٥-٢٠١٧م، أما بالنسبة للفترة الممتدة من السنة المالية ٢٠١٥م إلى السنة المالية ٢٠١٧م فهي من أجل معالجة احتياجات الأردن على المدى القصير، وتلبية الاحتياجات الاستثنائية من ضمنها المتعلقة بعدم الاستقرار في المنطقة وتكاليف الطاقة المرتفعة (**وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، mfa.gov.j**).

الأردن والولايات المتحدة تلتزمان التزام مشترك بتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ودعم التنمية الاقتصادية للأردن وتطويرها والسعي قدماً بالإصلاحات الاجتماعية

والسياسية والاقتصادية في الأردن للنهوض بإمكاناته المختلفة ومجارات روح التقدم والتطور لتحقيق الأمن السياسي والاقتصادي.

الولايات المتحدة تأخذ بعين الاعتبار الاضطرابات الإقليمية الحاصلة ومدى احتياجات الأردن المتزايدة جراء الجهد المبذول في التصدي لتنظيم داعش ومحاربته والوقوف أمام مختلف الإيديولوجيات المتطرفة والإرهابية، وعدد اللاجئين السورين والعراقيين، وتعطيل وصول إمدادات الطاقة الأجنبية والعديد من الضغوطات التي يتعرض لها الأردن في هذه المرحلة التي لم يسبق لها مثيل (usembassy.gov, 2015).

لذلك تعتبر المصالح المشتركة والتعاون بين الدول الكبرى ودول العالم الثالث ومدى رسوخها، ركناً أساسياً وعاملاً فعالاً لاستقرار مصالحها وتحقيق أهدافها المرجوة في المنطقة.

المبحث الأول:

حجم المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٥م)

الولايات المتحدة الأمريكية كشريك ثابت للأردن منذ عام١٩٤٩م (**mfa.gov**)، فهي تسعى للمحافظة على استقرار الاقتصاد الأردني ودعمه من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية له، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مانح للأردن بما نسبته حوالي (٦٥%) من كامل المنح والمساعدات التي يحصل عليها الأردن من مختلف الدول، فقد بلغ إجمالي حجم المساعدات الأمريكية الاقتصادية المقدمة إلى الأردن ما يقارب (١٥) مليار دولار منذ بداية تقديم المساعدات حيث خصص جزء من هذا المبلغ لدعم الموازنة الأردنيـــة(**economy.jo, 2015**).

مع مرور الوقت اتسعت الشراكة الاقتصادية بين الأردن و الولايات المتحدة فقد تم توقيع ثلاثة اتفاقيات بين البلدين لضمان وصول الأردن إلى الأسواق الرأسمالية العالمية حيث وفرت هذه الاتفاقيات على الأردن عند دفع الفائدة خلال فترة السند، ففي عام ٢٠١٣م تم توقيع اتفاقية بحجم مليار وربع المليار حيث وفرت ما يقارب (٣٠٠) مليون دولار وفي عام ٢٠١٤م تم توقيع الاتفاقية الثانية لضمان القروض بحجم مليار دولار أمريكي حيث وفرت على الحكومة الأردنية ما يقارب (٢٠٠) مليون دولار أمريكي(الرأي، اتفاقية ضمان القروض) وفي عام ٢٠١٥م تم التوقيع على الاتفاقية الثالثة التي بلغ حجمها (١,٥) مليار دولار حيث وفرت هذه الاتفاقية مع الاتفاقيتين السابقتين أكثر من (٥٠٠) مليون دولار على الأردن من دفع الفائدة خلال فترة السندات (**economy.jo, 2015**).

الولايات المتحدة الأمريكية حريصة كل الحرص على استمرار الشراكة بينها وبين الأردن؛ وذلك لمواجهة التحديات الاقتصادية التي يتعرض لها خاصة في مجال الطاقة والمياه وتخطيها، كون ندرة مصادر الطاقة زادت من مديونية الأردن، فخسارة الغاز الطبيعي المصري فتح المجال أمام شركتين أمريكيتين رئيسيتين للطاقة المتجددة من أجل وضع خطط للاستثمار في الأردن وذلك من خلال إقامة مشروع توليد الطاقة الشمسية بقوة (٢٠) ميجا واط في مدينة معان ومشروع إربد لتوليد(٤٥) ميجاواط باستخدام طاقة الرياح.

أما بالنسبة للمساعدات الاقتصادية في مجال المياه فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم قطاع المياه لإيجاد حلول مائية جديدة ومبتكرة حيث قدمت أكثر من

مليار دولار أمريكي لقطاع المياه خلال عشرة الأعوام المنقضية، حيث تم افتتاح سد الكرك الممول من عوائد بيع منحة القمح الأمريكية.

أما في الزرقاء تعمد الولايات المتحدة الأمريكية على استكمال البرنامج المائي الذي بلغت قيمته حوالي (٢٧٥) مليون دولار من خلال شركة تحدي الألفية، وكذلك تدعم المرحلة الأولى من مشروع تحلية قناة البحر الميت مع البحر الأحمر "ريد ديد" الذي سيوفر من خلاله مصادر مائية جديدة في العقبة والشمال*(economy.jo, 2015)*.

خلال السنوات ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٥م قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث منح قمح استثنائية للأردن بقيمة (٢٠٠) ألف طن قمح في إطار (الغذاء من أجل التقدم) حيث بلغت قيمتها الإجمالي ما يقارب (٦١) مليون دولار أمريكي، حيث عملت هذه المنح على تعزيز المخزون الاستراتيجي للمملكة من القمح وكذلك ساهمت في البدء بمشروع سد الكرك (جريدة الدستور).

فقد بلغت قيمة المنحة الأولى (١٩) مليون دولار أمريكي حيث وجهت لدعم الموازنة العامة، أما المنحة الثانية التي وجهت لتنفيذ مشاريع ذات الأولوية في قطاع الزراعة في إطار قانون الموازنة العامة وهو مشروع سد الكرك فقد بلغت (١٧) مليون دولار أمريكي أما المنحة الاستثنائية الثالثة فقد زادت بحوالي (٥٠) ألف طن عن كمية القمح السابقة حيث بلغت (٢٥,١) مليون دولار أمريكي حيث رصد بيع هذه المنحة في قانون الموازنة العامة وذلك من أجل تمويل تنفيذ مشروع تنموي في قطاع الزراعة والري *(royanews.com,2015)*.

ففي عام ٢٠١٥م تم التوقيع على أربعة منح بلغ حجم المنحة (٤٢٩,٧) مليون دولار حيث قُدمت من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال برنامج المساعدات الأمريكية الاقتصادية الاعتيادية والإضافية للأردن، حيث هدفت الاتفاقية الأولى والتي بلغ حجمها (٢٣١,٤) مليون دولار أمريكي لدعم المشاريع التنموية المدرجة في قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٥م.

أما المنحة الثانية فقد بلغ حجمها (١٣٣,٤) مليون دولار أمريكي والتي هدفت إلى تطوير جودة القطاع الاجتماعي وتنفيذ مختلف المشاريع والبرامج وذلك بشكل مباشر من قبل الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي (**USAID**) في قطاع الصحة، رعاية الأم والطفل، الصحة الإنجابية، تنظيم الأسرة، التعليم، المياه، البيئة، السياسات السكانية وسياسات النوع الاجتماعي ويتم التنفيذ من خلال التنسيق مع مختلف الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة

وهي: وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة المياه والري، وزارة البيئة، ومختلف المؤسسات المعنية.

أما الاتفاقية الثالثة معنية بتعزيز المساءلة الديمقراطية حيث بلغت قيمتها (٣٥٠,٧) مليون دولار حيث خصصت لتنفيذ مختلف المشاريع والبرامج وكذلك هذه المنحة بشكل مباشر التنفيذ كان من قبل الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي وذلك في مجال سيادة القانون، الحاكمية، المجتمع المدني، دعم جهود الإصلاح السياسي وكذلك بالتنسيق مع المؤسسات والجهات المعنية والتي تشمل: وزارة العدل، المجلس القضائي، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني **(mop.gov.jo)**.

بالنسبة للاتفاقية الرابعة والأخيرة لعام ٢٠١٥م هدفت لدعم التنمية الاقتصادية والتي بلغ حجمها (٢٩,٢) مليون دولار أمريكي حيث خصصت لتنفيذ العديد من المشاريع التنموية ذات الأولوية وبشكل مباشر من قبل الوكالة الأمريكية وشملت المجالات والقطاعات التالية : تعزيز النمو الاقتصادي، تحسين الفرص الاقتصادية التجارة والاستثمار، البنية التحتية، تعزيز تنافسية القطاع الخاص، تعزيز الفرص الاقتصادية، البيئة وأيضاً بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات ذات الصلة وهي: وزارة الصناعة والتجارة والتموين، وزارة السياحة والآثار، وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالإضافة إلى مختلف مؤسسات القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني**(موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي)**.

وبشكل مفصل يبين الجدول رقم (١) بالأرقام حجم المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة إلى الأردن خلال فترة الدراسة التي تمتد من ١٩٩٩ – ٢٠١٥م.

الجدول رقم (١):

المبالغ التي حصل عليها الأردن بالمليون دولار من عام ١٩٩٩- ٢٠١٥م

السنة	المساعدات الاقتصادية	المساعدات العسكرية	المجموع
1999	151.40	71.60	223.00
2000	151.70	76.60	228.30
2001	151.70	76.70	228.40
2002	151.6	77	228.60
2003	251	200.40	451.40
2004	252.30	208.90	461.20
2005	251.60	209.00	460.60
2006	249.10	210.90	460.00
2007	245.0	209.10	454.10
2008	361.4	301.20	662.60
2009	263.5	238.10	501.60
2010	363.0	303.80	666.8
2011	362.0	303.10	665.10
2012	460.0	303.70	763.7
2013	464.404	288.437	852.841
2014	700.0	303.588	1,003.588
2015	700.0	303.888	1,003.888

Ref.: Congressional Research Service, Jordan, September/10/ 2015.

كما أن هناك مساعدات إضافية قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأردن، عقب حرب الخليج وخلال فترة المتغيرات الإقليمية التي تتعرض لها المنطقة، كما هو مبين في الجدول رقم (٢) الذي يبين حجم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية الإضافية إلى الأردن بالمليون دولار.

جدول رقم (٢):

حجم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية الإضافية

السنة	المساعدات الاقتصادية الإضافية	المساعدات العسكرية الإضافية	المجموع
1999	50.0	50.0	100.00
2000	50.0	150.0	200.00
2002	100.0	25.0	125.00
2003	700.0	406.0	1,106.00
2004	100.00	0	100.00
2005	100.0	100.0	100.00
2006	50.0	0	50.00
2007	10.3	45.0	55.30
2008	200.0	50.0	250.00
2009	150.0	0	150.00
2010	100.0	50.0	150.0

.**Ref.:** **Congressional Research Service Jordan, September 10, 2015**

حيث يبين الجدول (٣) المنح والقروض باستثناء المساعدات العسكرية التي حصل عليها الأردن من الولايات المتحدة الأمريكية بالمليون دولار من عام ١٩٩٩-٢٠١٥م كما هو مبين فإنها تمثل الرصيد في نهاية الفترة ولا تمثل التدفق(*).

الجدول رقم (٣):

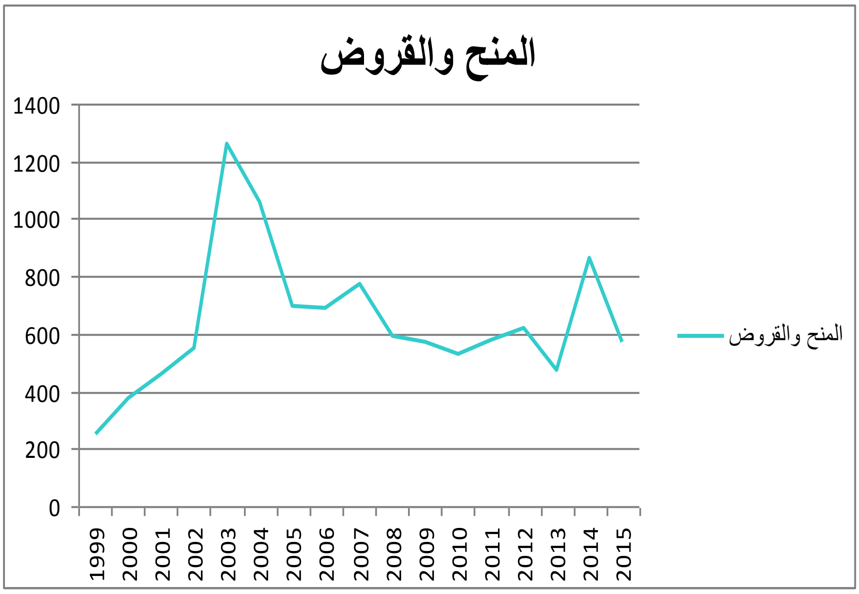
المنح والقروض باستثناء المساعدات العسكرية التي حصل عليها الأردن من الولايات المتحدة الأمريكية بالمليون دولار من عام ١٩٩٩-٢٠١٥م:

السنة	منح	قروض ميسرة	المجموع
1999	128.6691	122.6796	251.3487
2000	50.312	328.0991	378.4111
2001	67.3645	395.7596	463.1241
2002	139.6616	410.0499	549.7115
2003	779.9066	480.4304	1260.337
2004	568.3707	491.1411	1059.5118
2005	187.5778	506.3615	693.9393
2006	166.4383	524.4005	690.8388
2007	255.0833	519.468	774.5513
2008	443.0839	150.5132	593.5971
2009	426.5951	142.1984	568.7935
2010	395.4496	133.7426	529.1922
2011	454.3583	124.3003	578.6586
1012	503.402	114.858	618.26
2013	369.6594	105.1338	474.7932
2014	767.7866	95.2687	863.0553
2015	486.7722	85.2626	572.0348

المصدر: البنك المركزي الأردني.

(*) **التدفق النقدي هو:** الحركة الفعلية للمبالغ النقدية من و إلى الوحدة الحسابية .

كما يبين الشكل رقم (٢) المنحنى لنسبة المنح والقروض التي حصل عليها الأردن خلال فترة ١٩٩٩-٢٠١٥م باستثناء المنح العسكرية:



المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج اكسل

الشكل رقم (٢) المنحنى لنسبة المنح والقروض

التي حصل عليها الأردن خلال فترة ١٩٩٩-٢٠١٥م باستثناء المنح العسكرية

نلاحظ من المنحنى المبين أعلاه أن نسبة المنح والقروض خلال عامي ١٩٩٩-٢٠٠٤م في زيادة مستمرة بشكل ملحوظ، وذلك يعود لاضطرار الأردن إلى اللجوء للمنح والقروض لمساعدته على استعادة ثقة المجتمع المالي الدولي بالاقتصاد الأردني، وفي عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦م انخفضت نسبة المنح والقروض وذلك بسبب العجز المالي الذي يعاني منه الاقتصاد الأردني، وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧-٢٠١٥م شهدت المنح والقروض تذبب ما بين ارتفاع وانخفاض، ويعود ذلك للظروف الحرجة التي عانة منها الموازنة العامة للأردن، وبسبب الأوضاع المتوترة في المنطقة وتأثر الاقتصاد الأردني بها، وتداعيات أزمة اللجوء السوري على الأردن علاوة على مشاكل المديونية العامة.

ويبين الجدول (٤) حجم التبادل التجاري بين الأردن والولايات المتحدة خلال فترة (١٩٩٩-٢٠١٥م).

الجدول رقم (٤)

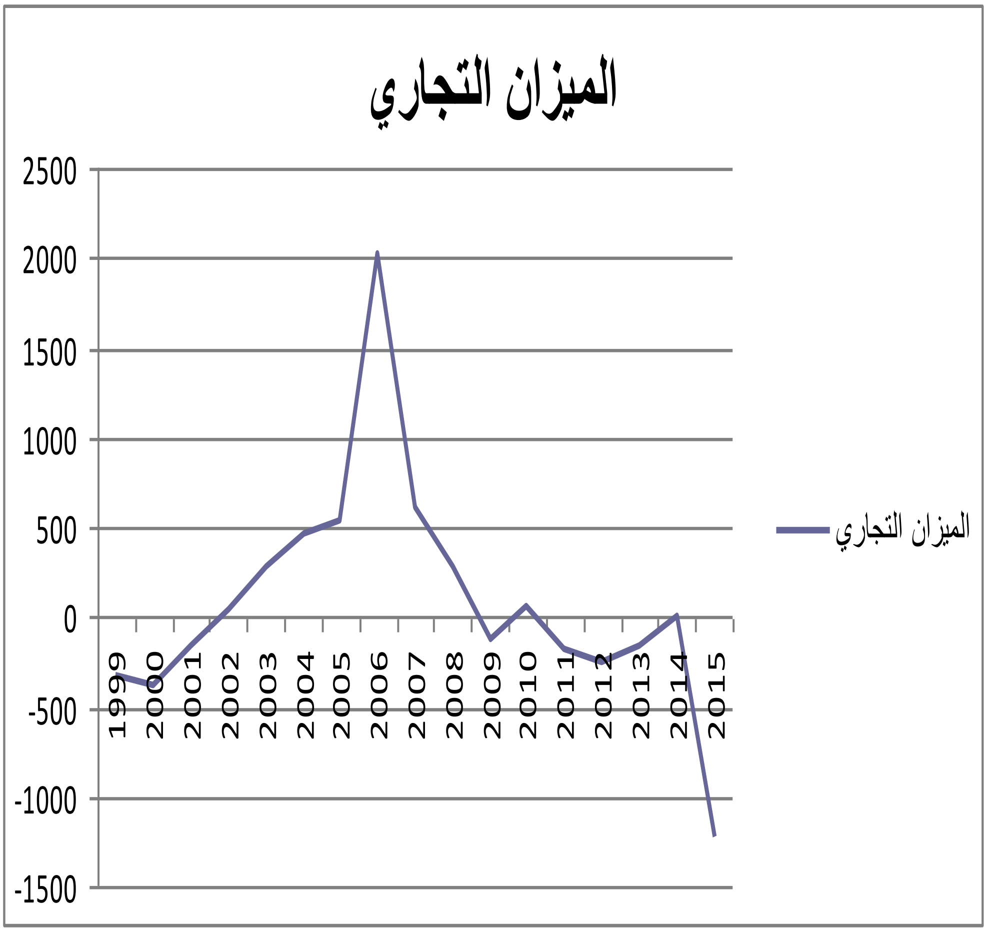
حجم التبادل التجاري بين الأردن والولايات المتحدة خلال فترة (١٩٩٩-٢٠١٥م)

السنة	مستوردات	صادرات وطنية	معاد تصديره	مجموع الصادرات	الميزان التجاري مجموع الصادرات- المستوردات
1999	365.9318	13.1319	28.768	41.8999	-324.0319
2000	452.3853	62.0092	2.8186	64.8278	-387.5575
2001	395.6215	231.7467	2.6749	234.4216	-161.1999
2002	392.6423	428.9796	2.3944	431.374	38.7317
2003	389.2797	660.3458	2.0717	662.4175	273.1378
2004	555.1557	1017.7993	2.5692	1020.3685	465.4828
2005	587.6612	1113.6345	11.1095	1124.744	537.0828
2006	554.2678	1279.3174	1302.5749	2581.8923	2027.6245
2007	633.2978	1234.0577	6.8743	1240.932	607.6342
2008	777.2855	1038.2744	9.6852	1047.9596	270.6741
2009	997.6154	863.1916	10.3114	873.503	-124.1124
2010	868.2747	925.0094	4.7291	929.7385	61.4638
2011	1214.8537	1034.9304	6.973	1041.9034	-172.9503
2012	1378.6716	1112.1568	14.757	1126.9138	-251.7578
2013	1367.0894	1195.3845	12.073	1207.4575	-159.6319
2014	1322.3642	1311.5916	13.6005	1325.1921	2.8279
2015	1261.8271	1.4132	34.3066	35.7198	-1226.1073

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة / مديرية الإحصاءات الاقتصادية .

الشكل (٣):

يُبين منحنى الميزان التجاري لحجم التبادل التجاري بين الأردن والولايات المتحدة خلال فترة (١٩٩٩-٢٠١٥م).



المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج اكسل.

المطلب الأول:

أشكـال المساعـدات المقدمــة لـلأردن

يمكن تقسيم أشكال المساعدات المقدمة للأردن إلى ما يلي:

أولاً: المساعــدات الاقتصادية:

١. مساعدات لـــدعم الميزانية: تقوم الولايات الأمريكية بدعم الميزانية الأردنية عن طريق تقديم مساعدات اقتصادية على شكل منح نقدية لدعم الميزانية من خلال برنامج التمويل النقدي، حيث تُقدِم الحكومة الأمريكية على تمويل الحكومة الأردنية بالعملة الأجنبية وذلك لتخفيض الدين الحكومي الخارجي، وتغطية العجز في الميزان التجاري الأردني و تعزيز موقف الحكومة الأردنية التبادلي من العملات الصعبة، وكذلك معالجة المشاكل الاقتصادية إن وجدت والاختلالات في الميزانية العامة.

حيث تقدم الحكومة الأمريكية للحكومة الأردنية تمويل عن طريق برنامج التمويل النقدي، فإن هذا يكون ضمن عدة إصلاحات اقتصادية تهدف إلى دعم وتطوير مشاريع الخدمات الاجتماعية، وإحداث تغيرات هيكلية في مصادر الدخل الحكومي من خلال ربد النقد المحلي ببرنامج التمويل النقدي الذي يستثمر لدعم المشاريع وخطط التحول الاجتماعي(**mop.gov**).

٢. مساعدات لدعم المشاريع: المساعدات الاقتصادية الأمريكية التي يتلقاها الأردن لدعم المشاريع تتمثل ما يلي:

- مساعدات لتشجيع الفرص الاقتصادية: تهدف المساعدات الاقتصادية الأميركية إلى إبقاء الأردن في مسار النمو والتنمية وزيادة فاعلية القطاع الخاص ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل إيجاد مناخ استثماري جيد في المنطقة وتوفير فرص عمل للأردنيين لتحسين المستوى المعيشي لهم وتوسيع الفرص الاقتصادية. فقد لقيت المساعدات الاقتصادية الأمريكية استحسان وتأييد من قبل القطاع الخاص في المملكة لأن ذلك سيمنحهم الاستقلالية في نمو القطاع الخاص وتحقيق الإصلاحات التي تتضمن هيكلة الأسواق وتطوير القانون التجاري وتحسين إدارة المعلومات ليكون القطاع الخاص هو المحور المركزي في تحويل الاستثمارات الدولية والمحلية إلى صناعات إنتاجية وخدمات متنوعة .

تهتم الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المساعدات الاقتصادية التي تقدمها في مجال تشجيع الفرص الاقتصادية بتطوير الأسواق التجارية على المستوى الدولي والمحلي وذلك بتفعيل دور الأردن في منظمة التجارة العالمية وبناء الطاقة المؤسسية لتنظيم وتسهيل التجارة وذلك من أجل قابلية واستجابة القطاعات العامة والخاصة الأردنية للفرص الاقتصادية بشكل سريع وسهل (mop.gov, 2015).

- مساعدات لدعم إدارة مشاريع المياه: تحرص الولايات المتحدة على دعم قطاع المياه في الأردن كون المملكة الأردنية تعاني من نقص في هذا القطاع كونه يدعم تطور القطاع الاقتصادي ونقص المياه يعتبر من أهم المشاكل التي قد تواجه التطور الاقتصادي في البلد وتسعى من خلال تقديم المساعدات إلى تطوير البنية التحتية وإصلاح قطاع المياه وإدارة المياه والمحافظة عليها بالإضافة إلى تطوير البرامج التوعوية على المستوى المنزلي والمؤسسي والصناعي.

فقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات لتطوير قطاع المياه أكثر من القطاعات الأخرى في الأردن حيث بلغت قيمة المساعدات الأمريكية في قطاع المياه منذ عام ٢٠٠٠م ما يقارب (٧٠٠) مليون دولار حتى عام ٢٠١٤م ففي عام ٢٠١٠م قدمت الحكومة الأمريكية من خلال مؤسسة تحدي الألفية الحكومية الأمريكية منحة للأردن بقيمة (٢٧٥) مليون دولار من أجل تنفيذ مشاريع مهمة وحيوية تُعنى بالمياه والصرف الصحي في محافظة الزرقاء ولا يزال العمل قائماً على تنفيذها.

حيث تتم المساعدات من خلال إدارة المصادر المائية وبناء محطات لمعالجة المياه وتكريرها لاستخدامها لأغراض الزراعة وأيضاً إنشاء وتطوير شبكات المياه وبناء السدود والتنقيب عن مصادر مائية جوفيه ومن المشاريع التي تم تمويلها من خلال المساعدات الأمريكية لقطاع المياه: تطوير وتأهيل محطة تنقية خربة السمراء، مشروع زارا ماعين، مشروع محطة تنقية جنوب عمان، مشروع إعادة تأهيل شبكات المياه في عمان، مشروع توسعة تنقية العقبة، مشاريع متنوعة في قطاعات التوعية المائية وتحسين إدارة مصادر المياه في المملكة (وكالة الأنباء الأردنية بترا، ٢٠١٤).

- مساعدات لدعم قطاع الزراعة: تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لدعم التنمية الزراعية في الأردن وذلك لتخفيف الأعباء الاقتصادية التي يعاني منها الأردن من خلال إنشاء مراكز البحوث والتوسع الزراعي ودعم برامج الإرشاد الزراعي وتنفيذ البحوث الزراعية المختلفة واستثمار المناطق الجافة والمرتفعة التي ساهم

استثمارها بإدخال تكنولوجيا الأراضي الجافة المتطورة والجديدة وإحداث تطور ايجابي بالزراعة عبر السنين ونقل التكنولوجيا كذلك تطوير الزراعة في المناطق الجافة والمرتفعة وتحسين طرق وأساليب تسويق المنتجات الزراعية وذلك من خلال المركز الوطني الأردني لتطوير الزراعة(وكالة الأنباء الأردنية بترا، ٢٠١٥).

- مساعدات لدعم قطاع الصحة: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر جهة مانحة للقطاع الصحي في الأردن إذ عمدت على توفير ما يقارب (٤٤٥) مليون دولار أمريكي بين ٢٠٠٠- ٢٠١٥م إذ يهدف برنامج المساعدات الصحية للأردن إلى تطوير قطاع الصحة من حيث تنفيذ عدة برامج صحية تساعد في تنمية قطاع الصحة ونفذت برامج الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة وتحسين برنامج الأمومة والطفولة ودعم المراكز الصحية والمستشفيات العامة بالمعدات الفنية والأثاث اللازم لتسهيل عملية تقديم الخدمات للمواطنين.

كذلك تحسين نوعية أنظمة الرقابة الصحية والسعي لتقديم الخدمات والتنمية المعرفية لدى كوادر الصحة وتدريب موظفي الرعاية الصحية وتطوير نظم المعلومات الإدارية لكي يسهل التعامل مع المواطنين وتوفير معلومات صحية عن الأم والطفل وتحسين البينة التحتية وزيادة الوعي الصحي لدى المواطنين، أيضاً تأسيس مجلس الاعتماد للرعاية الصحية و إنشاء لجان الصحة التي تعمل مع موظفي المراكز الصحية لتحسين فهم القضايا الصحية في المجتمع المحلي وتعزيز السلوك الصحي لكي يعيش الجميع ضمن حياة صحية أفضل (usaid.gov).

- مساعدات لدعم قطاع التعليم: يسعى الأردن جاهداً لتطوير التعليم في المملكة من خلال دعم محو الأمية والمدارس وتشجيع التعليم لكلا الجنسين، فمنذ عام ١٩٥٠م بدأت الشراكة بين الأردن والولايات المتحدة لتحسين وتطوير القطاع التعليمي الأردني فقد استثمرت الولايات المتحدة المساعدات المُقدمة إلى الأردن في بناء المدارس والمكتبات وابتعثت العديد من الأردنيين للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك اهتمت بتحسين جودة التعليم وإبراز أهميته خاصة في المراحل الأولى من التعليم كذلك شجعت الأهالي والمجتمع المحلي على مشاركة أبنائهم في التعليم.

ومن البرامج التي حققتها المساعدات الأمريكية في الأردن : برنامج تعزيز نظام التعليم العام من خلال استخدام معايير الضمان والجودة وذلك لتعزيز قدرة وزارة التربية

والتعليم على تطوير البيئة التعليمية وتحسين نتائج التعليم وتعزيز كفاءة المعلمين والمربين من خلال الدورات التدريبية والإرشادية لتحسين مستوى الأداء كذلك تطوير الشراكة الدائمة بين القطاعين العام والخاص . برنامج تحسين جودة التعليم ومخرجات التعلم من خلال تأسيس المعلمين وتنمية قدراتهم والعمل على تعزيز الطلاب خاصة في المرحلة الأولى من التعليم والاهتمام بتنمية مهارات القراءة والكتابة لديهم والرياضيات وتطوير مهارات الطلاب في المرحلة الثانوية لتأهيلهم لمرحلة التعليم العالي وإعدادهم لسوق العمل وإيجاد فرص إيجابية للطلاب غير النظاميين .وبرنامج تحسين فرص الحصول على التعليم وبيئات التعلم من خلال تحسين بيئة التعليم وبناء المدارس في الأماكن المكتظة بالسكان وترميم المدارس القديمة ومعالجة الجوانب النفسية والاجتماعية لبيئة التعلم لكي تكون المدارس أكثر جاذبية للطلاب لكي يتعلمون في بيئة صحية وآمنة وكذلك مشاركة أولياء الأمور والمجتمع المحلي في تحسين البيئة التعليمية (usaid.gov).

- مساعدات لدعم قطاع السياحة: يعد قطاع السياحة من أكبر قطاع اقتصادي في الأردن إذ يساهم بأكثر من (١٤%) من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد كما إنه يعد ثاني أكبر قطاع يجني العملات الصعبة عدا إنه أكبر مساهم في توفي فرص العمل للذكور والإناث، فمن خلال المشروع الأول في الأردن سياحة (٢٠٠٥-٢٠٠٨م) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID حيث عملت الوكالة على تحريك أكثر من (٩٠) مليون دولار أمريكي لدعم السياحة وبعد النجاح الذي حققه المشروع الأول أنشئ المشروع الثاني مشروع تطوير السياحة (٢٠٠٨-٢٠١٣م) الذي تم من خلاله العمل على رفع مهارات عشرات الآلاف من العاملين في القطاع السياحي والفندقي وتم تعزيز هذا القطاع في هذه الفترة بـــ:(٥٠٠) مليون دولار أمريكي ومن ثم ومشروع السياحة المستدامة (٢٠١٣-٢٠١٥م) وذلك من أجل تحسين النمو الاقتصادي المحلي في البلاد وحماية الأماكن السياحية والمواقع الأثرية من التآكل والتحلل البيئي الذي من الممكن أن تتعرض له جراء الظروف المناخية وإنشاء الفنادق السياحية وتشجيع الشراكة بين القطاعيين الخاص والعام وتطوير المنتجات في الأسواق وتحسين الطرق وأيضاً إقامة المتنزهات والحدائق العامة وذلك لجذب المزيد من السياح والزوار للمواقع الأساسية والثانوية في البلاد وتعزيز دور هيئة تنشيط السياحة الأردنية والترويج للسياحة من خلال التعاون مع القطاع الخاص (usaid.gov).

ثانيا: المساعـــدات العسكريـة:

يعتبر الأردن ثالث أكبر دولة بالعالم تتلقى مساعدات عسكرية أمريكية من بعد "إسرائيل "و مصر (arabic.rt, 2015)، حيث تقدم الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات العسكرية على شكل منح وقروض على أن يتم تسديد القروض على دفعات وبشكل ميسر خلال فترة زمنية متفق عليها بين الجانبين من أجل رفع مستوى القوات الجوية الأردنية وتطوير قدرات القوات المسلحة (مهيدات،٢٠٠٥م، ص٧).

حيث أن المساعدات العسكرية الأمريكية تُقدم لتمويل الأردن في شراء طائرات هليكوبتر بلاك هوك، من أجل تعزيز الحدود الأردنية والقدرة على مكافحة الإرهاب، ويتلقى منح أمريكية لمكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة النووية في المنطقة، وكذلك إزالة الألغام ودعم برامج حماية الحدود وتعزيزها وضبط التهديدات والرد على الأزمات (ar.ammannet.net, 2012).

ففي عام ١٩٩٧م وافق الكونغرس على منح الأردن طائرات (أف ١٦) بتكلفة (٢٢٠) مليون دولار أمريكي حيث خصص جزء منها لصيانة الطائرات وهذا التمويل العسكري حصل عليه الأردن لمدة أربع سنوات ينتهي في عام ٢٠٠١م وفي عام ٢٠٠٣م استلم الأردن مساعدات عسكرية عبارة عن خمسة بطاريات صواريخ نوع باتريوت وفي عام ٢٠٠٤م وافق الكونغرس الأمريكي بناءاً على طلب وزارة الدفاع الأمريكية على تزويد الأردن بصواريخ (جو/جو) ذات مدى متوسط ومتقدم وكذلك معداتها الخاصة بها وتحسين القدرة الدفاعية للمقاتلات (أف ١٦) الأردنية وجاء ذلك التزويد العسكري من أجل تقوية العمل المتبادل مع القوات الأمريكية وخاصة في التدريبات المشتركة. http://alghad.com , (2015).

ففي عام ٢٠٠٩م قدمت الولايات المتحدة الأمريكية منحة مالية إضافية إلى (١٠٠) مليون دولار المقدمة قبل عامين لاستكمال تنفيذ مشروع "الملك عبدالله لتدريب القوات المسلحة" (KASOTC) الذي يُعد أحد أكبر المراكز التدريبية للقوات الخاصة على الصعيد الإقليمي.

يقام في الأردن بشكل سنوي تدريبات واختبارات للوحدات العسكرية الأردنية والأمريكية تتضمن هذه النشاطات تدريبات كبيرة الحجم تتكون من القوات الخاصة والدفاع الجوي والاتصالات وقتال الطائرات، حيث يقام في نهاية كل عام اختبارات للبحرية الأمريكية وقوات المارينز والبحرية الأردنية وفي عام ٢٠٠٢م تم تطوير

التدريبات لتشمل مكافحة الإرهاب وكيفية التصدي له ومواجهة الاقتحامات المسلحة فقد مولت الولايات المتحدة الأمريكية الأردن عسكرياً من أجل تدريب أفراد الجيش العراقي ضمن برنامج جديد يدعى مشروع تدريب الجيش العراقي و أيضاً دربت القوات الأردنية (٢,٥٠٠) من القوات الخاصة الأفغانية في مركز الملك عبد الله الثاني للعمليات الخاصة (http://defense-arab.com, 2009).

أكدت السفيرة الأمريكية في الأردن أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قدمت للأردن منذ عام ٢٠٠٩م منحة عسكرية بمقدار ملياري دولار أمريكي من أجل مساعدة الأردن بالحصول على المعدات والمواد والتدريب الذي تحتاجه القوات المسلحة الأردنية للمحافظة على جاهزيتها وتحديث قواتها ومواجهة تنظيم الدولة (arabi21.com, 2015).

وخلال محاضرة ألقتها السفيرة الأمريكية ويلز في جمعية الشؤون الدولية أكدت أن الولايات المتحدة ستخصص حوالي (٣٠٠) مليون دولار أمريكي من أجل التمويل العسكري الأجنبي في كل عام من خلال الاتفاقية التي وقعت بين الجانبين الأردني والأمريكي في شباط من عام ٢٠١٤م لمدة ثلاثة سنوات وبالإضافة إلى المساعدات العسكرية تم تزويد الأردن بأكثر من ٨٠ مليون دولار من معدات أمريكية إضافية للدفاع بما في ذلك مركبات مقاومة للألغام وصواريخ الدفاع الجوي وطائرتين من طراز "سي ١٣٠"، كما أشارت السفيرة إلى أن الولايات المتحدة قدمت مساعدات تقارب (١٨٠) مليون دولار، "من خلال برنامج أمن الحدود الأردنية بما يضمن امتلاك الأردنيين التكنولوجيا والمعدات والتدريبات اللازمة لتأمين حدوده وتفادي خطر تنظيم الدولة (arabi21.com, 2015).

ففي عام ٢٠١٥ حصل الأردن على مساعدات عسكرية استثنائية من الولايات المتحدة منها ٨ طائرات هليكوبتر "بلاك هوك" وقنابل وصواريخ جو أرض وأجهزة ومعدات عسكرية ورشاشات وذخائر لطائرات (أف ١٦) وسترات واقية و أجهزة الرؤية الليلية وكذلك صواريخ مضادة للدبابات حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية للأردن أكبر تمويل فردي من صندوق دعم مكافحة الإرهاب إذ يخصص أكثر من (٧٦) مليون دولار مساعدات من الصندوق للعام المالي ٢٠١٥م، كما عمدت على إكمال العمل الأساسي لمشروع تأمين الحدود الأردنية وهو نظام متكامل لتأمين الحدود والمراقبة والتتبع والاعتراض على طول الحدود الأردنية مع سوريا والعراق (arabic.rt, 2015).

ومواصلة التدريبات والمناورات المشتركة بين الجانبين الأمريكي والأردني وتحقيق العديد من الأنشطة العسكرية المشتركة المستمرة وكما تم دعم سلاح الجو الأردني والمشاركة في المناورات الجوية في عام ٢٠١٥م والتدريب على كيفية التزويد بالوقود وإطلاق القنابل الموجهة بدقة متناهية وتطوير الاستخبارات أيضاً يوجد حوالي (٣٠٠) عسكري أردني يدرسون في الولايات المتحدة الأمريكية كل عام، ومن المتوقع أن يخصص أكثر من (٢٠٠) مليون دولار في العامين الماليين ٢٠١٥م و٢٠١٦م (arabic.rt, 2015).

ثالثا: المساعــدات الإنسانيــة:

عادة ما تكون المساعدات الإنسانية الأمريكية المقدمة لمختلف الدول النامية في حالة الكوارث الإنسانية والطبيعية والمناخية والآفات الزراعية والحروب التي تؤثر على الصحة والتعليم والنظافة والغذاء وتساهم في نقص شديد بالمخزون الغذائي لدى الدولة وفي حالات الطوارئ تقدم هذه المساعدات بشكل مباشر وطارئ من الولايات المتحدة الأمريكية أو من خلال منظمة الأمم المتحدة عبر برنامج الغذاء العالمي (www.un.org).

أما المساعدات الإنسانية الأمريكية المقدمة للأردن تتركز بشكل أساسي ومباشر على تقديم المساعدات الغذائية وأهمها القمح، فقد حصل الأردن ما بين ١٩٩٩- ٢٠٠٦م على ما يقارب من (٢٣٨,٥٢) مليون دولار من المساعدات الغذائية لشراء القمح وكذلك حصل ما بين ٢٠٠٧- ٢٠١١م على مساعدات غذائية إضافة إلى حصوله على (١٩) مليون دولا في عام ٢٠١١م لشراء (٥٠,٠٠٠) طن من القمح وفي عام ٢٠١٢م حصل الأردن على منحة بما يقارب (١٧) مليون دولار أمريكي وفي عام ٢٠١٥م تم توقيع اتفاقية ثنائية بين الحكومة الأردنية والحكومة الأمريكية على تقديم (١٠٠) ألف طن من القمح إلى الأردن وتأتي هذه المساعدات ضمن برامج المساعدات الغذائية التي تنفذها حكومة الولايات المتحدة الأميركية للأردن كبرنامج الغذاء من أجل التقدم (satelnews.com, 2012).

حيث تستخدم الحكومة الأردنية هذه المساعدات بهدف تنفيذ المشاريع التنموية التي تهدف إلى تحسين الإنتاجية الزراعية والري وتحفيز النمو الاقتصادي وتنفيذ المشاريع ذات الأولوية التي تعود بالفائدة الاقتصادية على البلد ودعم الموازنة العامة في الأردن.

إذ يتم منح الأردن المساعدات الإنسانية عن طريق المنظمات التطوعية الخاصة وهذه المنظمات تقدم المنح الغذائية بالمجان للأردن، أما الاتفاقيات الثنائية التي يتم إبرامها بين الحكومة الأمريكية والحكومة الأردنية يتم من خلالها منح الأردن المنح الغذائية على شكل قروض ميسرة ليتمكن الأردن من شراء المنتجات الزراعية الأمريكية اللازمة على أن تسدد هذه القروض خلال فترة تتراوح من (٣-٨) سنوات تقريباً حيث تبلغ نسبة الفائدة قيمة مساوية لسعـــر الفائدة المعتمدة على سنوات الخزينة الأمريكية لمدة (٩٠) يوماً (مهيدات، ٢٠٠٥، ص٣٣).

المطلب الثاني:

الشروط التي تلتزم بها الأردن مقابل الحصول على المساعدات الأمريكية والتي تحد من حرية القرار السياسي

الشـــروط الاقتصاديـــة:

١. يشترط على الأردن أن تكون سياسته الداخلية والخارجية و أهدافها الإستراتيجية متفقة مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فمن خلال المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأردن تحرص على دعم القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار وتحرير التجارة، ففي عام ٢٠٠٠م تم إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية في جنيف بهدف دعم الاقتصاد الأردني من خلال تحسين القدرة الإنتاجية وزيادة نسبة التنافسية على السلع والخدمات على المستوى الدولي، وهـــذا يمنح الولايات المتحدة الأمريكية القدرة على إعادة توجيه السياسة الاقتصادية وذلك لـــربط الأردن بالنظـــام الـــرأسمالـــي العالمـــي (اتفاقية التجارة الحرة، ٢٠٠٠).

٢. يشترط على الأردن تخفيض العملة ووضع معدلات للفائدة عند مستويات مفروضة من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهذا يمنحها سرعة في قياس مدى النمو الاقتصادي ومعدلاته لكي يسهل عملية التدخل السريع لمعالجة الاختلالات الاقتصادية (مجلس الاعيان الأردني، ٢٠٠١).

٣. إلزام الأردن بإبرام عقود المشاريع مع شركات أمريكية مما يتطلب خبرات فنية وتقنية، لكي تضمن الولايات المتحدة الأمريكية إدارة المشاريع من حيث مراقبة سير الانجاز والنفقات التي تصرف على المشروع وذلك من خلال تقارير دورية تقدمها الحكومة الأردنية للحكومة الأمريكية .

٤. تشترط الحكومة الأمريكية أن تكون بعض المشاريع ذات تمويل أمريكي كامل من حيث استخدام إمكانياتها الفنية والتقنية والمالية ولا يكون لحكومة الأردن أي دور في بناء هذه المشاريع وذلك لضمان التبعية في استيراد السلع اللازمة لخدمة المشروع من الولايات المتحدة (http://tcc.export.gov).

٥. يشترط على الأردن معاملة السلع والبضائع الأمريكية معاملة تفضيلية دون غيرها من خلال الإزالة التدريجية للرسوم الجمركية وذلك بموجب اتفاقية التجارة الحرة

التي توجب عدم إتباع الإجراءات التي تلحق الأذى غير المبرر بالسلع الأمريكية على المستوى الإقليمي وكامل أراضيه، مؤكداً بذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية تستوفي مبدأ الدولة الأولى بالرعاية(*) (http://tcc.export.gov).

٦. يشترط على الأردن توفير الحصانة لمواطني وموظفي الولايات المتحدة الأمريكية في الأردن وعدم الملاحقة القضائية من قبل المحكمة الجنائية الدولية، من خلال التوقيع الثنائي الأردني والأمريكي في كانون الأول ٢٠٠٤م حيث تم الاتفاق على البند الثاني من المادة (٩٨) من قانون معاهدة روما والذي ينص على أن يسلم أي مواطن أمريكي متهم بارتكاب جرم ما على أراضي البلد الموقع على الاتفاقية الثنائية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمحاكمته فيها. وذلك لأن واشنطن تعارض أن يحاكم مواطنيها أمام المحكمة الجنائية الدولية بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم إنسانية وتقوم بتوفير الحصانة لهم من خلال توقيع مثل هذه الاتفاقيات الثنائية، إذ هددت الولايات المتحدة الأمريكية بقطع المساعدات الاقتصادية عن الدول التي ترفض توقيع الاتفاقيات التي تحفظ الحصانة لمواطنيها والأردن ملزم بتنفيذ هذه الاتفاقية لحاجته للمساعدات الاقتصادية الأمريكية لتحقيق التنمية **(aljazeera.net)**.

الشــروط العسكـريــة:

المساعدات العسكرية الأمريكية مرتبطة بالظروف والتطورات السياسية الجارية في المنطقة خاصة الصراع العربي – "الإسرائيلي"، فالولايات المتحدة الأمريكية حين تقدم المساعدات العسكرية لا بد لها من وضع شروط على البلد المتلقي لتلك المساعدات يضمن لها تحقيق أهدافها التي تسعى إليها من خلال تلك الشروط، ومن هذه الشروط:

١. يشترط على الأردن عدم استخدام السلاح بما يتعارض مع تحقيق المصالح الأمريكية سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وفي مقدمة المصالح الأمريكية ضمان الأمن "الإسرائيلي" حيث أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل التسعينات على تخيف نسبة المساعدات وذلك لإجبار الأردن على توقيع معاهدة السلام مع الجانب "الإسرائيلي".

(*) مبدأ الأولى بالرعاية هو مبدأ يتم التعامل به في إطار العلاقات الدولية بين الدول وهو قاعدة هامة من قواعد القانون الدولي التي تعني تفضيل العلاقات التجارية والاقتصادية والسياسية مع دولة معينة على دول أخرى لسياسات وامتيازات شُكِلّتْ أساساً في التعاون الثنائي.

٢. على المستوى الإقليمي يلتزم الأردن بلعب دور فعال في حل الصراعات المسلحة في المنطقة وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن تحقيق الأهداف الإستراتيجية لا يكون إلا إذا كانت المنطقة تتمتع بالاستقرار السياسي والعسكري وهذا يلزم الأردن بتفعيل دوره لموقعة المركزي.
٣. يشترط على الأردن بالمشاركة بالتدريبات والمناورات العسكرية المشتركة مع القوات الأمريكية على الأراضي الأردنية ويتم ذلك من خلال تنسيق اللجنة العسكرية الأردنية لأمريكية التي تأسست عام ١٩٧٤م، في الظاهر الهدف من تلك التدريبات هو تطوير العمليات الدفاعية والهجومية للقوات الأردنية لكن الهدف الحقيقي من وراء تلك التدريبات هو الكشف عن حجم ونوع السلاح المستخدم لدى القوات المسلحة الأردنية.
٤. بعد أحداث عام ١٩٩٠م وأزمة الخليج وما تقتضيه طبيعة الأهداف الأمنية في الشرق الأوسط فقد اشترطت الولايات المتحدة على الأردن بموجب التعاون العسكري الثنائي إقامة قواعد عسكرية أمريكية فوق الأراضي الأردنية.
٥. يشترط على الأردن ضرورة تبادل المعلومات الاستخبارية والأمنية بناءاً على قاعدة التبادلية في المجال العسكري مع الولايات المتحدة حيث جاء هذا الشرط أعقاب الحملة الأمريكية لمحاربة الإرهاب في المنطقة .
٦. يتم تسليم الصفقات العسكرية من معدات وذخائر في بعض الحالات على مراحل متتالية وعدم تسليمها خلال مرحلة واحدة حيث حصل الأردن على مساعدات عام ١٩٩٧م ولكن انتهى تسليم تلك المساعدات في عام ٢٠٠١م أي تم تسليم المساعدات خلال أربع سنوات (مهيدات، ٢٠٠٥، ص٤٤-٤٥).

شـــروط المساعدات الإنسانية:

١. تلزم الحكومة الأمريكية الحكومة الأردنية عدم إبرام اتفاقيات ثنائية مع أي دولة أخرى للمساعدات الغذائية خلال فترة تسليم الصفقة المتفق عليها من أجل ضمان الحكومة الأمريكية عدم منافسة السلع الأجنبية الأخرى للسلع الأمريكية (مهيدات، ٢٠٠٥، ص٤٦).
٢. تشترط الحكومة الأمريكية مشاركة القطاع الخاص من خلال شراء ومبيعات سلع غذائية لتجار القطاع الخاص الأمريكي على أساس تنافسي

وهذا يتضح من خلال ضغوطات أمريكية لخصخصة بعض القطاعات الرئيسية مثل مطحنة الحبوب الوحيدة التابعة للدولة الموجودة في منطقة الصوامع في الجويدة جنوب عمان بمبلغ لا يتعدى (٤-٥) ملايين دينار أردني (**جريدة الدستور الأردنية، ٢٠٠٥**).

٣. تشترط الولايات المتحدة الأمريكية بأن تكون متطلبات التسويق محققة من حيث جاهزية الأسواق الأردنية لاستقبال السلع الغذائية الأمريكية من أجل أن تكون قادرة على التسويق التجاري السريع .

٤. تحديد الأسعار من خلال مبدأ العرض والطلب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية الذي دون تدخل الحكومة الأردنية أو المؤسسات الأخرى في تحديد الأسعار إذ يعتبر هذا المبدأ مبدأ تحاري صرف بحث كلما قل العرض زاد الطلب الاستهلاكي الأردني مما يؤدي إلى رفع قيمة السلع الغذائية لأنها تدفع بالعملة الوطنية وبهذا يتم ضمان زيادة الربح المترتب على تقديم القروض بموجب الاتفاقيات الثنائية(مهيدات، ٢٠٠٥، ص٤٦).

٥. تلزم الحكومة الأمريكية الحكومة الأردنية تقوية قدرتها على تطوير الأسواق التجارية وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لتحسين أمنها الغذائي وتطورها الزراعي(مهيدات، ٢٠٠٥، ص٤٦).

المبحث الثاني:

المساعــدات الأمريكيــة لــلأردن

سعت الولايات المتحدة الأمريكية من بعد فرض سيطرتها على العالم أثر انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة إلى بسط نفوذها في مختلف دول العالم وبالأخص منطقة الشرق الأوسط وذلك عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية.

وعمدت على تحقيق أهدافها في المنطقة من خلال تقديم المساعدات للأردن مثل إحداث تغييرات تشجع على بناء قوة اقتصادية اجتماعية أردنية مستقرة نوعا ما للتقرب من النظام الرأسمالي الدولي الذي من خلاله ساهم بتدفق رؤوس الأموال التي تُسهل عملية الاندماج الاقتصادي العالمي وأيضاً منح الاقتصاد الأردني فرصة للنمو والانتعاش من خلال النهوض بقطاع التجارة وتحسين قطاع الزراعة وتشجيع الاستثمار الأمريكي في الأردن وتشجيعه على تشريع قوانين تؤمن هذه الاستثمارات وإعادة الهياكل الإنتاجية والمؤسسية في القطاع الخاص ضمن الاقتصاد الأردني (الفايز، ٢٠١٣، ص٥٥).

من خلال طبيعة العلاقات الأردنية والأمريكية والتقائهما عند محور السير نحو التحول الديمقراطي ، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحسين الظروف الاقتصادية في الأردن من خلال تنفيذ مشاريع الإصلاحات الاقتصادية من ضمن عمليات التنمية السياسية السارية في الأردن (الفايز، ٢٠١٣، ص٥١).

وكان لموقع الأردن الاستراتيجي في قلب الشرق الأوسط أهمية ساعدته على مدى أربعة عقود بالحفاظ على متانة العلاقات بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى سياستها لتعزيز التزام الأردن بالسلام و الاستقرار والاعتدال في المنطقة من خلال دعمه بتقديم المساعدات الاقتصادية له، إذ يعد الأردن من دول العالم الثالث ذو اقتصاد محدود التأثير في الاقتصاد العالمي ومحدود الإمكانات فهو بحاجة للمساعدات الخارجية.

المطلب الأول:

أهـــداف الأردن وأمريكا من العــلاقات الثنائية

عند إقامة العلاقات بين أي دولتين لابد من وجود أهداف خاصة ومشتركة تسعى كل دولة لتحقيقها، لما لها من فوائد تعود على المصلحة الداخلية والخارجية لها، والأردن والولايات المتحدة الأمريكية حالهما كحال أي دولتين بينهما علاقات ثنائية يسعى كل منهما على حدا لتحقيق أهدافه من خلال تلك العلاقات، ومن أبرز أهداف البلدين:

أهـــداف الأردن:

تظهر أهداف السياسة الخارجية الأردنية من علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال عدة جوانب أهمها:

١. الجانب السياسي والأمني: محور الجانب السياسي والأمني هو الحفاظ على أمن واستقرار الوضع السياسي في الأردن وذلك من خلال التعاون الأمني المشترك بين الأردن وأمريكا الذي يشمل التدريبات العسكرية الأردنية والأمريكية و تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية للأردن التي تساهم في تغطية جزءاً من نفقات الدولة الأردنية الذي يساعدها على استمرارية العمل والحفاظ على فعاليتها والذي يرتبط بشكل مباشر بشرعية النظام السياسي ،كما أن تأمين مستقبل الأردن الأمني وتحقيق المصلحة الوطنية العليا والمحافظة عليها يعتبر محور الجانب السياسي والأمني من خلال السعي في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذلك بإجراء عمليات المفاوضات المستمرة بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية حيث يبذل الأردن قصار جهده في قيام الدولة الفلسطينية من خلال المباحثات التي يجريها مع الجانب "الإسرائيلي" من خلال واشنطن.

الأردن يرفض أي حل للقضية الفلسطينية على حسابه، لذلك فهو يؤمن بالدور الهام والفعّال للولايات المتحدة الأمريكية لسعيها لبناء دولة فلسطينية مستقلة، لأن عدم قيام دولة فلسطينية مستقلة يهدد أمن واستقرار الأردن ويشكل هاجس تهديد مباشر خاصة عند تطبيق أخطر مشروع إقصائي وهو مشرع ترانسفير، وتطبيق نظريات اليمين الإسرائيلي المتطرف والتي تؤمن بأن الأردن هو فلسطين، وكذلك مسألة بناء الجدار العازل التي تعتبر خطراً أمام قيام دولة فلسطينية مستقلة والأقرب إلى استحالة قيامها وكذلك خطر

للأردن باعتباره الوطن البديل وهذا المبدأ بالنسبة للأردن أمر مرفوض في كل المناسبات وكافة المستويات (النجادا، ٢٠١٣، ص٨١) .

٢. الجانب الاقتصادي: جذب الاستثمارات الأجنبية كانت وما زالت محض اهتمام الأردن والتي من شأنها زيادة في نسبة النمو الاقتصادي الوطني وتوفير فرص عمل لأكبر عدد ممكن من الأردنيين، ففي هذا المجال عمد الملك عبدالله على إجراء العديد من اللقاءات مع رجال الأعمال الأمريكيين وبيان لهم أهمية الأردن وإنه بيئة استثمارية جاذبة، اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وأمريكا ساهمت في تنمية العلاقات الاقتصادية الأردنية الأمريكية والتي نفذت في أواخر العام ٢٠٠١م حيث تعد ثالث اتفاقية تجارة حرة تبرمها الولايات المتحدة الأمريكية على المستويين الدولي والوطن العربي، حيث تعد هذه الاتفاقية من أهم النتائج التي أنجزتها الأردن من خلال العلاقات الأمريكية حيث هدفت لتعزيز وتمتين التعاون والصداقة بين الجانبين وتحقيق التنمية المستدامة، ولقد ساهمت اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول في الميزان التجاري الأردني مع الولايات المتحدة بأقل من سبع سنوات حيث تحول من عجز مقداره (٢٤٤) مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠م إلى فائض بما مقداره (٧٠٠) مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧م حيث أن تطبيق بنود الاتفاقية كان له الأثر الواضح في زيادة نوعية وتنافسية المنتجات الأردنية أمام الأسواق الأمريكية الكبيرة (صحيفة الرأي الاردنية، ٢٠١٢).

٣. الجانب الإقليمي: مصداقية الأردن ومدى صراحته في السياسات الخارجية ودبلوماسيته المعتدلة مكنه من كسب دور إقليمي فعّال ومؤثر في المنطقة الذي من الممكن أن يحقق له العديد من المكاسب خاصة بعد توتر العلاقات الأمريكية المصرية وزعزعتها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وكذلك توتر العلاقات السعودية الأمريكية والتي تعتبر من أكثر الدول قرباً للولايات المتحدة الأمـــريكيـــة (النجادا، ٢٠١٣، ص٨١).

لذلك يرى الأردن إنه بالإمكان من خلال الولايات المتحدة الأمريكية تغيير وجهة النظر العربية تجاه الأردن وتحسينها بعد توتر العلاقات الأردنية والعربية من بعد أحداث حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١م.

هناك بعض الأهداف الأردنية تم تحقيقها ونجاحها وبعضها يسعى الأردن جاهداً لتحقيقها ومنها ما يحتاج لإعادة النظر فيها من جديد من قبل صناع القرار السياسي الأردني لما فيه من مصلحة الأردن على الصعيدين الداخلي والخارجي وما يتوافق مع السياسة الأمريكية.

أهداف الاهتمام الأمريكي بالأردن :

ينبثق اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالأردن ودعمها له من خلال الاهتمام في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ودور الأردن الفعال في عملية حفظ السلام في المنطقة وتصديه لأعمال العنف والإرهاب ويظهر هذا الاهتمام الأمريكي بعدة أهداف أهمها (النجادا، ٢٠١٣، ص٨٥):

١. حرص الولايات المتحدة الأمريكية على حفظ دور الأردن الهام باعتباره بلد معتدل في المنطقة وشريك أساسي في نظام أمني شرق أوسطي.
٢. يعتبر الأردن مدخلاً مهماً إلى الولايات المتحدة الأمريكية في معادلة المنطقة وذلك من خلال تحقيق المصالح المتبادلة مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية .
٣. محافظة الأردن على الدور الفعّال والحاسم في محاربة الإرهاب والتعاون الدولي مع الولايات المتحدة الأمريكية في ملاحقة الإرهابيين.

حسب تقرير أمريكي يُعنى بالعلاقات الأردنية الأمريكية تم فيه توضيح النقاط المحورية والهامة للأردن التي من خلالها يأتي الاهتمام الأمريكي بالأردن منها (النجادا، ٢٠١٣، ص٨٥):

- السياسات المعتدلة للأردن على مر التاريخ الحديث.
- انتهاج الأردن سياسات تنسجم مع سياسات الغرب.
- تعاون أمريكي أردني في مختلف القضايا الأمنية والإقليمية وحتى الدولية دون وجود اتفاقيات بين البلدين مما منح الأردن مصداقية.
- رغم الأزمات والاضطرابات الحاصلة في المنطقة إلا أن النظام السياسي في الأردن مستقر بقيادته.
- ساهم المستوى المتقدم لسكان الأردن في نهوض المنطقة العربية وتقدمها وخاصة منطقة الخليج.
- الدور الفعّال الذي يلعبه الأردن في المنطقة ساهم في استقرارها أمنياً وكذلك تنمية دول الخليج.
- يلعب الأردن دوراً فعّالاً ومهماً ورئيسياً في إحلال عملية السلام في المنطقة.

المطلب الثاني :

مــراحل تقديــم المساعــدات لـلأردن:

مـرحلة المفاوضات:

حين ترغب الحكومة الأردنية بالحصول على مساعدات من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تُقدِم على إعداد تقارير للمشاريع المقترحة التي تنوي إنشاءها وتحديد القطاعات التنموية ذات الأولوية بالمساعدة وكذلك تقوم بإدراج حجم التمويل المطلوب للمشروع مع الأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجيات التي تم توقيعها بين الطرفين سابقاً .

وكبداية يكون بين الطرفين زيارات على أعلى المستويات الرسمية حيث يتم خلال هذه الزيارات تشكيل لجان من الطرفين للمفاوضات وإبرام اتفاقيات المساعدات وإخراجها في صيغتها النهائية، حيث تقوم اللجان المشكلة من الجانبين بتبني سياسة التفاوض التي تقوم على إستراتيجية التعاون الثنائي بين الطرفين.

من بعد تشكيل اللجان من الطرفين وإبرام اتفاقية المساعدات الاقتصادية يقوم الجانب الأردني بعرض المسألة أمام الجانب الأمريكي مراعياً بذلك تقييم الجانب الأمريكي المسبق على تلك المسألة حيث يتم التفاوض بشكل أوسع والانتقال إلى التفاصيل (مهيدات، ٢٠٠٥، ص١٥).

تؤكد الحكومة الأردنية على أهمية الدعم المالي للميزانية ومختلف القطاعات التي تساهم في إحداث تغيرات واضحة في نوعية ومستوى الأداء الاقتصادي الذي تحصل عليه من قبل الحكومة الأمريكية، مؤكدة بذلك التزامها في تحقيق الإصلاحات المطلوبة من أجل التنمية المستدامة.

يعتمد دعم الميزانية الأردنية وحل المشاكل الاقتصادية الداخلية على قيمة وحجم التمويل الذي تمنحه الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تعمد الحكومة الأمريكية على حل المشاكل من خلال المنح والقروض النقدية بالمقابل فإن الجانب الأردني يركز على زيادة قيمة الدعم بشكل أكبر من القيمة المقترحة من الجانب الأمريكي بداعي أن زيادة قيمة الدعم تساهم في سرعة النمو الاقتصادي وحل المشاكل الاقتصادية المحلية التي تتعرض لها الأردن كالعجز التجاري والتضخم المالي (**mop.gov.jo**).

فمسألة زيادة الدعم الأمريكي للأردن يحتاج إلى النقاش والتفكير من قبل الحكومة الأمريكية حول مدة سداد القروض والمنح والفائدة المترتبة على ذلك.

تركز الحكومة الأردنية على أهمية الدعم الأمريكي وضرورة جدولة الديون في حين أن الحكومة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية تمنح الحكومة الأردنية الموافقة على ذلك إذا توفرت الأسباب المقنعة والواقعية لدى الحكومة الأمريكية.

أثناء مرحلة المفاوضات تسعى الحكومة الأردنية لاستثمار الدعم وتديره بطريقتها مع حرصها على التقليل من الدور الأمريكي في مراقبة إدارة المساعدات بالمقابل الجانب الأمريكي يركز على تشجيع الاستثمار ودعم القطاع الخاص وتعزيز التنافسية فيه ودعم جهود الإصلاح السياسي وتحسين الفرص الاقتصادية لأن ذلك من وجهة نظرها يساهم في إيجاد الحلول التجارية التي تحقق النمو الاقتصادي من خلال تنشيط الحركة والتبادل التجاري مع الحرص على أهمية تفعيل نظام اللامركزية في المؤسسات المالية والإدارية الذي يعتبر جزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي التزمت به الأردن بموجب الاتفاق الثنائي بين الجانبين (مهيدات، ٢٠٠٥، ص١٦).

سعت الحكومة الأردنية من خلال المفاوضات لدعم القطاعات التنموية وذات الأولوية والتي تشمل قطاع المياه، الصرف الصحي، الطاقة، سيادة القانون، حل مشاكل البنية التحتية، الطرق، تطوير القطاع التعليمي، الصحة، رعاية الأم والطفل، الاهتمام بالشباب،حل مشكلة البطالة، السياسات السكانية وسياسات النوع الاجتماعي من خلال مشاريع تنفذها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (**USAID**) بشكل مباشر وكذلك دعم قطاع التمويل الميكروي(*)(**mop.gov.jo**).

أن نجاح مرحلة المفاوضات واستمرار تقديم المساعدات الاقتصادية من قبل الدولة المانحة مرتبط بشكل مباشر و أساسي مع تحقيق أهداف المساعدات الاقتصادية، فإذا لم يتم تحقيق الأهداف المرجوة للدولة المانحة، حينها ستتوقف عن تقديم المساعدات الاقتصادية، فعندما توافق الدولة المانحة على تقديم المساعدات للدولة المتلقية، فإنها تنشغل بأدق تفاصيل الدولة المتلقية، كانشغالها في سياسة الاقتصاد الكلي للدولة، واهتمامها بأدق تفاصيل المشاريع الصغيرة .

وبهذا تتضح فعّالية الدولة المانحة بقدرتها على فرض هيمنتها وشروطها على الدولة المتلقية، مما يجبر الدولة المتلقية للمساعدات الاقتصادية بقبول كافة الشروط

---

* **التمويل الميكروي**: التمويل الأصغر هو تقديم الخدمات المالية لذوي الدخل المنخفض. المصدر: (الأهلية لتنمية وتمويل المشاريع الصغيرة : http://ahlimicrofinance.com).

الموجهة لها، وقد تُقدِم الدولة المانحة على تعديل أو تغيير شروطها وفق ما يتناسب مع سياستها في المنطقة وتحقيق أهدافها، وبذلك فأن التزام الدولة المتلقية للمساعدات الاقتصادية بالشروط التي تفرضها عليها الدولة المانحة يعتبر عامل مهم في المفاوضات، فمن جانب الدولة المانحة فهو يحقق لها شروطها وأهدافها المرجوة في المنطقة، ومن جانب الدولة المتلقية فهو يحقق لها استمرارية تقديم المساعدات والتنمية في البلاد (مهيدات، ٢٠٠٥، ص١٦).

مرحلة التسليم:

من بعد مرحلة المفاوضات في تقديم المساعدات الاقتصادية تتم مرحلة التسليم، حيث يتم إدارة المساعدات الاقتصادية وفقاً للنتائج التي أظهرتها المفاوضات.

يتم الاتفاق بين الأطراف المعنية من قِبَل الدولة المناحة والدولة المتلقية للمساعدات الاقتصادية، على تقديم المساعدات الاقتصادية من الجهات المانحة على فترات سنوية بشكل متسلسل للدولة المتلقية عن طريق تحويلات نقدية، حيث تتضمن إجراء إصلاحات اقتصادية في القطاعات التي تم الاتفاق على تمويلها، وتحسين ميزانية الدولة المتلقية للمساعدات.

حيث تتعهد الدولة المتلقية للمساعدات الاقتصادية بتنفيذ الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها، وبذلك التعهد تضمن الدولة المانحة أن الدولة المتلقية قد بدأت فعلاً بتنفيذ الإصلاحات المطلوبة منها، لتُقدِم بتزويدها بالدعم المالي لتنفيذ المرحلة التالية، والدعم المالي المقدم من الدولة المانحة للدولة المتلقية يكون بشكل متسلسل إلى أن نهاية المشروع الممول (مهيدات، ٢٠٠٥، ص١٦).

ضمن الاتفاقيات يتم التركيز على البنية الاجتماعية في تقديم الدعم المالي للدولة المتلقية، حيث يتم التركيز على دعم قطاع التعليم وقطاع الصحة، كذلك تشجيع الاستثمار، وسد مديونية الدولة، ومعالجة العجز المالي الذي تعاني منه الدولة المتلقية، وكذلك تصحيح السياسات الاقتصادية الداخلية للدولة المتلقية.

بالنسبة لتمويل المشاريع وتنفيذها، يتم الاتفاق بين الأطراف المعنية من قِبَلْ الدولة المانحة والدولة المتلقية، على أن يتم تمويل المشروع بشكل كامل بداية من الإشراف على المشروع حتى نهاية تنفيذه وتسليمه للدولة المتلقية للمساعدات من قِبَلْ الدول المانحة، أو تتم المشاركة في تنفيذ المشروع فيما بين الدولة المتلقية والدولة المانحة، حيث يتم تمويل المشروع مالياً من قِبَلْ الدولة المانحة بالإضافة إلى تقديم خبراتها الفنية والتكنولوجية،

بالمقابل الدولة المتلقية التمويل تقوم بتنفيذ المشروع بتشغيل كوادرها البشرية، شريطة تقديم تقارير دورية تُبين من خلالها آلية سير العمل للدولة المانحة، وبهذا تكون الدولة المانحة قد ضمنت تنفيذ المشاريع وتنتقل لتمويل المرحلة التالية بما يتناسب مع تحقيق مصلحتها، بالمقابل إذا وجدت الدولة المانحة عمل الدولة المتلقية للتمويل غير مُجدي تقوم بتوقيف دعم المشروع (مهيدات، ٢٠٠٥، ص١٧).

المطلب الثالث:

أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي الخارجي الأردنـــي:

كون الأردن ذا اقتصاد محدود التأثير في الاقتصاد العالمي ومحدود الإمكانيات ويعاني من ضعف في الأداء الاقتصادي المحلي، وذلك لقلة الموارد الاقتصادية وافتقاره المقدرة على التصنيع العسكري بشكل يجعله غير قادر على المواجهة، ويغطي حاجاته ويطور قدراته الدفاعية لكن موقعه الجيوسياسي في المنطقة فرض عليه التوجه الثابت في سياسته الإقليمية التي أساسها التوازن في وسط القوة التي تحيط به، والمتغيرات الإقليمية غير الثابتة وبقائه في الأمان، والذي شجع الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم المساعدات له على اختلاف أنواعها فمنها الاقتصادية، العسكرية، الإنسانية، ونتيجة لذلك ولندرة الموارد الطبيعية وطبيعة المنطقة الصحراوية مقارنة مع حجم الدولة الصغير وكثافة عدد السكان ومتطلباته، لجأ الأردن إلى المساعدات الخارجية لاسيما المساعدات الأمريكية كونها وسيلة يستطيع الأردن من خلالها تحقيق التنمية سواء من الناحية الاقتصادية أو العسكرية، وهذا أثر بشكل سلبي في صياغة سياسته الخارجية، وبمثابة عامل ضغط على صانع القرار السياسي الخارجي الأردني مما جعل السياسية الخارجية الأردنية غير ثابتة فهي متأثرة بشكل مستمر بالمتغيرات الإقليمية .

بالرغم من تلقي الأردن للمساعدات الاقتصادية الأمريكية لكنه مقيد في استثمارها وإدارتها وفقاً للإرادة الاقتصادية الأردنية، حيث يتم إدارة هذه المساعدات واستثمارها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بما يخدم مصالحها وتوطيد نفوذها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية في المنطقة.

إذ أن المساعدات الاقتصادية الأمريكية من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أداة من أدوات السياسة الخارجية التي من خلالها تستطيع تحقيق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية في المنطقة وخاصة الأردن، وبذلك فإن المساعدات الاقتصادية الخارجية تشكل نقطة ضعف في اتخاذ القرار السياسي الخارجي الأردني (مهيدات، ٢٠٠٥، ص٦٠).

تتمتع المساعدات الأمريكية بالمشروطية التي تعد أحد أهم جوانب تدخل الإدارة الأمريكية في استثمار المساعدات المقدمة وإدارتها، وكل ذلك يعتمد على قـــابلية الأردن للشروط المفروضة عليه من قبل الحكومة الأمريكية، والتي تحد من حـــريـــة القرار

السياسي فكلمـــا استجاب الأردن للشـــروط الأمريكية المفروضة زادت قيمة الدعـــم الأمـــريكي لـــه (http://heilnews.net),2013 .

تـــؤثـــر الشروط المفروضة على الأردن على صناعة القرار السياسي الأردني وتحد من حرية القرار، وذلك نتيجة لتحقيق المصالح والأهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة أكثر أهمية من تحقيق تنمية اقتصادية في المنطقة، بشكل عام أن عملية اتخاذ القرار السياسي لأي حكومة تتأثر بعدة عوامل داخلية وخارجية على الصعيد المحلي والدولي، وبالرغم من أن المساعدات تحقق التنمية الاقتصادية في المنطقة إلا إنها تؤثر بشكل واضح على القرار السياسي الخارجي الأردني.

ارتبط الأردن بالنظام الاقتصادي العالمي وذلك بسبب تبنيه سياسة الانفتاح الاقتصادي فإذا لم يتأثر بها الاقتصاد العالمي يتأثر بها الاقتصاد الأردني، وبالتالي تظهر الحاجة إلى المساعدات الاقتصادية وذلك لإزالة آثار مشاكل الاقتصاد الدولي على الاقتصاد الوطني.

يعاني الأردن من عجز في الميزانية وتضخم مالي، وحاجة لسداد الديون الخارجية وإقامة إصلاحات اقتصادية، وكل هذا لا يمكن أن يكون إلا بالاعتماد على المساعدات كأداة للتنمية الاقتصادية تطلب إرادة الأردن في حل هذه المشكلات إلى انسجام السياسة الأردنية مع أهداف وتوجهات السياسة الأمريكية في نطاق العلاقات الدولية .

القرار السياسي الأردني يتأثر بالمساعدات الأمريكية بشكل واضح وقد تبين ذلك في عام ١٩٩٤م حين أبرمت اتفاقية السلام "الإسرائيلية" الأردنية إذ استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات الخارجية كأداة ضغط على الأردن للموافقة على إبرام معاهدة السلام مع الجانب "الإسرائيلي" وعَمَدَ الكونغرس الأمريكي على قطع المساعدات الأمريكية عن الأردن ما لم توافق على إبرام المعاهدة، ولأن الأردن كان بحاجة إلى المساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية لم يجد خيار أمامه سوى الموافقة على إبرام معاهدة السلام، حيث أن في وقتها رفضت روسيا طلب الأردن في تقديم مساعدات عسكرية اقتصادية وبالإضافة إلى حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفيتي ومحادثات أوسلو(مهيدات، ٢٠٠٥، ص٦٠).

وكذلك موقف الأردن من البرنامج النووي الإيراني فمنذ ثمانينات القرن العشرين والعلاقات الأردنية الإيرانية متذبذبة ما بين العداء والدبلوماسية الحذرة ،بسبب دعم الأردن للعراق ومساندته في حربه ضد إيران خلال فترة ١٩٨٠-١٩٨٨م ،وكذلك موقف

الأردن عندما ساندت الإمارات العربية المتحدة في أزمة الاحتلال الإيراني للجزر العربية طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ،وعادت العلاقات الأردنية الإيرانية إلى التحسن بشكل تدريجي وعودة النشاط الدبلوماسي حين عمدت الأردن على إغلاق مكاتب حركة مجاهدي ضد النظام الإيراني في عمان، وفي عام ٢٠٠٠م عادت العلاقات الأردنية الإيرانية إلى التوتر حين قامت إيران بتجنيد عناصر أردنية وعربية على الأراضي الأردنية، وعادت العلاقات الدبلوماسية الأردنية الإيرانية تتحسن في عام ٢٠٠٣م إلا إنها لم تستمر بل تدهورت عام ٢٠٠٤ بعد الاحتلال الإيراني للعراق وتصريح الملك عبدا لله الثاني الذي أدلى به عن مخاوفه من المد الشيعي وأطماع إيران في المنطقة ، لكن موقف الأردن من البرنامج النووي ورفضه الخيار العسكري ضد إيران لإدراكه بأن الحرب ضد ايران ستكون مدمرة للمنطقة بأسرها ، وموقف الأردن من البرنامج النووي الإيراني كان له الأثر الايجابي في استمرار الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تساهم في تطوير العلاقات واستقرارها (الفايز، ٢٠١٣، ص ٣٠).

جراء الصراع العربي "الإسرائيلي" تغير الموقف السياسي الأردني وعندها ازدادت المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن فقد كان الهدف الأسمى للولايات المتحدة الأمريكية من تقديم المساعدات هو ضمان أمن واستقرار "إسرائيل" فكان هذا شرط أساسي لتقديم المساعدات العسكرية إلى الأردن، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم دبابات بقيمة مليون دولار أمريكي لتنفيذ اتفاقيات السلام مع "إسرائيل" بعد الاتفاقية وأيضاً ضمان أمن الحدود وتمكين "إسرائيل" من إقامة روابط وعلاقات تجارية مع الأردن وغيره من الدول العربية (moqatel.com).

الفصل الرابع:

المساعدات الأمريكية وعملية الأمن والإستقرار في المنطقة

انطلاقاً من مقولة الدبلوماسي الأول للولايات المتحدة الأمريكية بنجامين فرانكلين: "عندما تتوقف عن إحداث التغيير فإنك بذلك قد انتهيت"(usembassy)، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وخاصة الأردن إلى تحقيق مصلحتها الثابتة في المنطقة، وتأتي مساعدتها للأردن من أجل التغلب على التحديات باعتبارها أن المساعدات التي تقدمها سواء كانت المساعدات الثنائية أو الاستثمار الأمريكي أو التعاون العسكري تساند عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي ومساعدة الأردن وشعبها على التكيف مع الظروف الراهنة في البلاد المجاورة التي تعاني من حالة عدم استقرار وتحمل عبء اللاجئين كذلك مواصلة الأردن للدور القيادي في منطقة الشرق الأوسط وتعزيز دوره الإقليمي الرائد والمميز في عملية السلام بالمنطقة ومشاركته في عمليات حفظ السلام والجهود الإنسانية المختلفة حيث أن الأردن يلعب دوراً فعالاً في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي (**ساتل نيوز، ٢٠١٣**).

المبحث الأول:

دور الأردن في الأمن والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط

اقتضى من الولايات المتحدة الأمريكية جراء الأحداث التي يشهدها العالم والتطورات الحية والمتغيرة بشكل مستمر خاصة في منطقة الشرق الأوسط، التأقلم مع الظروف الجارية والمضي في تحقيق مصالحها الثابتة والتصدي لظاهرة الإرهاب ومحاربتها في الشرق الأوسط، باعتبار أن التهديدات التي يتعرض لها الشرق الأوسط من الممكن أن تصبح تهديدات عالمية ويصل الفكر الإرهابي إلى أمريكا لحظة ما.

والولايات المتحدة الأمريكية حريصة كل الحرص على توطيد علاقاتها في الشرق الأوسط مع بعض الدول الصديقة التي تربطها بها علاقات قديمة من خلال استدامة الشراكات والمصالح الهادفة لتلك الدول وللشرق الأوسط والوقوف مع هذه الدول ودعمها وذلك يتطلب من هذه الدول الوقوف مع الولايات المتحدة جنباً إلى جنب في مواجهة التحديات والتغيرات التي تحدث في المنطقة والتكيف معها.

أما بالنسبة لصداقة الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية فإنها خاصة تعود إلى الماضي البعيد فقد تجاوزت الستة وخمسين سنة من الشراكة والصداقة حيث تميز الأردن بصداقات قريبة من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية التي استمرت منذ إدارة آزنهاور من خلال تعزيز العلاقات والمواقف الثابتة والتعاون المشترك وتوطيد الروابط المشتركة والاحترام المتبادل في العلاقات الدبلوماسية وتحقيق الأهداف المشتركة بين البلدين و أهمها أهداف السلام المستدام في الشرق الأوسط والدور الاستراتيجي والفعال الذي يلعبه الأردن من خلال دفع عجلة السلام ومتابعة جوهر القضايا العربية الصراع العربي "الإسرائيلي" وتحقيق الاعتدال والاستقرار في المنطقة وإيجاد حلول مشتركة بين البلدين للحروب المشتعلة في بعض دول الشرق الأوسط وإنهاء التطرف الفكري العنيف الذي لا يهدد الشرق الأوسط فحسب بل العالم أجمع إلى يومنا هذا عهد إدارة أوباما (usembassy, 2016).

المطلب الأول:

دور الإرهـــاب فـي التأثيــر على السياسة الخارجية الأمريكية نحـــو الشـــرق الأوســط

بات الخطر القديم الجديد المتجدد الذي يُدعى إرهاب يشغل بال العالم بأخطاره وتداعياته وكيفية التصدي له ومقاومة من يشجع عليه أو يخطط له وازداد الحديث عنه بشكل ملحوظ عالمياً حين اتسعت وسائل الإعلام وانتشرت وتميزت بنشر أحداثه أرجاء المعمورة حيث تنوعت أشكاله واختلفت طرقه التي من شأنها زعزعت العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول.

لكن الملفت بالأمر هو شيوع الحملات الأوروبية والأمريكية التي تركز على العرب والمسلمين وتصفهم بالإرهابيين ولصق كل مخطط أو حادث إرهابي يحدث بأي مكان في العالم بالعرب والمسلمين حتى بات مصطلح إرهاب مقترن بالعرب والمسلمين بالرغم من أن الإرهاب فكر عالمي شامل واسع وليس كما يدعون محصور بالفكر العربي المسلم ونستدل على ذلك من قول الجنرال الأمريكي والاس توتنغ القائد السابق لقيادة الاستنفار في القوات المسلحة الأمريكية: إن (٧٠) بالمائة من الإنفاق العسكري الأمريكي مكَّرس لتعزيز قدرات الولايات المتحدة على شن الحروب النووية أو التقليدية في البلدان الأجنبية (**السماك، ١٩٩٢، ط٢**).

فالأحداث الإرهابية العنيفة في فلسطين ولبنان أظهرت تميز الصهاينة بالفكر الإرهابي لتحقيق هدفها بأن تصبح قوة عظمى لتهيمن على الشرق الأوسط وتؤسس لذاتها "دولة" في فلسطين لكن "إسرائيل" لوحدها لا يمكنها امتلاك القوة التي تؤهلها لتأسيس "دولة" لها في فلسطين المحتلة وتبسط نفوذها وهيمنتها على الشرق الأوسط حتى لو اجتاحت المناطق بالاحتلال العسكري لبسط قوتها بمفردها، فهي وبشكل كبير ودقيق تُقدِم على توظيف الآخرين مثل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة لمساندتها.

وبذلك تكون سياسة الولايات المتحدة الأمريكية متواطئة مع الصهيونية العالمية ضد الأمة العربية والإسلامية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تَعمَدْ على تسخير كل طاقاتها العسكرية والاقتصادية والسياسية لدعم "إسرائيل" وعدوانها الإرهابي في المنطقة وهذا الشيء مناف لمصلحتها كونها القوة العظمى في العالم و أكثر الدول التي تتميز بإقامة العلاقات الدولية والتي من مسؤوليتها الأدبية إحلال السلام والأمن والطمأنينة في العالم

لتبقى لها الزعامة وبسط النفوذ العالمي ويتعارض ذلك أيضاً مع إعلان حربها على الإرهاب.

أن الحرب على الإرهاب أوجدت هزة عنيفة في العالم العربي بحيث جعلته ينظر إلى ذاته بشكل انتقادي وعميق ويبحث عن نقاط الضعف والقوة داخله وكما أوجدت صراع فكري بين الشباب حيث يتساءل العالم العربي لماذا أصبح أسامة بن لادن و صدام حسين شخصيتان قويتان ومحببتان بنظر اغلب الشباب العربي الذي يريد الهجرة من بلده ويحصـــل على الحـــرية ويجد فرص حقيقية تنمي طموحه؟ حسب تقرير التنمية الإنسانية العـــربية الأول الصادر عن الأمـــم المتحـــدة الذي أعده مجموعة من الاقتصاديين العـــرب عام٢٠٠٢م؛ والتي كانت نتائج الاستطلاع أن (٥١%) من المراهقين الكبار و(٤٥%) من المراهقين الصغار(**جيمس نويز، ٢٠٠٥، ص٥**)، يريدون الهجرة من بلادهم.

القادة العرب قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانوا منشغلين جل الانشغال بشؤون بلادهم المحلية، من زيادة نسبة البطالة بين الشباب وزيادة أعداد السكان وانتشار القنوات الفضائية والتطور التكنولوجي في وسائل الاتصال بالشرق الأوسط، ونقل مباشر لما يحدث من صراع فلسطيني "إسرائيلي" في الأراضي المحتلة، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من عنف واضطهاد، حيث كانت المروحيات الأمريكية ظاهره بالحدث وأيضاً نقل ما يتعرض له العراق من عقوبات وحصار خانق وقصف متواصل بالقاذفات الأمريكية البريطانية الذي نجم عنه غضب في الشارع العربي ليس من السياسة الأمريكية فحسب بل من الزعماء العرب المرتبطين مع أمريكا أيضاً، وانهيار الاتحاد السوفيتي الذي يعد الراعي الثاني لعملية السلام والحليف الاستراتيجي للعرب والتعاون المتزايد بين موسكو وواشنطن الذي عرّض الدول العربية بشكل مباشر وكبير للضغوط الأمريكية الحقيقية مما أدى إلى ضعف في الإستراتيجية السياسية العربية والتفكك العربي وفرض "إسرائيل" شروط على الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اللوبي "الإسرائيلي" في الولايات المتحدة، وما نجم عن مؤتمر مدريد حصر الاتفاق بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين" في اتفاق أوسلو خارج نطاق المؤتمر الذي تسبب في إضاعة الحق الفلسطيني وتوقيع اتفاقية وادي عربة وإضافة دول أخرى من دول المواجهة وهي الأردن لإقامة علاقات ثنائية مع الكيان الصهيوني في ظل فشل المفاوضات السورية واللبنانية وإيجاد أطراف متعددة من الدول العربية للاعتراف "بدولة إسرائيل" وإقامة علاقات اقتصادية مشتركة بينهم قبل عملية السلام برعاية أمريكيا، حيث نتج عن ذلك إقامة "إسرائيل" مكاتب تجارية

تابعة لها في بعض الدول العربية تمهيداً لما جاء به بيريز من فكرة شرق أوسط كبير الذي ساندته أمريكا ببسط هيمنة "إسرائيل" السياسية والعسكرية والتكنولوجية والثقافية في المنطقة (السائح، عبد الحميد، ١٩٨٦).

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر حرصت إدارة جورج بوش على إحداث تغيرات مهمة في كيفية التفكير الاستراتيجي والدبلوماسي للرد الأمريكي على هجمات الحادي عشر من سبتمبر وشملت هذه التغييرات تأكيد أقل على المفاوضات المطولة وكذلك إدارة جزئية للخلافات الخارجية وكان أبرزها الصراع الفلسطيني "الإسرائيلي" فقبل الأحداث كانت أمريكا تستخدم القوة عند الضرورة إذا كانت تصب بشكل كبير في مصلحتها وتحقيق أهدافها السياسية الخارجية وبسط نفوذها في المنطقة لكن الرد الأمريكي على هجمات الحادي عشر من سبتمبر نشأ من التقييم الكلي للسياسة الإستراتيجية في الشرق الأوسط وإتباع قاعدة من ليس معنا فهو ضدنا.

حيث أن الأحداث عززت مكانة أمريكا عالمياً وإقبال الدول المنافسة لها على التعاون معها بشكل وثيق وهذا شيء لم يكن متوقع قبل الأحداث مثل روسيا الاتحادية وأوروبا الموحدة واليابان والصين والهند وبناء شراكة جديدة بين الطرفين، حيث عمدت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال أحداث الحادي عشر من سبتمبر إقناع العالم بأن الإرهاب عالمياً ولا يمكن لأي دولة أن تملك الإمكانيات وتتصدى له بمفردها حيث يجب أن يكون هناك تعاون دولي لمواجهة الإرهاب وكذلك أقدمت أمريكا على تحديث إستراتيجيتها وأهدافها في الشرق الأوسط بشكل أكثر حدة من ذي قبل مع الحفاظ على أمن واستقرار "إسرائيل" وتفوقها سياسيا واقتصاديا وعسكريا في المنطقة والسيطرة المباشرة على أهم مصادر الطاقة في العالم والمتمثلة في النفط العربي الذي يعد أكبر مخزون للنفط العالمي مع إعادة رسم خارطة القوى السياسية في منطقة الشرق الأوسط **(moqatel.com)**.

تبلورت الرؤية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر واحتلال العراق وما رافق تلك الفترة من ثورات الربيع العربي وإسقاط أنظمة متتالية وحدوث فوضى سياسية غير مستقرة في معظم الدول ونعرات طائفية وحروب أهلية وصراعات إقليمية وظهور التطرف بتكتيك استخباراتي دقيق، بأن إستراتيجية الولايات المتحدة تتمحور حول مصلحتها ومصلحة الكيان الصهيوني وأن دول الشرق الأوسط ومطالب شعوبها ومصلحة مناطقها لا تعني لها بشيء

وحتى أنظمتها الحاكمة التي تحرص أمريكا على التعامل معها بشكل تكتيكي وفقاً لمتطلبات كل مرحلة سياسية تمر بها المنطقة ووفق للظروف السائدة وما يخدم مصالحها ومصالح الكيان الصهيوني فقط .

وبذلك تكون السياسية الأمريكية تجاه دول الشرق الأوسط متلونة ومتغيرة غير ثابتة أو واضحة بالمقابل تبقى إستراتيجيتها واضحة وثابتة تجاه من يحقق لها وللكيان الصهيوني المصلحة والأمان والسلام وهذا يتطلب من دول الشرق الأوسط أن تتبع إستراتيجيات وتحالفات بما يتناسب مع ظروف المنطقة وما يصب في مصلحتها ويلبي احتياجاتها وشعوبها ومراعاة المخاطر التي تتعرض لها المنطقة وما سيحدث في المستقبل ومواجهة التحديات الجارية والتي من الممكن أن تكون دون الاتكال على الدور الأمريكي والوثوق به (الشرق الأوسط، ٢٠١٥).

المطلب الثاني:

المتغيرات الإقليمية وأثرها على المساعدات الاقتصادية الأمريكية للأردن

هناك العديد من الدوافع في منطقة الشرق الأوسط تفرض عليها عدم الشعور بالاستقرار السياسي أو حتى الأمني وجوهر هذه الدوافع – الصراع العربي "الإسرائيلي"– اكبر احتياط نفطي في العالم يتوزع في بعض مناطق الشرق الأوسط وكون موقع الأردن الجيوسياسي في قلب الوطن العربي فإنه يتحمل العبء الكبير ويتعرض لضغوطات إقليمية و دولية صعبة جداً وبالرغم من ذلك وخلال فترة الدراسة تعرضت المنطقة إلى متغيرات إقليمية عميقة مما أدى إلى تغيير واضح في السياسة الخارجية الأردنية واستقرارها وتوجهاتها الإقليمية بشكل خاص، فالتوتر المتزايد بشكل مستمر الأشبه بالمستقر بدول الجوار اجبر الأردن بأن يرسم ملامح جديدة لسياسته وإعادة ترتيب أولوياته بما يخدم مصلحته وأمنه واستقراره والسعي في إحلال السلام في المنطقة من خلال تمتين علاقته مع الدول الصديقة والدول العربية والمحافظة على تلك العلاقات بما يخدمه ويحقق أهدافه المرجوة من ذلك والتي امتازت بالوسطية والاعتدال مع مختلف دول العالم.

المتغيرات الإقليمية المناوئة ما تزال قائمة وفي تطور مستمر خاصة الأزمة العراقية والسورية حيث إنهما يشكلان صدمة كبيرة بالنسبة للأردن ويتجلى ذلك بزيادة عدد اللاجئين الذي لم يشهده الأردن من قبل وجراء التزايد المستمر بتدفق اللاجئين فإن الاقتصاد الأردني تأثر تأثراً شديداً وطرق التجارة قد اضطربت مما أدى إلى التراجع في الاستثمارات وتدني غير مسبوق في حركة السياحة الوافدة، بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من التحديات التي تواجه الأردن منها: ارتفاع معدلات البطالة والاعتماد على المنح التحويلات الخارجية واستمرار الضغوطات على الموارد الطبيعية (**البنك الدولي، ٢٠١٥**).

أما بالنسبة للتجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والأردن فقد احتل الأردن المركز (٧٣) بين شركاء الولايات المتحدة الأمريكية التجاريين من حيث حجم التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٢م، وفق ما جاء من لجنة التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية فإن الأردن قد قام بتصدير أكثر من بليون دولار على هيئة سلع وخدمات إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٢م وبلغ حجم المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية حوالي (١,٦) بليون دولار (alghad, 2014)، حيث يبين

الشكل رقم (٣) حجم التبادل التجاري بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة (١٩٩٩-٢٠١٥م).

الاقتصاد الأردني لم يكن بالأساس قوياً فقد كان وما زال محدود التأثير إقليما ودولياً، ومع المتغيرات الإقليمية المتطورة باستمرار التي شهدتها المنطقة خلال فترة الدراسة كان لها التأثير الواضح على الاقتصاد الأردني وما صاحب هذه الفترة من اضطرابات ضارة على الاقتصاد الأردني المتعلقة بخط أنابيب الغاز الطبيعي الذي يربط بين الأردن ومصر الذي أرغم الأردن لشراء النفط الخام من الأسواق الحرة بسعر غالي مما أدى إلى عجز في الموازنة بمقدار (٣) مليارات دولار أو ما يساوي (٣٠%) في عام ٢٠١٣م، كذلك الحرب على العراق وسوريا واللجوء المتزايد إلى الأردن أدى إلى تقليص حجم الصادرات الأردنية وأعاقت تحويلات المغتربين وإعاقة قطاع النقل في المملكة وأنهاك البنية التحتية وارتفاع أسعار العقارات وتضييق سوق العمل الذي هو من الأساس مرهق، وعدم الشعور بالأمن والاستقرار في المنطقة أعاق السياحة في البلاد إلى حد كبير.

بالإضافة إلى النفقات التي أنفقتها الحكومة الأردنية على الطاقة والتي بلغت قيمتها ما يقارب مليار دولار في عام ٢٠١٤م أو ما يقارب (١٨,٥%) من الناتج الإجمالي المحلي فإن الحكومة الأردنية تسعى إلى بناء منشئتين نوويتين من أجل التنويع بمصادر الطاقة الذي سيجهد الإنفاق الحكومي ويزيد من حجمه كذلك الدَيْن العام المتزايد بشكل مستمر منذ عام ١٩٩٩-٢٠١٥م والذي يعتبر مرتفعاً مقارنة مع الدول النامية الأخرى يشكل خطراً خاصة على الصعيد المحلي كما أن سوق البورصة في عمان يعاني من الضعف في الأداء حيث كان إجمالي القيمة السوقية في عام ٢٠١٤م ما يقارب (٢٥) مليار دولار بانخفاض (٣٠) في المائة عن عام ٢٠٠٥م وتلقي أكبر مؤسسة مالية خاصة بالأردن "البنك العربي"التي كانت تحتفظ بـــ (٢٣%) من استثمارات البورصة ضربة موجعة من قبل محكمة أمريكية بتهمة دعم الإرهاب "حماس" وقرار حكم مالي هائل اتخذ ضدها.

وبالرغم من المتغيرات الإقليمية المتسمرة في المنطقة والتحديات التي يواجهها الأردن إلا أن أمن واستقرار الأردن يعتبران من الأولويات الكبرى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وقد ظهر ذلك في الاتفاقيات التي أبرمت بين الجانبين والتي تعهدت بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة قيمة المساعدات الاقتصادية والعسكرية

الأساسية للأردن من (٧٠٠) مليون دولار إلى مليار دولار في العام، المساعدات الأمريكية التي تقدمها للأردن تساعدها على تخطي العواصف الإقليمية التي تتعرض لها المنطقة لكنها ليست إلا حلول مؤقتة (washingtoninstitute, 2015).

على الصعيد العسكري فإن الولايات المتحدة الأمريكية تساعد الأردن على تحديث قواته المسلحة بالرغم من أن القوات المسلحة الأردنية مدربة بشكل جيد ومنضبط لكن إمكانياتها العسكرية أقل من الدول المجاورة لها .

ففي ظل المتغيرات الإقليمية زاد حجم المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة للأردن حيث يعد الأردن ثالث أكبر متلقي للمساعدات العسكرية الأمريكية على مستوى العالم من بعد "إسرائيل" ٤مليار دولار سنوياً ومصر (١,٣) مليار سنوياً وحسب واشنطن يعتبر هذا الدعم من أجل تعزيز وتطوير قدرات الأردن على حماية نفسها وبمثابة شكر أمريكي لحلفائها في الشرق الأوسط مقابل خدمتها ومساندتها ،كما منحت الولايات المتحدة الأمريكية الأردن الأولوية بأن يكون المتلقي الوحيد والأكبر لتمويل صندوق الشراكة لمكافحة الإرهاب وكذلك تقديم ما يقارب (٧٦) مليون دولار أمريكي كمساعدة من صندوق الشراكة لمكافحة الإرهاب في السنة المالية ٢٠١٥م، وتم تخصيص ما يقارب (٢٧٧,٤) مليون دولار في موازنة الأردن من أجل عمليات الطوارئ في الخارج وجاء ذلك للتخفيف من العبء على الأردن ومسألة عدم الاستقرار الإقليمي في الدول المجاورة له مزامنة مع تدفق اللاجئين المستمر من العراق وسوريا وكذلك لدعم الاستقرار الاقتصادي الأردني ومساعدته على مواجهة التحديات التي يتعرض لها والضغوط المتتالية من أعداد اللاجئين خاصة على مصادر المياه والصحة والتعليم الأساسي والمساعدات التي تدعم موازنة الأردن ستمكنه من معالجة الاحتياجات المؤقتة والاستثنائية والتخفيف من آثار الأزمتين السورية والعراقية وتوسيع البنية التحتية والخدمات الأساسية التي تلزم المجتمع في المناطق التي تستضيف اللاجئين وكما هو متوقع أن يكون هناك زيادة مستمرة بالدعم العسكري الأمريكي للأردن خلال السنوات القادمة.

كما اقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة حجم المساعدات الاقتصادية السنوية المقدمة للأردن من أجل مساهمة الأردن في دفع تكاليف استضافة اللاجئين العراقيين والسوريين وكذلك من أجل التصدي لمتشددي داعش حيث ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية الأردن على حماية حدوده واستثمرت في مشروع للحدود الأردنية بلغت قيمته ما يقارب (١٨٨) مليون دولار أمريكي لمنع المتطرفين والمتشددين الفكر من

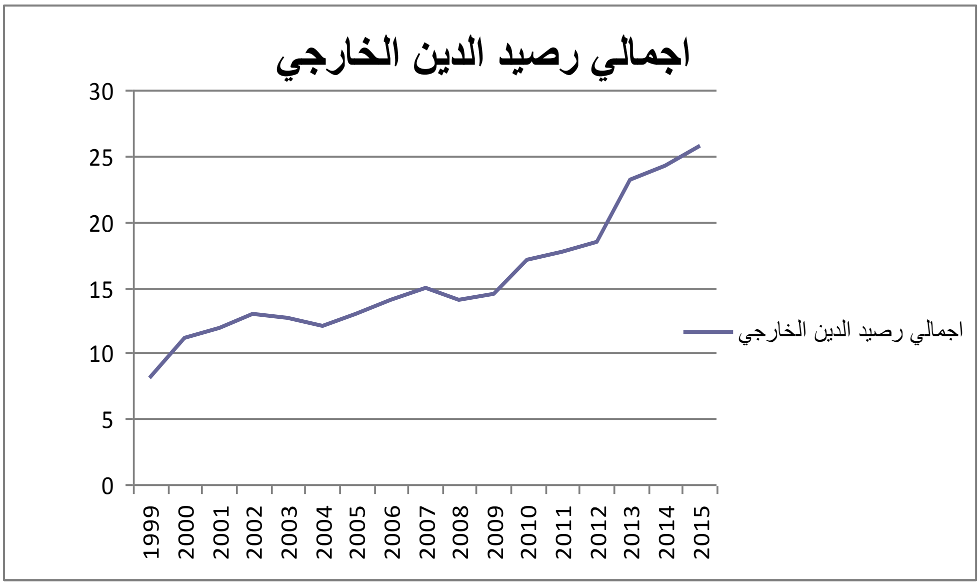
اجتياز الحدود وجاء ذلك في إعلان لوزارة الخارجية الأمريكية التي قالت في بيان لها إنها تنوي تقديم مليار دولار سنوياً للأردن خلال الأعوام المالية ٢٠١٥و٢٠١٦و٢٠١٧م حيث أن العام المالي في الولايات المتحدة الأمريكية ينتهي في (٣٠) سبتمر، وتأتي تلك المساعدات على حسب ما أدلت به وزارة الخارجية الأمريكية جراء الاحتياجات العاجلة والمتزايدة الناتجة عن الاضطرابات الإقليمية ومدى إدراكها لجهود الأردن التي يبذلها للتصدي لداعش والفكر المتطرف والإرهاب وكذلك تدفق اللاجئين من العراق وسوريا ومشاكل الطاقة والأعباء المتزايدة حيث أن الأردن يشارك دول عربية في حملة الغارات الجوية التي تشنها الولايات المتحدة على داعش (alarabiya, 2015).

جراء المتغيرات الإقليمية في المنطقة وفي تصريح لها عبر لقاء أجري معها من قبل مركز كولومبيا لأبحاث الشرق الأوسط أكدت السفيرة الأمريكية لدى الأردن أليس ويلز على دعم الأردن واستمرارية دعم هذا الصديق في المستقبل سواء كان ذلك عن طريق المساعدات الثنائية أو عن طريق الاستثمار الأمريكي أو عن طريق التعاون العسكري وأن الولايات المتحدة الأمريكية تساعد الأردن على التأقلم مع حالة عدم الاستقرار في المنطقة وتقدر للأردن مدى تحمل عبء استضافة (٦٤٠،٠٠٠) لاجئ سوري مسجل في قائمة النازحين غير الذين لم يتسنى للحكومة تسجيلهم كما إنها عزمت على تقديم أكثر من (٧٣٠) مليون دولار أمريكي للمساعدات الإنسانية للاجئين منذ بداية الأزمة السورية (usembassy, 2016).

نلاحظ مما سبق مدى حرص الولايات المتحدة الأمريكية على أمن واستقرار الأردن من أجل تحقيق أهدافها في المنطقة والسعي لتحقيق مصلحتها مستثمرة بذلك الضغوط التي يتعرض لها الأردن إزاء المتغيرات الإقليمية والاضطرابات السياسية المستمرة والمتقلبة في البلاد المجاورة ومدى اعتماد الأردن على المساعدات الاقتصادية والعسكرية ليبقى في حالة استقرار سياسي واقتصادي قدر المستطاع وبرنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية مرتبط باستمرارية التعاون العسكري الأردني الأمريكي وموقف الأردن في المفاوضات الفلسطينية "الإسرائيلية" وكذلك موقفه من الحرب في سوريا والعراق كما نلاحظ أن حجم المساعدات الاقتصادية الأمريكية خلال مرحلة المتغيرات الإقليمية التي تتعرض لها المنطقة قد ازداد مع زيادة في إجمالي الدين الخارجي الذي أحدث عجز في الميزانية العامة للأردن كما هو مبين في الشكل رقم (٣) والشكل رقم (٤) يبين نسبة ارتفاع حجم المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى الأردن خلال فترة ١٩٩٩-٢٠١٥م.

يبين الشكل (٤):

المنحى لإجمالي الدين الخارجي للفترة الممتدة من ١٩٩٩- ٢٠١٥م

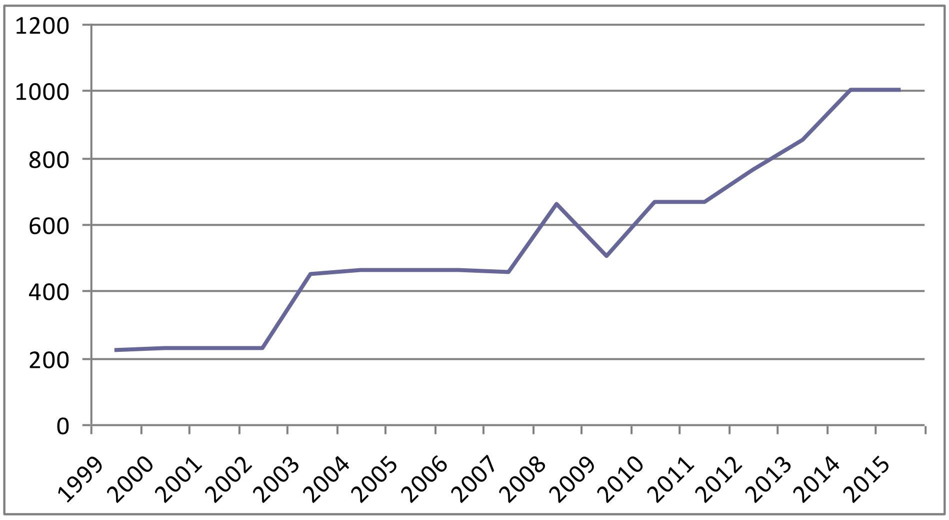


المصدر: البنك الدولي

يبين الشكل (٥):

المنحى لارتفاع نسبة المساعدات الاقتصادية الأمريكية

المقدمة للأردن للفترة الممتدة من ١٩٩٩-٢٠١٥م



المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج اكسل

النتائـــج:

لقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

١. السياسة الخارجية الأردنية غير ثابتة فهي مُتأثرة بشكل مباشر ومستمر بالمتغيرات الإقليمية.

٢. حدت المساعدات الاقتصادية الأمريكية من حرية القرار السياسي الخارجي الأردني فكلما استجاب الأردن للشروط الأمريكية المفروضة كلما زاد حجم المساعدات الاقتصادية الأمريكية.

٣. عمدت المساعدات الاقتصادية الأمريكية على تقييد الإدارة الاقتصادية الأردنية فالولايات المتحدة الأمريكية بذاتها تشرف على إدارة المساعدات الاقتصادية التي تقدمها للأردن واستثمارها وفق ما يتناسب مع مصالحها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية في المنطقة وتوطيد نفوذها.

٤. أثرت المساعدات الاقتصادية الأمريكية على القرار السياسي الخارجي وصياغته بشكل سلبي فهي بمثابة عامل ضغط وأداة تحكم.

٥. زيادة نسبة العجز في الميزانية الأردنية والتضخم المالي أرغم السياسة الأردنية على الانسجام مع أهداف وتوجهات السياسة الأمريكية في نطاق العلاقات الدولية.

٦. الهدف الأسمى لدى الولايات المتحدة الأمريكية من تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية إلى الأردن هو ضمان أمن واستقرار "إسرائيل" وتمكينها من إقامة روابط وعلاقات تجارية مع الأردن وغيره من الدول العربية .

٧. زيادة حجم المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة إلى الأردن مع تطور الأحداث خلال فترة الدراسة والمتغيرات الإقليمية في المنطقة وتداعيات الحرب على الإرهاب.

٨. الأردن يعتمد اعتماد كلي على المساعدات الخارجية التي باتت كالمخدر لاقتصاده مما أدى به إلى التخاذل في استثمار موارده الطبيعية والاعتماد على ذاته والانشغال بجمع الأموال لسد الميزانية بدلاً من الالتفات لتنمية المشاريع ووضع خطط تنموية فعالة تسانده بالنهوض وتخفف من نسبة الفقر والبطالة.

التوصيات:

١. تخفيف العبء على الاقتصاد الأردني والحد من الدّين العام من خلال إعادة النظر في سياسات الاقتراض الخارجي التي تحمل شروط تجارية معقدة .

٢. استثمار المصادر الطبيعية الأردنية والاعتماد على الذات في استثمارها ووضع خطط تنموية فعالة لتُساند الأردن في النهوض لتقليص حجم المساعدات الخارجية.

٣. استثمار القروض الخارجية بتوظيفها لخدمة المشاريع الإنتاجية المحلية.

٤. محاربة الفساد بكافة أشكاله من خلال تفعيل دور الأجهزة الرقابية المعنية بمكافحة الفساد وذلك من أجل جذب الاستثمار الأجنبي وإنعاش الاستثمار المحلي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

٥. المحافظة على قوة العلاقات الدبلوماسية بين الدول وذلك من أجل دعم الاستقرار السياسي.

٦. تعزيز قدرات المناورة لجلب المزيد من المساعدات وتحييد القيود والمتطلبات لها على الأردن.

The Impact of American Aid on the Jordan's Foreign Policy Decision Making (1999-2015)

Prepared by:

Mai Salman Talab Abu-Alim

Supervised by :

Dr. Amin Ali Alazzam

Abstract

This study aims to interpret the relationship between the aid provided by United States of America and Jordan's external political decision making process and clarify the reflect of these aid on the regional stability. Moreover, the study aims to indicate the role of the regional changes on the American aid to Jordan. Moreover, the study aims at answering the following basic study question: What is the impact of external U.S aid on external political decision and behavior towards some political issues?.

To achieve the study goals, examine this relationships and answering the research questions, the study used the decision-making and the systems analysis approaches being the best for analyzing the relationship between the U.S foreign assistance and Jordan's external political decision making process.

The study reached to many results the most important was that there is a positive correlation between U.S assistance to Jordan and the orientations of Jordan's foreign policy-makers to be in line with US foreign policy objectives. The study provided a number of recommendations, the most important are; stabilizing and reducing the public debt by reviewing external borrowing policies that have complex commercial conditions; making effective development plans and investing Jordanian natural resources to support Jordan in reducing the volume of foreign aid; attracting foreign investment and motivating the domestic investment to increase GDP; finally, the study recommended governments to maintain good diplomatic relations with other states in order to support the political stability.

قـــائمـــة المـراجـــع:

أولا: المراجـع العـربـية

- بيومي، علي محمد، **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي**، دار الكتاب الحديث، مصر، ٢٠٠٤م.
- حبيب، مجدي عبدالكريم، **سيكولوجية صنع القرار**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة–مصر، ١٩٩٧م.
- **خزرجي**، ثامر، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ٢٠٠٤م.
- **ربيع**، محمد محمود، **مناهج البحث في السياسة**، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٨م.
- **ربيع**، محمد، **المعونات الأمريكية لإسرائيل**، مركز دراسات الوحدة المربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م.
- **السائح**، عبد الحميد، **الإرهاب أنواعه وأخطاره**، دار الصباح للصحافة والطباعة والنشر، عمان – الأردن، ١٩٨٦م.
- **سعد الدين**، إبراهيم، وآخرون، **كيف يصنع القرار في الوطن العربي**، مراكز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.
- **سليم**، محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٨م.
- **سليم**، محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩م.
- **السماك، محمد، الإرهاب والعنف السياسي**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٢، ١٩٩٢م.
- **عبد الحميد السائح، الإرهاب أنواعه وأخطاره**، دار الصباح للصحافة والطباعة والنشر، عمان – الأردن .
- **عليوه**، السيد، **صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٧م.

- **عمرو**، ثروت، **المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن ١٩٨٥-١٩٩٥م**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن .
- **مقلد**، إسماعيل صبري، **اتخاذ القرارات السياسية الخارجية**، السياسة الدولية، ١٩٦٨م.
- **مقلد**، إسماعيل صبري، **نظريات السياسية الدولية دراسة تحليلية مقارنة**، دار ذات السلاسل ١٩٨٧م.
- **مهنا**، محمد نصر، **النظرية السياسية والعالم الثالث**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط٣، ١٩٩٨م.
- **النعيمي**، أحمد نوري، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية:الولايات المتحدة أنموذجاً**، عمان، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١١م .
- **النعيمي**، أحمد، **السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠م.
- **والتز**، روبرت، **المعونات الأمريكية والسوفيتية (تحليل مقارن)**، ترجمة نبيل صبحي، الكويت، دار القلم، ١٩٧٤م.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- A C, Mittal., "**Foreign aid and India's economic development"**, New Delhi, India : Commonwealth Publishers,1988
- Adelman,Howard, **International Humanitarian Aid concepts Trends**, published by the Canadian International Development Agency,1996.
- Andrew,M Scout, **The Functioning Of The International Political System**, the Macmillan, New York, 1967
- Byung-Ok Kil,**Security Policy Dynamics: Effects of Contextual Determinants to South Korea**,Ashgate,2001.
- Callaway, Rhonda L and Matthews, Elizabeth G., (2008), **Strategic US foreign assistance: the battle between human rights and national security**, Burlington: Ashgate
- James N. Rosenau, "**Comparing Foreign Policies: Why, What, how",Comparing Foreign Policies: theories, finding, methods**". New York, SAGE Publications, 1974.

- Rechard c.snyder, HW Bruk,and Burton sapin: (1962)**, Foreign policy Decision making**,(free press Glencoe.New York

ثــالثـا: الــرسائـــل الجــامعيــة:

١. الرسائل العربية والاطـروحات:

- الأشقر، محمد أحمد، (١٩٩٤): "**المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية (١٩٧٥-١٩٩٩)**"، عمان، الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا.
- العمرو، سلامة محمد، (١٩٩٥): "**المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن: ١٩٨٥- ١٩٩٥**"، المفرق، الأردن، رسالة ماجستير منشورة، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة.
- **مهيدات**، غازي سلامة، (٢٠٠٥): "**أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط دراسة حالة (مصر، الأردن، والمغرب)١٩٨٩-٢٠٠٥**"، **إربد، الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.**
- **الخضري**، ماجد نعمان، (٢٠٠٥): "**الرأي العام و صنع القرار السياسي في الأردن ١٩٩٩-٢٠٠٥**"، المفرق، الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة.
- **الضروس**، طارق أحمد، (٢٠٠٦):" **العلاقات الأردنية الأمريكية١٩٩٩-٢٠٠٥**"، الكرك، الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.
- **فريسان**، عبدالكريم سليمان، (٢٠٠٦):"**أثر البيئة الدولية على صنع القرار السياسي الخارجي الأردني اتجاه الأزمات الدولية ١٩٩٩-٢٠٠٤**"، **المفرق، الأردن، رسالة** ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة.
- **مبيضين**، اسلام خليل، (٢٠٠٧)، المسومة بعنوان: "**أثر المساعدات الأمريكية على صنع القرار السياسي في الأردن ١٩٩٩-٢٠٠٥م**"، المفرق، الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة.
- **العجمي**، مبارك، (٢٠١١)**المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية (١٩٨٠-٢٠١٠م)**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

- **نعيرات**، رنا رجب، (٢٠١١): "**بعنوان :تأثير المساعدات الخارجية الأمريكية للأردن وعملية السلام ١٩٥٧-١٩٩٤**"، عمان، الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا.
- **الفايز**، محمد مشهور، (٢٠١١): "**المساعدات الخارجية وأثرها على عملية الإصلاح السياسي في الأردن ٢٠٠٠-٢٠١٠**"، عمان، الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا.
- **عبد الرحمن**، عودة سعيد، (١٠١٢): " **صناعة القرار السياسي في الأردن(١٩٩٩-٢٠١٠م)**"، أم درمان، السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي.
- **الفاعوري**، راكان شمس الدين، (٢٠١٣): "**عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه المفاوضات العربية الإسرائيلية ١٩٩١-٢٠٠١٢**"، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم.
- **الفايز**، ذياب محمد، (٢٠١٣): "**العلاقات الأردنية – الأمريكية وآفاقها المستقبلية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم.
- **النجادا**، رياض محمود، (٢٠١٣): "**أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر على ٢٠٠١ على العلاقات الأردنية الأمريكية**"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي.
- **الخالدي**، هليل فالح، (٢٠١٤):"**إستراتيجية حلف شمال الأطلنطي تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**"،رسالة ماجستير غير منشورة، المفرق، الأردن، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة.
- **السعيد**، فواز عبد الرحيم، (٢٠١٤): "**صناعة القرار السياسي في الدولة الإسلامية الأولى (دراسة تحليلية)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم.

٢. الرسائــل الأجنبيـــة:

- Ryan, Curtis R, (2004), **"Jordan First": Jordan's Inter-Arab Relations And Foreign Policy Under King Abdullah II,** Appalachian State University, Boone, North Carolina.
- **Choucair, Julia, (2006), Illusive Reform : Jordan's Stubborn Stability,** Carnegie Endowment for International Peace, Middle East Series, Washington.
- **Terrill, W. Andrew ,** (2008),**Jordanian National Security and the Future of Middle East Stability** Strategic Studies Institute, U.S. Army War College.

رابعاً: المجـــــلات:

- **جيمس** نويز، **الحرب الأمريكية على الإرهاب و أثرها على العلاقات الأمريكية –العربية**، سلسلة محاضرات الإمارات -٩٤- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي- دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥م.
- **زعزوع**، زينب، **دور المنح والمساعدات الاجنبية في التطور التنظيمي**، مجلة النهضة، مصر، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني،٢٠١٢م.
- **زهران**، جمال، **(الإطار النظري لصنع القرار السياسي) ورؤية إستراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر**، جامعة قناة السويس.
- **السامرائي**، قتيبة، **آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي**، مجلة السامراء، تكريت، المجلد (٤)، العدد(١٠)، آيـــار ٢٠٠٨م.
- **فايد**، عمار، **المعونة الأمريكية لمصر: من كامب ديفيد إلى ثورة يناير**، مجلة رؤية تركية، العدد(٣)، سنة خريف ٢٠١٢م.
- **ناصوري**، أحمد، **دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(٢١)، العدد الأول، ١٩٩٥م.

خــامساً: الصحـف:

- **صحيفة الرأي الاردنية**، العـــلاقات الأردنية الأميركية في عهـــد المـــلك عبـــد الله الثـــانـــي ١٩٩٩-٢٠١٢، تاريخ النشر: الخميس ٢٠١٢/٥/٣م، احمـــد عبد الرحيم الحـــوراني.

- **صحيفة الغد**، الاثنين،٢٤ تشرين الأول٢٠١٦، توقيع (٤) اتفاقيات منح أمريكية للأردن بقيمة (٧٨٧) مليون دولار.
- **جريدة الدستور الأردنية**، عمان، تشرين الأول لعام ٢٠٠٥م.
- **جريدة السبيل الأردنية** في ٢٠١٢/٨/١٤م اللاجئون السوريون في الأردن أرقام وأحداث.
- **جريدة الغد الأردنية** في ١٠-٧-٢٠٠٨، اقتصاد المملكة ينمو (١٠%) خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧م وتوقعات بمواصلة الاستمرار خلال العام الحالي.

سادساً: المواقع الالكترونية

- ابو اياد، فتحي، **صناعة القرار السياسي والرأي العام... الخلفيات والتأثيرات**، الموقع الالكتروني:

  http://hmsalgeria.net/ar/editor/3335-20151229
- النعيمي، زياد، ٢٠١٠م، **الية صنع القرار السياسي في ظل المتغيرات الدولية**، الموقع الالكتروني:

  http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/197535
- أبو صليب، فيصل، **تحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية بحث غير منشور**، الموقع الالكتروني:

  http://www.abusulaib.com/?p=1185
- معاهدة السلام الأردنية "الإسرائيلية" ٢٦ اكتوبر ١٩٩٤م، الموقع الالكتروني:

  http://www.moqatel.com/openshare
- اتفاقية عدم تسليم أشخاص للمحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠٦م، الموقع الالكتروني:

  http://www.aljazeera.net/home/
- مكتب المتحدث الرسمي وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠١٥م، **بيان حقائق لوزارة الخارجية حول المساعدات الأميركية إلى الأردن**، الموقع الالكتروني:

  http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2015/02/2015
- وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، **السياسات الأردن والولايات المتحدة الأمريكية**، الموقع الالكتروني:

  http://www.mfa.gov.jo

- الأهلية لتنمية وتمويل المشاريع الصغيرة، **مصطلح التمويل الميكروي**، الموقع الالكتروني:

http://ahlimicrofinance.com

- السفارة الأمريكية، ٢٠١٥م، **(١٥) مليار دينار حجم المساعدات للأردن منذ نشأتها**، الموقع الالكتروني:

http://www.economy.jo

- علاية، موسى، ٢٠١٥م، **المساعدات الخارجية بين الأهداف الإستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول النامية**، الموقع الالكتروني:

http://platform.almanhal.com/Article/Preview.aspx?ID=45493

- الرأي، ٢٠١٤م، **اتفاقية أردنية أميركية لضمان قروض بحجم مليار دولار**، الموقع الالكتروني:

http://alrai.com/article/646224.html

- رؤيا، ٢٠١٥م، **امريكا تضاعف منحة القمح للأردن**، الموقع الالكتروني:

http://www.royanews.com/roya-2011-2015

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٥م، **(٦١٥,٣) مليون دولار إجمالي المساعدات الاقتصادية**، الموقع الالكتروني:

http://www.mop.gov.jo/DetailsPage/NewsDetails.aspx?NewsID=645

- بترا، ٢٠١٤م، **اتفاقية أردنية أمريكية لدعم قطاع المياه**، المواقع الالكتروني:

http://petra.gov.jo/Public_News/Nws_NewsDetails.aspx

- **وزارة التخطيط والتعاون الدولي**، الموقع الالكتروني:

www.mop.gov.jo

- مركز الرأي للدراسات، **وزارة التخطيط والمساعدات الأمريكية**، المواقع الالكتروني:

http://alraicenter.com/alraicenter.com/User_Site/Site/View

- خصاونة، أنس، جريدة الدستور، **مساعدات أمريكية اقتصادية غير عسكرية للأردن**، الموقع الالكتروني:

http://www.addustour.com/articles

- جي بي سي نيوز، ٢٠١٥م، **تقرير: الأردن رابعاً في الحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية أمريكية**، العنوان الالكتروني:

http://www.jbcnews.net/article/162570-

- فرسان الحق، ٢٠٠٩م، **المعسكر الأكبر لتأهيل قوات النخبة في المنطقة بوش يخصص منحة مالية إضافية لاستكمال مركز لتدريب القوات الخاصة في الأردن،** الموقع الالكتروني:

http://defense-arab.com/vb/threads/14814/

- عبيدات، هبة الحياة، ٢٠١٢م، **(١٣,١٠) مليار دولار من المساعدات الامريكية للأردن**، الموقع الالكتروني:

http://ar.ammannet.net/news/165611

- عربي، ٢٠١٥م، **المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن تجاوزت ملياري دولار،** الموقع الالكتروني:

https://arabi21.com/story

- أخبار العالم العربي، ٢٠١٥م، **الأردن يحصل على (٨) طائرات "بلاك هوك" من واشنطن**، الموقع الالكتروني:

https://arabic.rt.com/news

- ساتل، ٢٠١٢م، **المساعدات الأميركية للأردن: (١٣) بليون دولار منذ ١٩٥٠م،** الموقع الالكتروني: http://www.satelnews.com/%D9%85%D9

- الرواشدة، علي، ٢٠١٣م، **إستراتيجية تعاون جديدة بين الأردن والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لـــ(٥)سنوات**، الموقع الالكتروني:

http://www.satelnews.com

- السفارة الأمريكية في الأردن، الموقع الالكتروني:

https://jo.usembassy.gov/ar/beyond-rhetoric-false-choices-

- **أحداث ١١ سبتمبر وانعكاساتها إقليميا ودولياً، الموقع الإلكتروني:**

http://www.moqatel.com/openshare

- بن صقر، عبد العزيز، ٢٠١٥م، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط..ثوابت ومتغيرات، الموقع الالكتروني:

http://aawsat.com/home/article/296941.

- البنك الدولي، الموقع الالكتروني:

http://www.albankaldawli.org/ar/country/jordan/overview

▪ الحسيني، عبد الرحمن، ٢٠١٤م، **تقرير: (٦٧٠) مليون دولار مساعدات أميركية خلال العام ٢٠١٥م**، الموقع الالكتروني:

http://alghad.com/articles

▪ شينكر، ديفيد، ٢٠١٥م، مفاجآت الاقتصاد الأردني، الموقع الالكتروني:

http://www.washingtoninstitute.org

▪ واشنطن – رويترز، ٢٠١٥م، **أمريكا ترفع المساعدات للأردن إلى مليار دولار سنويا**، الموقع الالكتروني:

http://www.alarabiya.net

▪ الحمد، جواد، ٢٠٠٩م، **توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبدالله الثاني**، الموقع الالكتروني:

www.mesc.com.jo

▪ المجالي، هاشم، **مشروطية..النظام الاقتصادي العالمي لمراحل التحول الديمقراطي**، ٢٠١٣م، الموقع الالكتروني:

http://heilnews.net/article.aspx?articleno=38418

▪ مجلس الأعيان الأردني اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة ٢٠٠١م، الموقع الالكتروني:

www.senate.jo

- **Agreement between the United States of America and the Hashemite Kingdom of Jordan on the Establishment of a Free Trade Area**,website:http://tcc.export.gov/Trade_Agreements/All_Trade_Agreements/exp_005607.asp.
- **POPULATION& FAMILY HEALTH,** website:https://www.usaid.gov/jordan/family-planning-reproductive-health.
- **EDUCATION** , website : https://www.usaid.gov/jordan/education
- Sharp, Jeremy, 2015, **Congressional Research Service. Jordan: Background and U.S. Relation** , website : www.crs.gov.
- CRS Report,2014, **Jordan: Background and U.S. Relations**, Congressional, website : www.crs.gov.

- **USAID BUILDING ECONOMIC SUSTAINABILITY THROUGH TOURISM,** website : https://www.usaid.gov/jordan/fact-sheets/usaid-building-economic-sustainability-through-tourism
- **(14) Advantages and Disadvantages of Foreign Aid** , website : http://futureofworking.com/14-advantages-and-disadvantages-of-foreign-aid/
- **(12) Disadvantages of Foreign Aid**, website: http://www.shareyouressays.com/99879/12-disadvantages-of-foreign-aid
- **(8) Serious Pros and Cons of Foreign Aid**, website: http://greengarageblog.org/8-serious-pros-and-cons-of-foreign-aid.
- Aid**, website: https://en.wikipedia.org/wiki/Aid.**